جـامعـــة النجاح الوطنية

كليـــة الدراســـات العليـــا

موقف حزب الليكود الإسرائيلي من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي

إعداد

محمد عبد الرزاق عبد المنعم فرخ

إشراف

د. جوني عاصي

قدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الماجستير في التَّخطيط والتَّنمية السِّياسيَّة، من كليَّة الدِّراسات العليا، في جامعة النَّجاح الوطنيَّة، نابلس– فلسطين.

2024

موقف حزب الليكود الإسرائيلي من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي

إعداد

محمد عبد الرزاق عبد المنعم الفرخ

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 22/ 12/2024م، وأجيزت:

د. جوني عاصي	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. أمجد أبو العز	Amjad abu el ezz التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. عبد الرحيم الشوبكي	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إلى من افتقدهم.... أمي وأبي.

إلى ذكراهم وروحهم الطاهرة.

الى من كانت السند حين ضعفت، والنور حين تعثرت.

إلى رفيقة دربي وملهمتي زوجتي الغالية الدكتورة المهندسة آلاء.

إلى فلذات كبدي وقرة عيني أبنائي (جود وليث وبراء وجوان).

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعا.

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي وآمن بقدراتي.

الشكر والتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لزوجتي العزيزة، الدكتورة المهندسة آلاء عبد الرحمن، لما قدمته من دعم غير محدود وتشجيع متواصل كان له الأثر الأكبر في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور أمجد أبو العز، والدكتور جوني عاصي، والدكتور عبد الرحيم الشوبكي، على توجيهاتهم العلمية وملاحظاتهم القيّمة.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني الكبير لسعادة الأستاذ الدكتور عبد الناصر زيد رئيس جامعة النجاح الوطنية، والنائب الأكاديمي الدكتور عبد السلام الخياط، وعميد الدراسات العليا الدكتور فادي حسونة، لما وفرته الجامعة من بيئة علمية محفزة وداعمة.

كما أخصّ بالشكر طاقم الدراسات العليا كافة، وعلى وجه الخصوص الأستاذة روان بشتاوي، على جهودهم المستمرة وتعاونهم الدائم.

وكل من ساندني ووقف بجانبي دوما.

احترامي وتقديري

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

موقف حزب الليكود الإسرائيلي من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: محمد عبد الرزاق عبد المنعم نوح

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٢٤/١٢/٢٢

فهرس المحتويات

الإهداء..... ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

الملخص..... ط

الفصل الاول: مقدمة الدراسة منهجيتها..... 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة..... 3

1.3 أسئلة الدراسة..... 4

1.4 أهمية الدراسة..... 6

1.5 أهداف الدراسة..... 8

1.6 فرضية الدراسة 8

1.7 منهج الدراسة..... 9

1.8 حدود الدراسة..... 10

1.9 مصطلحات الدراسة..... 10

1.10 الدراسات السابقة..... 13

1.11 فصول الدراسة..... 18

الفصل الثاني: النشأة والتطور التاريخي والعوامل المؤثرة في صياغة سياسات حزب الليكود الإسرائيلي تجاه الصراع مع العرب والفلسطينيين..... 27

2.1 المقدمة..... 27

2.2 جذور فكر حزب الليكود 28

2.3 البرامج الانتخابية لحزب الليكود وتحدياته..... 29

2.4 العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في البرنامج الانتخابي لحزب الليكود 39
الفصل الثالث: موقف حزب الليكود من الصراع العربي– الاسرائيلي والمبادرات السلمية.....55
3.1 المقدمة.....55
3.2 فكرة "إدارة الصراع" 56
3.4 مشروع حل الدولتين 57
3.5 مشروع خارطة الطريق.....60
3.6 الطرح الإسرائيلي للحل مع الفلسطينيين في ظل حكومة (نتنياهو) 62
الفصل الرابع: شخصية قائد الحزب ودورها في بلورة الأحداث لمصلحة الحزب 66
4.1 المقدمة.....66
4.2 شخصيات سياسية إسرائيلية 66
4.2.1 شخصية (مناحيم بيغن)، مؤسس حزب الليكود 66
4.2.2 شخصية (إسحاق شامير)، القائد.....67
4.2.3 شخصية (أرئيل شارون)، القائد 68
4.2.4 شخصية رئيس الوزراء (نتنياهو)، القائد 69
4.3 تأثير شخصية رئيس الوزراء نتنياهو في حزب الليكود.....70
4.3.1 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الأولى 70
4.3.2 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الثانية.....71
4.3.3 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الثالثة.....71
4.3.4 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الرابعة 71
4.4 أثر تحالفات رئيس الوزراء نتنياهو الخارجية في حزب الليكود 72
4.4.1 العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.....72
4.4.2 التطبيع العربي الإسرائيلي 73
4.4.3 معاهدات الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع إسرائيل 74

4.4.4 العلاقات المصرية– الإسرائيلية 75
4.5 موقف رئيس الوزراء (نتنياهو) من التطبيع مع الدول العربية.....75
الخاتمة..... 79
نتائج الدراسة.....79
قائمة المصادر والمراجع.....82
Abstract.... ..... b

موقف حزب الليكود الإسرائيلي من التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي

إعداد

محمد عبد الرزاق عبد المنعم فرخ

إشراف

د. جوني عاصي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موقف حزب الليكود الإسرائيلي منذ نشأته عام 1973 تجاه القضية الفلسطينية، وقضايا الصراع في الشرق الأوسط، وموقفه من إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف. استخدم الباحث منهج التحليل السياسي، حيث تطرّق إلى موقف الليكود من زاويتين: العامل الأيديولوجي، والعامل الشخصي المرتبط بقائد الحزب الحالي بنيامين نتنياهو، وتأثيره على سياسات الحزب ومدى التغيير الذي حدث أو قد يحدث نتيجة لذلك.

كما تناولت الدراسة العامل الأيديولوجي المتجذر في بنية الحزب منذ تأسيسه، والذي تعود جذوره إلى عهد جابوتنسكي، حيث اتسم الحزب آنذاك بالتشدد الفكري والثبات على المواقف اليمينية المتطرفة تجاه الصراع مع الفلسطينيين والعرب، واعتماده الدائم على التفاوض من منطلق القوة.

ومما لا شك فيه أن شخصية نتنياهو كان لها تأثير كبير ومباشر على سياسات حزب الليكود، بل يمكن القول إنه أعاد، بشكل أو بآخر، تشكيل الحزب بما يتماشى مع رؤيته الشخصية وطموحاته السياسية المستقبلية. وتشير الدراسة إلى أن نتنياهو، بفضل شخصيته الكاريزمية، تمكن من ترسيخ سيطرته المطلقة على الحزب، مما أدى إلى تحول جذري في توجهاته. فقد قام بتحويل الليكود من حزب "يمين وسط" إلى حزب يميني متطرف، لا سيما في القضايا المتعلقة بالاستيطان ورفض إقامة دولة فلسطينية. هذا التحول يعكس إلى حد كبير الرؤية الشخصية لنتنياهو وطموحاته السياسية.

يعتمد نتنياهو في خطابه السياسي على مفاهيم الأمن القومي، حيث يبرر سياسات الحزب الداخلية والخارجية من خلال التركيز على مفهومي الردع والقوة. وقد جعل هذا الحزب أكثر تشددًا تجاه قضايا مثل إيران، وحركات المقاومة الفلسطينية، كحماس وحزب الله. بالإضافة إلى ذلك، تميز نتنياهو بقدرته على تشكيل الائتلافات السياسية، مما ساهم في بقائه المستمر في السلطة وتعميق هيمنته داخل الحزب.

أما على الصعيد الأيديولوجي، فإن حزب الليكود يستند إلى مزيج من القومية اليهودية المتشددة ومفاهيم الأمن القومي، مع رفض تقديم أي تنازلات بشأن الأراضي الفلسطينية. ويتبنى الحزب منذ تأسيسه فكرة "أرض إسرائيل الكبرى"، التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرفض أي اتفاقيات يمكن أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن حزب الليكود، بقيادة نتنياهو، يواصل رفض الحلول السلمية ويتنصل من الاتفاقيات الدولية، مما يجعل إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلًا أمرًا بعيد المنال طالما استمر الحزب في السلطة.

الكلمات المفتاحية: حزب الليكود، القضية الفلسطينية، العامل الأيديولوجي، القدس الشريف، قائد الحزب، جابوتنسكي.

الفصل الاول

مقدمة الدراسة منهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

حظيت الأحزاب السياسية في إسرائيل منذ نشأتها باهتمام كبير من قبل الدارسين والباحثين في سياسة الكيان الإسرائيلي تُجاه قضايا الصراع، وبالتحديد تُجاه القضية الفلسطينية والمبادرات السلمية والتطبيع، فقد تعدّدت تلك الأحزاب في المجتمع الإسرائيلي، وتعدّدت معها البرامج والرؤى تجاه القضايا الكبرى.

ولعل من أبرز الأحزاب الصهيونية هو حزب الليكود، والذي يعتبر من أكبر الأحزاب وأهمها في المجتمع الإسرائيلي، فضلاعن دوره الرئيس في رسم السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي، وبالتحديد في العشرين من السنة الماضية، حيث تسلم رئاسة معظم الحكومات الإسرائيلية، وقد كانت بدايات الحزب في العام 1948، تحت مسمى كتلة (حيروت البرلمانية)، برئاسة (مناحيم بيغن)، حيث تميزت مواقف الحزب السياسية باليمينية، والتي بُنيت على أفكار (جابوتنسكي)، فكرة الجدار الحديدي (موقع الجزيرة الأخبارية، 2004)، حيث انطلقت رؤية (جابوتنسكي)، من أهمية التنفيذ للمشروع الصهيوني وراء جدار من حديد لا يستطيع السكان العرب المحليون من هدمه، مع العلم أن نموذج (جابوتنسكي)، لم يمانع من عمل واجراء مفاوضات مع الفلسطينيين في المراحل اللاحقة.

في العام 1970، بدأ حزب (غاحل)، بقيادة (عيزر وايزمن)، وبالتعاون مع بعض الأحزاب اليمينية، والمتمثل في سعيهم لتشكيل حزب موحد يمثل اليمين الإسرائيلي، وكانت المشاورات مع حزب (الأحرار)، الذي يقوده (أرئيل شارون)، لتشكيل التكتل اليميني لمواجهة حزب العمل في انتخابات عام 1973، وبالفعل تم تشكيل الحزب، وأطلق عليه اسم حزب الليكود بمعنى: (أرض إسرائيل بحدودها التوراتية)، برئاسة (مناحيم بيغن). (منصور م.، 2009).

تشكل حزب الليكود الإسرائيلي في 30 سبتمبر/ أيلول 1973 م، نتيجة تكتل أحزابٍ عدّة يمينية متطرفة، وهي (حزب المركز الحر)، وحزب (غاحال)، وحركة (أرض إسرائيل الكاملة)، و(القائمة الرسمية)، وقد اشتملت مبادئ تكتل الليكود على: أن لإسرائيل كامل الأحقية في التصرف " بأرض إسرائيل التاريخية" فلسطين والشرق من الأردن، واعتبر تكتل الليكود أن السلام مع العرب لا يكون إلا عبر مفاوضات مباشرة معهم، وأن الاستيطان عصب الدولة العبرية، ولا بد من ضمان استمراره بشكل واسع النطاق في كل أرض إسرائيل. (غوانمة، 2002)

واجه حزب الليكود العديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي أثرت بشكل مباشر في برامجه الانتخابية من جهة، وعلى استقراره السياسي من جهة أخرى، وتباينت أفكار القادة والمسؤولين في اقترابهم وبعدهم عن الأيديولوجية الأساسية التي نشأ الحزب عليها منذ بدايات تبلور فكرة الصهيونية، ومع ذلك لم تختلف كثيراً مواقف حزب الليكود على اختلاف برامجه السياسية الانتخابية، ومع مرور السنوات في مواقفه العدائية ضد الشعب الفلسطيني، والسعي لاقتلاع حقه في إقامة دولة فلسطينية، فقد سعى جاهداً للسيطرة على أرض فلسطين كاملة عبر تكثيف الاستيطان، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ لاستيعاب المهاجرين اليهود من شتى بقاع الأرض في فلسطين، كما وعمل الحزب على تهويد الأرض الفلسطينية. (جابر ح.، 2011)

حمل الليكود توجها ليبراليًا في الاقتصاد وفي الحقوق المدنية والفردية، ولم يكن يعتقد بوجود تناقض بين وجهته القومية ووجهته الليبرالية، لكنه تعرض كغيره من الأحزاب لتحولات سياسية واجتماعية، وأصبح أكثر تطرفًا، فمنذ عام 2009م، تحول إلى حزب القائد الواحد، بعد تاريخ طويل وتنوع قواعده الاجتماعية، لعل هيمنة رئيس الوزراء (نتنياهو)، على السلطة، وعدم وجود شخص داخل الحزب قادر على منافسته وإسقاطه من منصب رئيس الحزب ورئيس الحكومة، ترك مهمة إسقاط رئيس الوزراء إلى جهات خارجية من أحزاب معارضة. (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016)

لم يتوقف عداء حزب الليكود المتشدد ضد الحقوق الفلسطينية فقط، وإنما شمل كذلك قضايا الصراع مع الدول العربية، حيث يرفض الانسحاب من الجولان السوري المحتلة، ويعتبرها أرضا إسرائيلية، وكذلك موقفه الداعي إلى إقامة علاقات سلام مع الدول العربية دون تقديم أي تنازل فيما يخص القضايا المصيرية المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومما يدعو إليه حزب الليكود الإسرائيلي أسوةً ببقية الأحزاب الصهيونية الأخرى تغيير مناهج التربية والتعليم الفلسطيني، وتغيير المفاهيم الفلسطينية من الصراع العربي الإسرائيلي وعن الصهيونية، دون أن يقوم الحزب بتغيير مفاهيمه ومصطلحاته من فلسطين والفلسطينيين والصراع العربي الإسرائيلي بطريقة تنسجم مع متطلبات السلام والاتفاقات التي وقعتها حكومة إسرائيل مع الجانب الفلسطيني.

1.2 مشكلة الدراسة

ما زالت هناك ادعاءات من اليمين الإسرائيلي انه هو من يأتي بالسلام مع الفلسطينيين بناءا على تجربة كامب ديفيد وبيغن لكن في هذه الدراسة وبالتطرق الى تطور مواقف حزب الليكود نجد هناك تعارض مع هذه الرؤية لأن حزب الليكود في مواقفه الايدلوجية ومواقف قياداته التي تطلاقنا لها سابقا وسنتطرق لها لاحقا يظهر مواقف متشددة ومتطرفة تجاه القضية الفلسطينية .

لا زالت الحكومات الإسرائيلية بزعامة حزب الليكود تتنكر للحقوق الفلسطينية والمتمثلة بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال على كامل حدود الرابع من حزيران، حيث يُلاحظ الباحث أنه في كل مرة يتجاوب بها الطرف الفلسطيني مع الأطروحات العربية والدولية لحل الصراع، تظهر اشتراطات جديدة من قبل حكومة إسرائيل لعرقلة التوصل لأي حل، ولعل آخرها اشتراط نتنياهو للحل بموافقة الفلسطينيين على يهودية الدولة، مما جعل وزير الخارجية الأمريكية السابق جون كيري يصرح بأن (نتنياهو)، لا يريد السلام، وأنه لا يوجد قادة في إسرائيل تريد السلام، لذلك تفشل المفاوضات (كيري، 2018)، ويُلاحظ كذلك موقفه من قضية العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية، فبعد رفضه المطلق لمبادرة السلام العربية التي أقرتها الدول

العربية في القمة العربية عام 2002، يشترط (بنيامين نتنياهو)، التطبيع أولاً مع الدول العربية قبل الحديث عن حل الصراع العربي الإسرائيلي، وقد حاول الطرف الإسرائيلي العمل على فرض شروطه في مختلف الجولات من المفاوضات مع الجانب الفلسطيني المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية على جزءبسيط وغير مكتمل من الأراضي المحتلة، مع الإبقاء على وجود المستوطنات الإسرائيلية التي تطل وتسيطر وتلتف حول القرى والبلدات الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية.

ومن هنا وفي ظل تلك المعطيات التي تشير إلى التشدد الواضح من قبل حكومة الليكود تجاه الحقوق الفلسطينية، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تأتي الدراسة الحالية للتعمق أكثر في نتائج وتداعيات تلك السياسة الليكودية، والإجابة عن السؤال الآتي: ما موقف حزب الليكود الإسرائيلي من العلاقات العربية الإسرائيلية وقضايا الصراع الفلسطينية؟

1.3 أسئلة الدراسة

في ضوء الأيديولوجية السياسية والتاريخية، يشكل الفكر الأيديولوجي لحزب الليكود، الذي يتأثر بشكل كبير بأفكار الزعيم الصهيوني (فلاديمير جابوتنسكي)، أحد العوامل الرئيسة في تحديد سياسات الحزب تجاه الفلسطينين والعرب، حيث يعتمد الحزب على أفكار "التحصين الأمني" ورفض تقسيم الأرض على أسس قومية، ويعتبر القدس عاصمة غير قابلة للتجزئة.

والسؤال الذي يراودنا: ما مدى تأثير أيديولوجية (جوبتسكي)، على زعماء الحزب من جهة، وعلى استقرار الأوضاع في المنطقة من جهة أخرى؟

وفي التركيب الاجتماعي والديني في إسرائيل نرى أن دعم حزب الليكود من قبل قطاعات واسعة من المجتمع الاسرائيلي، وخاصة الشرائح الدينية واليمينية، له دور حاسم في تشكيل السياسات الحزبية؛ حيث إن التأثيرات الدينية تؤثر بشكل كبير في موقف الحزب من القضايا الفلسطينية، مثل الاعتراف بالقدس الموحدة وعلاقات إسرائيل مع الدول العربية.

أضف إلى ذلك، التهديدات الأمنية والصراع المستمر، فتطورات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والعربي على مدار العقود الماضية لها أثر كبير في التغيرات لدى زعماء الحزب، تساهم في تعزيز مواقف الليكود المتشددة، بما في ذلك الحروب والعمليات العسكرية ، الاعتبارات الأمنية والتحديات المرتبطة بها،والتي تشكل الأساس لمواقف الحزب حول القضايا الحساسة مثل: الأمن القومي وحقوق الفلسطينين.

وللمصالح السياسية الداخلية تأثير في حزب الليكود، فالحزب يسعى إلى تحقيق دعم شعبي من خلال تبني مواقف حازمة ضد الفلسطينيين والعرب، خاصة في سياق الانتخابات والائتلافات الحكومية، مواقف الحزب حول قضايا الاستيطان وحقوق الفلسطينيين هي جزء من معركة سياسية داخلية بين مختلف الأحزاب الإسرائيلية.

كذلك العلاقات الدولية والضغط الخارجي، علاقات إسرائيل مع القوى الدولية الكبرى (مثل الولايات المتحدة)، والدول الأوروبية والمجتمع الدولي تؤدي دورًا في التأثير على سياسات حزب الليكود. على الرغم من أن الحزب قد يظهر تعنتًا في مواقفه، إلا أن الضغوط الدولية قد تؤثر في سياساته، خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات أو القرارات الخاصة بالقضايا الفلسطينية.

وتأثير حركة الاستيطان والمستوطنين أيضاً، حيث تعتبر حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية أحد العوامل المركزية في صياغة سياسات حزب الليكود. يؤثر دعم الحزب للشرائح اليمينية المتطرفة والمستوطنين في الأراضي المحتلة في مواقفه من القضايا مثل: حدود الدولة الفلسطينية، وحق العودة، وحرية الحركة للفلسطينيين.

والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي السياسات الاقتصادية والاجتماعية دورًا في تشكيل موقف الحزب من الفلسطينيين والعرب. فقد تؤثر الأزمات الاقتصادية في إسرائيل، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية الداخلية، على تبني سياسات أكثر تشددًا في التعامل مع قضايا الصراع.

كذلك التحولات الإقليمية والدولية، فالتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط مثل: صعود الحركات الإسلامية، أو التغيرات في السياسة الأمريكية تؤدي دورًا في التأثير في مواقف حزب الليكود تجاه الصراع.

والسؤال الذي يمكن أن يُثار، ما تأثير العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل سياسة حزب الليكود تجاه الفلسطينيين والعرب واستراتيجيات التدخل في التعامل مع قضايا الصراع والتفاوض؟

عوامل أخرى تشمل تأثر السياسات الداخلية بالحسابات السياسية لحزب الليكود، لا سيما من خلال تحالفات مع أحزاب اليمين المتطرف التي تتبنى مواقف متشددة تجاه الفلسطينيين والعرب، كما أن الارتباطات التاريخية والذاكرة الجماعية حول تأسيس دولة إسرائيل والنكبة الفلسطينية تساهم في تشكيل المواقف السياسية للحزب، من ناحية أخرى، يشكل الدعم الدولي لإسرائيل، خصوصًا من قبل الولايات المتحدة، عاملًا مهمًا في توجيه سياسات الحزب.

1.4 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تناول جذور الفكر السياسي للصهيونية وتأثيره العميق في مجريات الأحداث في المنطقة العربية بشكل عام، وفي القضية الفلسطينية بشكل خاص. تسلط الدراسة الضوء على مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، والقاعدة الشعبية لحزب الليكود بالإضافة لسيطرة الليكود على القرار الإسرائيلي الجماعي وذلك من خلال عدة عوامل منها: القيدة الكارزماتية لقائد الحزب وهو نتنياهو حيث هيمن لعقود على الحزب مما جعله واجهة القرار السياسي والأمني في اسرئيل واضف الى ذلك تغير المزاج الشعبي نحو اليمين المتطرف وتصاعد المخاوف الأمنية والانتفاضات وصعود حماس ساعدت في تعزيز وتقوية شعبية حزب الليكود كحزب (أمن وقوة) ويمتاز حزب الليكود بخطاب اعلامي فعال يضعف خصومه وتفكك أحزاب اليسار كان من العوامل التي عملت على تقوية حزب الليكود ولا ننسى التحالفات الدينية والقومية مع الحزب شكلت كتلة يمينية متطرفة ومتماسكة الى حد ما وتحظى بأغلبية برلمانية واستفاد الحزب من الازمات الداخلية في إسرائيل منها الأمنية والإقتصادية لتبرير سياساته وتعزيز قبضته على

الحكم،ومن المواقف التي يستحق الوقوف عليها والتي تعبر عن موقف الحزب ومدى تشدده وتطرفه وهو موقف وزير الزراعة في حكومة نتنياهو الحالية (آفي ديختر)وهو من الشخصيات البارزة في اليمين الإسرائيلي وهو عضو في مجلس الوزراء الأمني المصغر وسبق أن شغل منصب رئيس جهاز الشاباك مما يبدو جليا وينعكس ذلك على شخصيته السياسية حيث قام بتشبيه النزوح للفلسطينيين من شمال غزة الى الجنوب بالنكبة وأشار انه لايمكن إدارة المعركة بفاعلية في الأماكن المكتظة بالسكان مما يستدعي تقليل الاعداد من السكانفي تلك المناطق وكان قد أكد مرارا على استمرارية الحرب حتى تحقيق نصر حاسم حسب ادعائه وضمان ان لا تشكل غزة مرة أخرى أي تهديدلأمن إسرائيل. كما توضح موقفه من المقترحات والاتفاقيات السلمية، وكذلك من قضايا الصراع خلال فترات توليه زعامة حزب الليكود. تتسم الدراسة بأهمية خاصة؛ لأنها تتناول أحد المواضيع الحيوية والمتعلقة بالتطبيع والصراع العربي الإسرائيلي، وتستعرض العلاقات العربية–الإسرائيلية بين الماضي والحاضر.

تكتسب الدراسة الحالية أهمية علمية وأكاديمية بامتياز في رصد مواقف حزب الليكود وتتبعه، و الذي يقود حكومة إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية، وموقفه من قضايا الصراع على المستويين الفلسطيني والعربي. كما تكمن أهمية الدراسة في قدرتها على تحديد التحديات والمخاطر والسلبيات التي تشكلها مواقف حزب الليكود على مستقبل القضية الفلسطينية بشكل عام، لاسيما أن الحزب قد تولى رئاسة الحكومة في دورات متعاقبة منذ عام 2009، وحتى الوقت الحالي. من خلال هذه الدراسة، لعلّها تساهم في إثراء المكتبة العربية والفلسطينية، وتضيف مادة معرفية جديدة تسهم في فهم أعمق لهذا النوع من القضايا المهمة.

سعت الدراسة إلى توضيح نهج حزب الليكود منذ نشأته، وسرد برنامجه الحزبي وأيديولوجيته السياسية، وتخلل الدراسة مواقف القادة والزعماء من قضايا الصراع مع الفلسطينيين والتطبيع العربي– الإسرائيلي، كما أوضحت الدراسة الطرح الإسرائيلي والمقترحات الأمريكية لإنهاء الصراع في المنطقة العربية.

بينت الدراسة تأثير العلاقات العربية– الإسرائيلية على موقف العرب من القضية الفلسطينية وقضايا الصراع، حيث تبنى العرب قاعدة تبادل المصالح مع إسرائيل مقابل الاعتراف بوجود دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

ركزت الدراسة على موقف (نتنياهو)، بوصفه زعيما للحزب على قضايا الصراع واتفاقيات السلام والتطبيع؛ حيث ورث (نتنياهو) من والده الفكر الحزبي الليكودي، وتبنى أفكار (جوبتنسكي)، (الجدار الحديدي)، واستطاع نتنياهو الفوز في الدورات الانتخابية لأطول فترة في تاريخ الحزب، والمحافظة على شعبيته.

اعتبرت الدراسة إدارة الصراع فكرة تبناها زعماء إسرائيل لحل قضايا الشرق الأوسط، وترجموها في مشاريع خارطة الطريق، وحل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ورغم اختلاف آراء الأحزاب السياسية اتجاه هذه القضايا، إلا أنها امتدت لصفقة القرن التي اقترحها الأمريكان عام 2020، لم يرض الفلسطينيون عن هذه الاتفاقيات دون الاعتراف بالقدس عاصمة للفلسطينيين.

1.5 أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى توضيح نهج حزب الليكود منذ نشأته، وسرد برنامجه الحزبي وأيدلوجيته السياسية، وتخلل الدراسة مواقف القادة والزعماء من قضايا الصراع مع الفلسطينين والتطبيع العربي– الإسرائيلي، كما أوضحت الدراسة الطرح الإسرائيلي والمقترحات الأمريكية لإنهاء الصراع في المنطقة العربية.

1.6 فرضية الدراسة

- التطبيع كأداة استراتيجية: الفرضية تشير إلى أن التطبيع ليس مجرد قرار سياسي بين الدول، بل هو أداة استراتيجية تهدف إلى عزل القضية الفلسطينية على الصعيد العربي والدولي. تستطيع تحليل هذه الأداة في سياقها الإقليمي، وكيف يسعى حزب الليكود من خلال هذه السياسات إلى تعزيز شرعية إسرائيل على حساب تعزيز المواقف الفلسطينية.

- العلاقة بين التطبيع والمنظمة الفلسطينية: الفرضية تشير إلى أن إسرائيل تسعى لتقويض جهود منظمة التحرير الفلسطينية في استقطاب الدعم العربي. هذا يفتح المجال لتحليل أثر هذه السياسات في شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، وفي قدرة الفلسطينيين في إقناع الدول العربية والمؤسسات الدولية بدعم حقوقهم. يمكن دراسة ذلك عبر رصد التغييرات في مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاقات التطبيع.
- تأثير التطبيع في موقف الدول العربية: من خلال هذه الفرضية، يمكن دراسة كيفية تأثير اتفاقات التطبيع في موقف الدول العربية من القضية الفلسطينية، ومدى تحوّلها من دعم القضية الفلسطينية إلى قبول واقع جديد. يمكن أن يشمل البحث كيف أن بعض الدول العربية قد تخلت عن موقفها التقليدي المؤيد للفلسطينيين لصالح تعزيز العلاقات مع إسرائيل.
- التطورات الإقليمية: بما أن التطبيع يعد تحولًا كبيرًا في السياسة الإقليمية، فإن الفرضية تتيح لك دراسة تطور هذه العلاقات في سياق التغيرات الإقليمية الكبرى، مثل تصاعد النفوذ الإيراني، وأثر ذلك في موقف الدول العربية تجاه إسرائيل وفلسطين.
- الأبعاد القانونية والدولية: يمكن ربط هذه الفرضية بالأبعاد القانونية للشرعية الدولية لفلسطين، مثل موقف الأمم المتحدة من قضية فلسطين، ودور الدول العربية في دعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. كذلك، يمكنك دراسة تأثير التطبيع في دور الدول العربية في المنظمات الدولية، وتأثير ذلك في القضايا الفلسطينية.

1.7 منهج الدراسة

1. منهج تحليل سياسي (Political-Analytical Method)

الهدف: يقدم هذا المنهج تحليلًا دقيقًا لسياسات حزب الليكود وسلوكه فيما يخص التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

تحليل التصريحات الرسمية لقيادات الحزب مثل (بنيامين نتنياهو)، وكذلك الأحزاب السياسية التي تعاونت أو تماشت مع الليكود في قضايا التسوية السلمية.

وبقدم هذا المنهج أيضا تحليلا منطقيا للايدولوجيا الخاصة بالحزب من حيث التطرف منذ بداية تأسيسه ومدى التغير الحاصل على موقف الحزب لاحقا ان وجد وهذا ما تطرقنا له سابقا وسنتطرق له لاحقا.اضافة الى ذلك العامل الشخصي لقائد الحزب واثره في سياسات الحزب وتوجهاته

دراسة مقترحات السلام التي قدمها الحزب منذ وصوله إلى الحكم، مثل "خطة فك الارتباط" (Disengagement Plan)، أو "مبادرة السلام الإسرائيلية" التي يروج لها الحزب.

تحليل الخطاب السياسي لحزب الليكود على مر السنين لرصد التغيرات والتوجهات التي قد تطرأ على المواقف الإسرائيلية تجاه الحلول السلمية.

1.8 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تناولت الدراسة حكم حزب الليكود (منذ وصول حزب الليكود للسلطة من العام (1973م–2023م).

الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة الموقف السياسي للحكومات الإسرائيلية التي يرأسها حزب الليكود الإسرائيلي من عملية السلام والصراع العربي الإسرائيلي.

1.9 مصطلحات الدراسة

الليكود: تكتل سياسي إسرائيلي تكون عام 1973 م، حزب (جاحال)، ومن المركز الحر، والقائمة الرسمية، وحركة تدعى أرض إسرائيل الكاملة، وهو تكتل يميني يهدف لاستعادة أرض ما يسمى إسرائيل الكاملة. (المسيري، 1975)

يهودا والسامرة: هو لفظ يطلقه الاسرائيليون يستعمل إلى الدلالة على الضفة الغربية، و منطقة يهودا والسامرة منطقة إدارية بحسب التقسيم الذي تم وضعه من قبل الإسرائيليين، يتضمن بشكل كامل الضفة الغربية بعيدا عن القدس الشرقية واستثنائها، فكلمة يهودا تشير إلى جنوب الضفة، وكلمة السامرة أو "شمرون" تشير إلى شمال الضفة. (المسيري، 1975)

التطبيع: العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع الإسرائيليين،أو الاشتراك،في أي مشروع أو عمل، أو نشاط، أو مبادرة سواء على المستوى المحلي، أوالعالمي بشكل مباشر، أو غير مباشر بين الفلسطيين أو العرب وبين الإسرائيليين على مستوى أفراد أو جماعات أو مؤسسات، ويكون على شكل عمل أو تعاون علمي، أو فني، أو مهني، أو مشاركة جماعية، كالندوات، والمؤتمرات، أو مهرجانات، ومعارض فنية وعلمية يشارك فيها الإسرائيليين. (موقع الحملة الفلسطينية للدراسات الاكاديمية والثقافة لإسرائيل)

الصراع العربي – الإسرائيلي: هو مصطلح يشير إلى أعقد الصراعات في العالم وأطولها، حيث يمثل صراع الوجود بين أمتين متناقضتين على أرض لا تقبل القسمة على اثنين، وفشل جميع محاولات التسويةعلى أساس الدولتين، ويزداد الصراع مع الزمن تعقيدا. (الشطيبي، 2017)

الصهيونية السياسية: وهي حركة استعمارية ولدت في أحضان الاستعمار الأوروبي، واعتمدت في بقائها على مساندته، بحيث أصبحت تشكل تنظيما سياسيا يهدف إلى تجسيد الأيديولوجية الصهيونية الداعية إلى إقامة وطن قومي ليهود العالم في فلسطين، واستطاعت أن تعقد مؤتمرها الأول في مدينة بال السويسرية عام 1897 (الكيالي، 1990)

تعريف اليمين: وهو عبارة عن مصطلح يطلق على اتجاه سياسي في بعض الهيئات التشريعية وهو أصحاب أفكار مشتركة مثل الرجعية والقومية، والتي لا تحبذ تغيير النظام السياسي، أو الاجتماعي، بل تفضل أن تبقى الأوضاع كما هي عليه. (إبراهيم ع.، 2003)

تعريف اليسار: هو حزب عمالي إسرائيلي يرجع تاريخ نشأته إلى نشأة إسرائيل وهو نواة الأحزاب الصهيونية، يركز على تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية من خلال برامج خاصة. (سبع، 2022)

عملية السلام في الشرق الأوسط: وهي العملية التي انطلقت لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط برعاية دولية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإحلال السلام وفق القرارات الدولية. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015)

أرض إسرائيل: عبارة عبرية ذات دلالة دينية،وهي تُستعمل للإشارة لأرض فلسطين، وما حولها قبل وبعدالنزوح الصهيونية، وحدودها غيرمُحددةعلى وجه الدقة، لأنها مقولة دينية، وليست مقولة جغرافية تاريخية. (المسيري، 1975)

حل الدولتين: هو أحد الاقتراحات لتسوية وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي،يعتمدعلى أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنبا إلى جنب. (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2005)

حل الدولة الواحدة: هو عبارة عن تسوية للنزاع تقوم على أساس البحث وإيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على كافة أرض فلسطين التاريخية، ويحمل هذا الإقتراح عموما أنموذجين مختلفين، يقوم الأول: على أساس فكرة الدولة الديمقراطية، فيما يقوم الثاني: على أساس فكرة الدولة ذات الثنائية القومية (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2005)

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: جزء من المفاوضات العربية الإسرائيلية والتي بدأت رسميا مع اتفاقية (أوسلو)، للسلام التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى في عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وبرعاية أمريكية، لكنها لم تحدث تغييرا على أرض الواقع ولم تلتزم إسرائيل ببنودها. (الزعمط، 2015)

اتفاق (أوسلو): عبارة عن اتفاقية تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 أيلول من العام 1993، وذلك بعد إتمام الاتفاق عليها في العاصمة النرويجية أوسلو، ونصت على إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي حول تجهيزات وإعدادات بناء سلطة حكومة ذاتية وانتقالية فلسطينية، أو سلطة الحُكم الفلسطيني الذاتي، على أن لا تتجاوز هذه المرحلة الانتقالية السنوات الخمس، وتؤدي إلى تسوية سلمية من خلال العملية السياسية، وعلى أساس قراري مجلس الأمن 242، و338. (الزعمط، 2015).

الحكم الذاتي: علاقة محددة لجهة سياسية، أو اجتماعية، تخضع لقوة سياسية، أو اجتماعية، أوسع وأشمل، وتحظى تلك الجهة بقدر من الاستقلالية عن السلطة المركزية للدولة، وبموجب اتفاقات (أوسلو)، عام 1993، مُنح الفلسطينيون حكما ذاتيا في بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وباتوا يديرون شؤونهم الخاصة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمحلية. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 4 أيار/ مايو 1994)

الدولة الكونفدرالية: هو اتحاد ينشأ بين دولتين أو أكثر بموجب معاهدة دولية، ولكن تحتفظ كل دولة من دول هذا الاتحاد باستقلالها الخارجي وشخصيتها الدولية، وينشأ بموجب هذا الاتحاد هيئة اتحادية مشتركة تمثل كل الدول التي تدخل في هذا الاتحاد، وتتولى مسؤولية رسم السياسات العامة والإشراف على سياسات الدول الأعضاء عن طريق التوصيات التي تصدرها. (أبو سعدة، 2009)

1.10 الدراسات السابقة

في إطار دراسة مواقف حزب الليكود الإسرائيلي ودوره في السياسة الإسرائيلية، تعد الدراسات السابقة مصدرًا مهما لفهم كيف تطور هذا الحزب ونظرته تجاه التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد تناولت دراسة غوانمة (2002)، الجوانب التاريخية لحزب الليكود من حيث نشأته وأصوله الفكرية، موضحة أن الحزب لا يسعى لتحقيق السلام بمعناه المتعارف عليه، بل يطمح إلى تحقيق أمنه وسلامه على أرض فلسطين بالكامل، دون منح الشعب الفلسطيني حقه في العودة أو تقرير المصير.

أما دراسة إبراهيم (2003)، فقد قدمت تحليلًا لرؤية اليمين الإسرائيلي، وعلى رأسه حزب الليكود، لخطة "خريطة الطريق" التي جاءت كأداة دولية للمفاوضات السلمية. وأظهرت الدراسة أن إسرائيل تحت قيادة اليمين ترفض منح الفلسطينيين أي مكاسب إضافية بالمقارنة مع ما تم الاتفاق عليه في (أوسلو)، وتتمسك بالحفاظ على الاستيطان وفرض واقع جغرافي يعيق إمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات مقوماتها الأساسية.

من جهة أخرى، تناولت دراسة معبد (2004)، العلاقات الأمريكية الفلسطينية في إطار العملية السلمية، وبالأخص موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية في ظل الفترات الرئاسية المختلفة. أشارت الدراسة إلى التباين في السياسة الأمريكية في مختلف الفترات الانتخابية، حيث تناولت دراسة موقف الرئيسين (بيل كلينتون)، و(جورج بوش)، مشيرة إلى دور الولايات المتحدة في محاولة التوسط بين الأطراف وتحديد المواقف السلمية المتعلقة بالصراع.

أما دراسة مركز دراسات الشرق الأوسط (2015)، فقد تناولت تأثير إعادة انتخاب الأحزاب اليمينية في إسرائيل على آفاق التسوية السياسية وحل الدولتين. حيث أكدت الدراسة أن هذا التوجه اليميني يزيد من صعوبة الحديث عن أي تسوية سلمية أو مفاوضات حقيقية، في ظل تمسك هذه الأحزاب برفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مما يجعل المفاوضات غير فعّالة.

دراسة شعبان (2014)، كانت أيضًا محورية في هذا السياق، حيث ركزت على تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثرها الكبير في عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين. أكدت الدراسة أن هذه القوى اليمينية تتبنى رؤية قومية صهيونية ترفض بشكل جذري أي حلول سلمية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، وتدعم بقوة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدى ذلك إلى زيادة النفوذ السياسي لهذه القوى في الكنيست، وتزايد التشدد في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما أثر بشكل مباشر في عملية السلام.

بناءً على هذه الدراسات، يمكن الاستنتاج بأن موقف حزب الليكود الإسرائيلي وقيادته، ومن خلال القوى اليمينية الأخرى في إسرائيل، يعد حجر الزاوية في رفض التسوية السلمية القائمة على حل الدولتين مع تبني هذه الأحزاب لأيديولوجيات قومية ودينية متشددة، وكذلك دعمها للاستيطان، يجعل من الصعب تحقيق تقدم حقيقي في مفاوضات السلام، حيث يسعى هذا التوجه إلى فرض واقع جغرافي وديموغرافي يصعب التراجع عنه مستقبلاً.

تعدد الدراسات التي تناولت المواقف السياسية لحزب الليكود الإسرائيلي وتأثيراتها في العملية السلمية في المنطقة، وتتمحور معظم هذه الدراسات حول المواقف المتباينة لحزب الليكود من القضية الفلسطينية منذ تأسيسه وحتى اللحظة الراهنة. في دراسة نصار (2016)، تناولت موقف حزب الليكود خلال فترة قيادة (مناحيم بيغن)، بين عامي 1973 و1983، وأظهرت أن الحزب طرح العديد من المشاريع السياسية التي تهدف إلى حل الصراع مع الفلسطينيين، ولكن جميع هذه المشاريع أجمعت على رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما أصر حزب الليكود على إبقاء القدس تحت السيطرة الإسرائيلية كعاصمة أبدية لها والتأكيد على أن أي مفاوضات لا تتم إلا تحت القوة ومن مبدأ القوة وتركزت حاليا سياسية حزب الليكود بقيادة نتنياهو على مبدأ إدارة الصراع وهذه الفكرة تبناها نتنياهو كعامل أساسي بديل عن تقديم أي تنازل حيث الفكرة لديه هي الاستمرار في إدارة الصراع الى أجل غير مسمى.

في السياق نفسه، تناولت دراسة أبي جزر (2009)، موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية، مشيرة إلى أن الحزب يتبنى رفضا ممنهجا لقيام دولة فلسطينية. وقد تبنى الحزب، منذ عام 1977، وحتى 2003، استراتيجيات تضمن رفض قيام الدولة الفلسطينية، من خلال تقديم مبادرات تتجاهل تطلعات الفلسطينيين؛ ما يجعل الرفض الفلسطيني لتلك المبادرات يبدو كرفض إيجابي من قبل حزب الليكود، الذي يراه تأكيدا على رفض الفلسطينيين للحلول السلمية.

أما دراسة عبد القادر حسين (2012)، فقد تناولت موقف الأحزاب الدينية في إسرائيل تجاه مشروع الدولة الفلسطينية، مشيرة إلى أن تولي حزب الليكود للسلطة قد أحدث تحولاً في معادلة السلام، حيث حلت فكرة "الأرض مقابل الأمن" مكان "الأرض مقابل السلام"؛ ما أدى إلى تعثر عملية السلام مع الفلسطينيين. وقد اعتبر حزب الليكود أن أي تقدم نحو قيام كيان فلسطيني على الأراضي المحتلة في 1967، غير مقبول.

كما تناولت دراسة غوانمة (2002)، الجوانب الفكرية لحزب الليكود، وأوضحت أن الحزب لا يسعى لتحقيق السلام مع الفلسطينيين، بل يسعى إلى تأمين سلام له فقط على الأرض الفلسطينية، دون منح الفلسطينيين حقوقهم في العودة وتقرير المصير. هذا الموقف يتسق مع رؤية الحزب التي ترفض أي حلول تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

تتفق دراسة حمدي حسين (2022)، مع هذه المواقف، حيث تناولت تأثير اتفاقيات التطبيع الأخيرة لبعض الدول العربية مع إسرائيل في القضية الفلسطينية. وأشارت إلى أن هذه الاتفاقيات تساهم في تمكين إسرائيل ككيان طبيعي في المنطقة؛ ما يؤدي إلى تقويض مركزية القضية الفلسطينية في الأوساط العربية ويعزز المشروع الاستعماري الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك، يؤثر التطبيع في مواقف الفلسطينيين تجاه حل الدولتين ويزيد من تشدد الاحتلال الإسرائيلي.

في دراسة أخرى أجراها الكعيبر (2013)، تناولت الفكر السياسي الصهيوني وتأثيره في عملية السلام، مشيرة إلى أن الحكومات الإسرائيلية، بقيادة حزب الليكود، تتبنى أفكاراً متطرفة تجاه السلام؛ مما يعزز من قوة الجيش الإسرائيلي ويوفر غطاءً للأفكار التي تحاول إقامة وطن قومي لليهود على الأرض الفلسطينة، على حساب حقوق الفلسطينيين؛ الأمر الذي يجعل هذه الأفكار تساهم في فشل محاولات التوصل إلى حل عادل للصراع.

أما دراسة نعيرات (2011)، فقد أشارت إلى أن حكومة (نتنياهو)، التي ينتمي إليها حزب الليكود ليست لديها نية حقيقية لإحلال السلام مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من محاولات بعض الحكومات الإسرائيلية السابقة للوصول إلى تسوية سلمية، فإن التوجهات السياسية لحكومة (نتنياهو) تركز على تعزيز المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ مما يصعب الوصول إلى حل سلمي.

أخيراً، سلطت دراسة مركز دراسات الشرق الأوسط (2015)، الضوء على تأثير القوى اليمينية في إسرائيل في العملية السلمية مع الفلسطينيين، مشيرة إلى أن هذه القوى ترفض أي حلول تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. وهذا التوجه ينعكس في سياسات حزب الليكود التي تدعم الاستيطان وتدعو إلى إلغاء فكرة "الأرض مقابل السلام".

بناءً على هذه الدراسات، يتضح أن حزب الليكود الإسرائيلي قد تبنى مواقف استراتيجية ترفض إنشاء كيان ودولة فلسطينية تتمتع بالاستقلال على كافة الأراضي المحتلة عام 1967. كما أن هذه المواقف تعكس التوجهات الأيديولوجية للحزب التي ترفض السلام مع الفلسطينيين وتؤكد أهمية ضمان الأمن الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض وقراءة الباحث للدراسات السابقة، يتبين أن العديد منها تناولت مواقف الأحزاب الإسرائيلية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مع تركيز خاص على القضية الفلسطينية. وقد شملت تلك الدراسات موضوعات عدة مثل: الموقف الإسرائيلي من عملية السلام، وحل الدولتين، والقضايا الأخرى المطروحة للحل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى التركيز على موقف أحد أبرز الأحزاب الإسرائيلية، وهو حزب الليكود، من القضية الفلسطينية، وكذلك مواقفه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في أبعاده كافّة.

تتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها موضوعًا بالغ الأهمية والحساسية، إذ تهدف إلى تقديم تحليل دقيق للموقف الرسمي لحزب الليكود من القضايا المركزية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مع التعمق في أسباب تلك المواقف وتداعياتها. يأمل الباحث أن تساهم هذه الدراسة في إظهار الأبعاد المختلفة للمواقف السياسية لحزب الليكود، بما يعزز الفهم الأكاديمي لهذه المواقف وتأثيراتها في مجريات الأحداث في المنطقة.

1.11 فصول الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، وهي على النحو الآتي:

الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها

حيث تناول الباحث في مقدمته مشكلة الدراسة من خلال تناول السؤال الرئيس للدراسة، ومن ثم أسئلة الدراسة الفرعية حيث تم التطرق إلى أبرز الأسئلة التي ستجيب عنها الدراسة، وكذلك أهمية الدراسة، ثم تناول أهداف الدراسة التي يسعى الباحث لتحقيقها من خلال دراسته، وصاغ الباحث فرضية الدراسة، ليتناول بعدها منهج الدراسة حيث عدّد الباحث المناهج التي سيستخدمها في دراسته، وقام بعدها بتحديد حدود الدراسة، ومن ثم التطرق إلى مصطلحات الدراسة، وأخيرا تناول أبرز الأدبيات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: النشأة والتطور التاريخي والعوامل المؤثرة في صياغة سياسات حزب الليكود الاسرائيلي تجاه الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

يتعرض هذا الفصل إلى نشأة حزب الليكود والفكرة، البرامج الانتخابية للحزب منذ نشأته، والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في أيديولوجية الحزب في الآونة الأخيرة.

النشأة (1973)، تأسس حزب الليكود في عام 1973 نتيجة لدمج عدة تيارات يمينية متطرفة وقومية في إسرائيل، وكان يهدف إلى توحيد الأحزاب القومية والمناوئة لليسار الإسرائيلي. ومن أبرز هذه الأحزاب كانت حركة (حيروت)، بزعامة (مناحيم بيغن)، وحزب (المفدال)، (البيت اليهودي)، وحركة (إتسل)، (منظمة العسكريين الإسرائيليين القوميين)، وغيرها. وكان الحزب يمثل توجهات قومية متشددة، مع التركيز على المحافظة على أمن إسرائيل، ورفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. في هذا الفصل قسم الباحث مراحل حزب الليكود ومواقفه إلى عدة مراحل ساهمت في صياغة سياساته ومواقفه وهويته السياسية.

فترة (بيغن): التحول السياسي (1977)، في انتخابات 1977، حقق حزب الليكود فوزًا تاريخيًا تحت قيادة (مناحيم بيغن)؛ ما شكل بداية فترة جديدة في السياسة الإسرائيلية، و نجاحه في الوصول إلى السلطة شكّل تحولًا كبيرًا، حيث أصبح الحزب القوة السياسية الرئيسة في إسرائيل، محققًا بذلك تحوّلًا من هيمنة الأحزاب اليسارية على الحكم. تحت قيادته، تبنى الحزب سياسة "الأرض مقابل السلام" وقاد عملية السلام مع مصر التي تمخضت عن اتفاق (كامب ديفيد)، 1978، وهو أول اتفاق سلام بين إسرائيل ودولة عربية.

فترة الحرب اللبنانية (1982)، قاد حزب الليكود إسرائيل خلال غزو لبنان 1982، الذي عرف بحرب لبنان الأولى. كانت هذه الحرب نقطة تحول مهمة حيث واجه الحزب انتقادات واسعة بسبب تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، والتأثيرات السلبية في الأمن الإسرائيلي في أعقاب الحرب. رغم هذه الانتقادات، استمر الحزب في تعزيز قوته السياسية في الداخل، رغم تدهور شعبيته على الصعيد الدولي.

فترة التسعينيات، التحديات الداخلية (1990–1999): واجه الليكود تحديات كبيرة في فترة التسعينيات مع تصاعد عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، خاصة بعد توقيع اتفاق (أوسلو)، 1993. كان الحزب يعارض بشدة اتفاق (أوسلو)، واعتبره تهديدًا للوجود الإسرائيلي. على الرغم من وصوله إلى السلطة

مرة أخرى في بداية التسعينيات تحت قيادة (بنيامين نتنياهو)، إلا أن الحزب كان مضطراً لمواجهة معارضة قوية من الداخل بسبب تأثيرات عملية السلام مع الفلسطينيين.

الألفية الجديدة: انتعاش الليكود وعودة (نتنياهو)، (2000–2010): منذ بداية الألفية الجديدة، شهد حزب الليكود تحولات كبيرة مع عودة (بنيامين نتنياهو)، إلى رئاسة الحكومة بعد فترة من حكم اليسار. حيث قاد (نتنياهو)، الحزب في مواجهة التحديات الأمنية التي برزت جراء الانتفاضة الثانية (2000–2005)، والحرب على الإرهاب، متمسكًا بمواقف معارضة للمفاوضات مع الفلسطينيين التي لا تشمل ضمانات أمنية. كما شدد على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكان له تأثير كبير في التأثير في السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية.

فترة ما بعد 2010: الليكود في مواجهة التحديات السياسية والعسكرية: منذ عام 2010، بقي الليكود تحت قيادة (نتنياهو)، القوة المهيمنة في السياسة الإسرائيلية. ورغم التحديات الإقليمية المتزايدة، بما في ذلك الصراع مع غزة، والهجمات العسكرية على لبنان، فقد حافظ الحزب على مواقفه القوية تجاه الفلسطينيين والمنطقة بشكل عام. كما استمر الحزب في تعزيز سياسته الاستيطانية في الضفة الغربية وتوسيع السيطرة على القدس.

التحديات الداخلية والانقسامات (2020–2023): واجه حزب الليكود تحديات داخلية كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث انقسمت القيادة بين تيارات معتدلة ومتطرفة. استمر حزب الليكود في إدارة سياسة التوسع الاستيطاني ورفض حل الدولتين، ولكنه واجه معارضة من المعارضة الإسرائيلية التي تزايدت قوتها على الساحة السياسية؛ مما أدى إلى عدة انتخابات مبكرة وعدم الاستقرار الحكومي. وقد تكون هذه التحديات هي المحك الرئيس أمام الحزب في المستقبل.

الأيديولوجية السياسية والتاريخية: يشكل الفكر الأيديولوجي لحزب الليكود، الذي يتأثر بشكل كبير بأفكار الزعيم الصهيوني (فلاديمير جابوتنسكي)، أحد العوامل الرئيسية في تحديد سياسات الحزب تجاه الفلسطينيين والعرب. حيث يعتمد الحزب على أفكار "التحصين الأمني" ورفض تقسيم الأرض على أسس قومية، ويعتبر القدس عاصمة غير قابلة للتجزئة.

التركيب الاجتماعي والديني في إسرائيل: إن دعم حزب الليكود من قبل قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، وخاصة الشرائح الدينية واليمينية، له دور حاسم في تشكيل السياسات الحزبية. حيث إن التأثيرات الدينية والتقاليد الثقافية للأحزاب الدينية تؤثر بشكل كبير في موقف الحزب من القضايا الفلسطينية، مثل الاعتراف بالقدس الموحدة وعلاقات إسرائيل مع الدول العربية.

التهديدات الأمنية والصراع المستمر: تطورات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والعربي على مدار العقود الماضية، بما في ذلك الحروب والعمليات العسكرية، تساهم في تعزيز مواقف الليكود المتشددة. الاعتبارات الأمنية والتحديات المرتبطة بها تشكل الأساس لمواقف الحزب حول القضايا الحساسة مثل: الأمن القومي، وحقوق الفلسطينيين.

المصالح السياسية الداخلية: يتأثر حزب الليكود بالمصالح الداخلية للسياسة الإسرائيلية. فالحزب يسعى إلى تحقيق دعم شعبي من خلال تبني مواقف حازمة ضد الفلسطينيين والعرب، خاصة في سياق الانتخابات والائتلافات الحكومية. فضلا على أنّ مواقف الحزب حول قضايا الاستيطان وحقوق الفلسطينيين هي جزء من معركة سياسية داخلية بين مختلف الأحزاب الإسرائيلية.

العلاقات الدولية والضغط الخارجي: علاقات إسرائيل مع القوى الدولية الكبرى (مثل الولايات المتحدة)، والدول الأوروبية، والمجتمع الدولي تؤدي دورًا في التأثير في سياسات حزب الليكود. على الرغم من أن الحزب قد يظهر تعنتًا في مواقفه، إلا أن الضغوط الدولية قد تؤثر في سياساته، خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات، أو القرارات الخاصة بالقضايا الفلسطينية.

تأثير حركة الاستيطان والمستوطنين: تعتبر حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية أحد العوامل المركزية في صياغة سياسات حزب الليكود. حيث يؤثر دعم الحزب للشرائح اليمينية المتطرفة والمستوطنين في الأراضي المحتلة في مواقفه من القضايا مثل حدود الدولة الفلسطينية، وحق العودة، وحرية الحركة للفلسطينيين.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية: تؤدّي السياسات الاقتصادية والاجتماعية دورًا في تشكيل موقف الحزب من الفلسطينيين والعرب. فقد تؤثر الأزمات الاقتصادية في إسرائيل، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية الداخلية، في تبني سياسات أكثر تشددًا في التعامل مع قضايا الصراع.

التحولات الإقليمية والدولية: التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط مثل صعود الحركات الإسلامية، أو التغيرات في السياسة الأمريكية تؤدّي دورًا في التأثير في مواقف حزب الليكود تجاه الصراع.

عوامل أخرى: تشمل تأثر السياسات الداخلية بالحسابات السياسية لحزب الليكود، لا سيما من خلال تحالفات مع أحزاب اليمين المتطرف التي تتبنى مواقف متشددة تجاه الفلسطينيين والعرب. كما أن الارتباطات التاريخية والذاكرة الجماعية حول تأسيس دولة إسرائيل والنكبة الفلسطينية تساهم في تشكيل المواقف السياسية للحزب. من ناحية أخرى، يشكل الدعم الدولي لإسرائيل، خصوصًا من قبل الولايات المتحدة، عاملًا مهمًا في توجيه سياسات الحزب.

كل هذه العوامل تتداخل وتساهم في تشكيل سياسة حزب الليكود تجاه الفلسطينيين والعرب، وتستمر في التأثير في استراتيجياته في التعامل مع قضايا الصراع والتفاوض.

الفصل الثالث: موقف حزب الليكود من المبادرات السلمية العربية والدولية والقضايا الفلسطينية.

يستعرض هذا الفصل موقف حزب الليكود من (اوسلو)، ومن اتفاقية (وادي عربة)، مع الأردن، واتفاقية السلام مع مصر إبان حكم السادات، و موقف حزب الليكود من المبادرات السلمية والقضايا الفلسطينية والمتمثّلة برفضه المستمر لأي تسوية قد تؤدي إلى تنازلات عن الأراضي الفلسطينية لصالح إقامة دولة فلسطينية. ويبدو أنّ الحزب، منذ تأسيسه، يرفض بشكل قاطع فكرة "حل الدولتين" ويعتبر أن أي عملية سلام يجب أن تركز على ضمان الأمن الإسرائيلي وتوفير حماية دائمة للدولة العبرية، بدلاً من تبني حلول قد تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ويلاحظ أنّ حزب الليكود كان دائمًا معارضًا لاتفاق (أوسلو)، الذي حدث بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسعينات، حيث اعتبر الحزب أن هذا الاتفاق يمثل "تسليمًا" بالحقوق الفلسطينية من جانب إسرائيل دون تحقيق ضمانات كافية للأمن الإسرائيلي. كما أن الحزب كان يشدد على أن أي عملية سلام يجب أن تشترط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية من قبل الفلسطينيين والدول العربية. في هذا الفصل تم استعراض مواقف الحزب من مبادرات السلام العربية وغيرها من المبادرات على النحو الآتي:

الحزب يعارض بشدة المبادرات الدولية مثل: خطة السلام العربية التي تم اقتراحها في قمة بيروت عام 2002، والتي كانت تدعو إلى تطبيع العلاقات بين الدول العربية كافة وإسرائيل مقابل رحيل الأخيرة من كل الأراضي الفلسطينية. الحزب كان يرى أن هذه المبادرات يجب أن ترتبط بتنازلات من الجانب العربي، مثل الاعتراف التام بإسرائيل، قبل البدء في أي مفاوضات بشأن الأراضي.

أما فيما يتعلق بمسألة الاستيطان، فقد دعم حزب الليكود باستمرار سياسة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، معتبرًا أن هذه الأراضي هي جزء من الوطن التاريخي للشعب اليهودي. بالنسبة للحزب، الاستيطان لا يشكل تهديدًا للأمن الإسرائيلي، بل هو جزء من تعزيز السيطرة على الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية. أما فيما يتعلق بحروب إسرائيل المتكررة في قطاع غزة، كان حزب الليكود يفضل

اللجوء إلى الحلول العسكرية بدلاً من الحلول السياسية. الحزب يعتقد أن المقاومة الفلسطينية، وبالأخص حركة حماس، تشكل تهديدًا حقيقيًا للأمن الإسرائيلي، ويجب على إسرائيل الحفاظ على قوتها العسكرية من أجل منع أي هجمات على أراضيها. كما أن حزب الليكود يعارض التعاون مع السلطة الفلسطينية، بقيادة محمود عباس وحركة فتح، التي يراها غير قادرة على ضمان الأمن الإسرائيلي، أو تحقيق تسوية حقيقية مع الفلسطينيين. في المقابل، يعارض الحزب أيضًا أي محاولة للتفاوض مع حركة حماس، التي يعتبرها تنظيمًا إرهابيًا. وفيما يخص التطبيع مع الدول العربية، ورغم المواقف الثابتة لحزب الليكود تجاه القضية الفلسطينية، فقد أبدى الحزب قبوله جزئيًا باتفاقات التطبيع التي أُبرمت مع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان عام 2020، والتي عُرفت باتفاقات (إبراهام). ومع ذلك، كان هذا التطبيع محكومًا بتحقيق مصالح أمنية واقتصادية لإسرائيل، دون تقديم أي تنازلات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

موقف حزب الليكود من المبادرات السلمية والقضية الفلسطينية قائم على رفض أي تسوية سياسية قد تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو تقديم تنازلات تؤثر في الأمن الإسرائيلي، مع التركيز على تعزيز الاستيطان وحماية المصالح الأمنية لإسرائيل.

الفصل الرابع: تأثير القيادة الفردية على التوجهات الاستراتيجية للأحزاب السياسية: دراسة حالة (بنيامين نتنياهو)، وأيديولوجيته السياسية والدينية وأثرها في تشكيل سياسات حزب الليكود.

في هذا الفصل، سيتم استعراض دور القيادة الفردية في تشكيل التوجهات الاستراتيجية للأحزاب السياسية، مع التركيز على حالة رئيس حكومة إسرائيل السابق (بنيامين نتنياهو)، وحزبه "الليكود". سنحلل كيف أن الأيديولوجية السياسية والدينية (لنتنياهو)، كشخصية قيادية، قد أثرت في مسار الحزب وسياساته الداخلية والخارجية، خصوصاً في مجالات الأمن، الاقتصاد، والعلاقات الدولية.

1. القيادة الفردية وأثرها في السياسات الحزبية

القيادة الفردية في الأحزاب السياسية تؤدّي دوراً مركزياً في تشكيل السياسات الحزبية. في بعض الحالات، يمكن أن يكون تأثير القائد في الحزب قوياً لدرجة أن سياسات الحزب تصبح مرآةً لأيديولوجية القائد الشخصية. وتتمثل الخصائص الأساسية للقيادة الفردية في:

- القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية مؤثرة.
- التحكم في اتجاه الحزب السياسي.
- التأثير في الهوية الحزبية.

2. تحليل أيديولوجية (بنيامين نتنياهو)، الدينية والسياسية.

منذ أن تولى (نتنياهو)، قيادة حزب "الليكود"، أصبحت أيديولوجيته السياسية والدينية عاملا حاسما في توجهات الحزب. إذ يمكن تلخيص أيديولوجيته في النقاط الآتية:

- الليبرالية الاقتصادية: تمسك (نتنياهو)، بسياسات السوق الحرة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.
- القومية اليهودية: يتبنّى (نتنياهو)، رؤى قومية يهودية قوية تدعو إلى تعزيز مكانة الدولة العبرية كدولة يهودية.
- الأمن القومي: كانت مسألة الأمن دائما في صلب سياسات (نتنياهو)، حيث تبنى نهجا قويا في مواجهة التهديدات الأمنية، سواء كانت من الفلسطينيين أو من دول أخرى في المنطقة.
- التوجه الديني: يبرز (نتنياهو)، بوضوح في تبني مواقف مؤيدة للحركات الدينية اليهودية المتشددة؛ مما أثر في سياسة الحزب تجاه القضايا الدينية في المجتمع الإسرائيلي.

3. تأثير القيادة الفردية ل(نتنياهو)، على سياسات حزب الليكود

تتمثل التأثيرات الرئيسة ل(نتنياهو) في حزب "الليكود" في عدة جوانب:

- السياسة الخارجية: كانت مواقف (نتنياهو)، القوية ضد السلطة الفلسطينية وحركات المقاومة، وكذلك رفضه لعديد من المبادرات الدولية، مثل اتفاقيات السلام الشاملة، قد ساهمت في تشكيل السياسات الخارجية للحزب.
- السياسة الداخلية: في مجال السياسة الداخلية، من خلال تبني سياسات ليبرالية اقتصاديًا، قام (نتنياهو)، بتوجيه الحزب نحو تفضيل سياسات السوق الحرة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد.
- التحولات الاستراتيجية: تتبع السياسات الاستراتيجية لحزب "الليكود" تحت قيادة (نتنياهو)، تحولات رئيسة، بما في ذلك تعزيز التحالفات مع التيارات الدينية المتشددة ورفض مبادرات السلام التي تهدف إلى حل الدولتين.

4. تأثيرات طويلة الأمد لـ(نتنياهو)، على مستقبل الحزب.

الفصل الثاني

النشأة والتطور التاريخي والعوامل المؤثرة في صياغة سياسات حزب الليكود الإسرائيلي تجاه الصراع مع العرب والفلسطينيين

2.1 المقدمة

يأتي على رأس الأحزاب اليمينية في إسرائيل، حزب الليكود الذي تأسس عام 1973م، من حزبي (حيروت)، الذي أنشأه (مناحم بيغن)، عام 1948م، و(الأحرار)، الذي تأسس سنة 1961م، ويعد بمثابة الاستمرار السياسي لحركة الصهيونيين العموميين، إضافة إلى القائمة الرسمية التي تأسست بزعامة (بن غوريون) الذي انشق مع عدد من الأعضاء عن حزب (رافي)، عام 1968م، حيث انضمت هذه القائمة إلى تجمع الليكود بعد موت (بن غوريون)،، ولعل الدافع الرئيس لتوحد هذه الأحزاب القدرة على الوقوف في وجه حزب العمل وإزاحته عن الحكم في انتخابات الكنيست 1973م، إلا أن تكتل الليكود لم يستطع تحقيق ذلك إلا في انتخابات الكنيست التاسع عام 1977م، عندما تدهورت شعبية حزب العمل نتيجة تحميله المسؤولية عن الإخفاقات في حرب 1973.

استمر حكم الليكود لغاية 1984م، حتى اضطر إلى الانضمام لحكومة الوحدة الوطنية مع حزب العمل في دورتي الكنيست الحادية عشرة والثانية عشرة، والتي لم تتمكن فيها حكومة الوحدة الوطنية اتمام مدتها القانونية بسبب انسحاب حزب العمل؛ مما اضطر الليكود إلى التحالف مع الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة حتى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة التي أسفرت عن فوز العمل وخسارة الليكود. (فوزي، النظام السياسي في إسرائيل، 1992)

فاز الليكود في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة في العام 1996، وعاد إلى الحكم في عهد رئيس الوزراء (نتنياهو)، وبقي في الحكم حتى العام 1999، عندما انتقلت السلطة لحزب العمل الذي لم يستمر طويلاً بالحكم، وعاد الليكود إلى الحكم في عهد رئيس الوزراء (شارون)، في العام 2001م، استمر الحزب

بالحكم لغاية 2005م، لكن الخلافات بين أعضاء الحزب وقيادته على خلفية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، دفعت (شارون)، زعيم الحزب بالانشقاق وتأسيس حزب جديد أطلق علية (كاديما)، الذي تسلم الحكم في أول انتخابات يخوضها عام 2006م، وحصل على 29 مقعدا مقابل حصول الليكود على 12 مقعدا؛ مما جعله ينتقل إلى صفوف المعارضة، عاد الليكود للحكم في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009م، وحصل على 27 مقعداً وترأس حكومة ائتلافية بقيادة رئيس الوزراء (نتنياهو). (جرايسي، 2009)

2.2 جذور فكر حزب الليكود

انتقل حزب الليكود من حركة عسكرية متعددة التنظيمات إلى تنظيم للعمل السياسي، وتحت إطار حزب (حيروت)، وحزب (الليبراليين)، واندمج تحت اسم حركة (جاحال)، منذ العام 1965- 1973م، وفي العام 1973م، انتقل إلى مسمى جديد سمي (تكتل الليكود)، لكن مع بقاء الاستقلال المالي والتنظيمي والمؤسسي للحزبين، استمر ذلك حتى عام 1988م، وهو العام الذي شهد وصولهم الى السلطة كحزب واحد، حيث انصهر كلا الحزبين تنظيميا وماليا ومؤسسيا، الأمر الذي عزز من مكانة الحزب واستقراره الداخلي كمؤسسة تنظيمية. (درويش، 1996)

وجاءت هذه التغييرات داخل الحزب إلى جانب تغييرات داخلية مهمة ، الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، والعمليات العسكرية التي نفذتها الفصائل الفلسطينية داخل اسرائيل، والتي أربكت المجتمع الإسرائيلي وأدخلت الرعب في صفوفه، وقد حظيت سياسة القبضة الحديدية ضد الفلسطينين التي اتبعها (إسحاق شامير)، و(رابين)، تأييدا كبيرا لدى الشارع الإسرائيلي، وعززت مكانة الحزب السياسية والشعبية. (ماضي ع.، 1999)

خلال الانتفاضة الأولى استخدم حزب الليكود آلته العسكرية بقوة ضد الفلسطينين، واستطاع من تصفية القيادات الكبيرة التي شاركت في الانتفاضة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تمت على أساس إيصاله للحكومة، لكن مع انضمام العرب إلى مؤتمر السلام في العام 1991، برعاية أمريكية، وبدء التحضير للتفاوض مع الفلسطينيين والأردنيين على اتفاق تسوية، استدعت هذه التطورات استقدام حزب العمل الأكثر براغماتية، وعلى الرغم من أن حزب العمل كان أكثر براغماتية ومهادنة مع العرب، إلا أنه لم يكن فطرة جيدة؛ لأن حزب الليكود أصر على الاقتصاد الحر، الأمر الذي أضر بالعديد من الفئات العاملة، وخاصة اليهود الشرقيين (السفارديم)، الذين رأوا في سياسة حزب الليكود العسكرية إضرارًا بمصالح الفئات ذات الدخل المحدود، وعلاوة على ذلك، عدم اتباع حزب الليكود سياسة براغماتية إزاء موضوع اليهود الشرقيين، أو محاولة إيجاد سياسة اقتصادية تحسن من وضعهم الاقتصادي. (درويش، 1996)

2.3 البرامج الانتخابية لحزب الليكود وتحدياته

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي في عام 1973م:** (غوانمة،ن، 2002)

تشكل حزب الليكود الإسرائيلي نتيجة تكتل عدة أحزاب يمينية متطرفة في 30 أيلول/سبتمبر 1973م؛ وهي حزب (المركز الحر)، وحزب (جاحال)، وحركة (أرض إسرائيل الكاملة)، و(القائمة الرسمية<).

تمثل برنامج حزب الليكود الإسرائيلي الانتخابي في الدورة الثامنة في عام 1973م، بما يأتي: حزب الليكود يعتقد أن حقوق الشعب اليهودي في كامل أرض إسرائيل لا جدال فيها، ويعتبر أن هذا المبدأ يشمل رفض تقسيم أرض إسرائيل (الأرض المحررة)، والمطالبة بفرض السيادة على الأراضي والمستوطنات في الضفة الغربية. يرى الحزب أن المستوطنات هي تأكيد لحقوق الشعب اليهودي التي لا يمكن التنازل عنها، مشددا على أن الاستيطان لا يقوم على أسس أمنية أو اقتصادية بل على أسس دينية. وفقا لرؤية الحزب، فإن مهمة الجيل الحالي في إسرائيل هي توحيد أرض إسرائيل، وفرض السيادة عليها، ما يعني حتمية عودة الشعب اليهودي. لذلك، يرى الحزب أن على هذا الجيل دعم عودة الشعب اليهودي إلى هذه الأرض.كما

يؤمن الحزب بحق إسرائيل في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، ويشدد على أنه من الناحية الأمنية، لن تكون هناك دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف. بالنسبة للحزب، يجب أن يتم الفصل بين قضية الأراضي المحتلة على مختلف الأصعدة، سواء كانت فلسطينية، أو مصرية، أو سورية، مع إمكانية التنازل عن أجزاء من أراضي سيناء والجولان في حال التوصل إلى تسوية مع مصر أو سوريا. من خلال هذا المنظور، يبرز أن حزب الليكود، منذ تأسيسه، عارض بشكل مستمر فكرة قيام دولة فلسطينية أو القبول بها، وما زال متمسكا بهذا الموقف طالما استمر في حكم إسرائيل.

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي في عام 1977م:**

في عام 1977، خاض حزب الليكود الإسرائيلي الانتخابات للكنيست في الدورة التاسعة مع برنامج انتخابي مشابه إلى حد كبير للبرنامج الذي قبله. تضمن هذا البرنامج مجموعة من النقاط الأساسية التي أبرزت توجهات الحزب السياسية في تلك الفترة.

أولاً: أكد الحزب السيادة والهيمنة الإسرائيلية التامة على الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحرالابيض المتوسط، باعتبارها ملكاً حصرياً لإسرائيل.

ثانياً: تم التأكيد أن القدس ستظل عاصمة موحدة وأبدية للشعب الإسرائيلي. كما أعلن حزب الليكود عن عزمه تقديم مبادرة سلام في مفاوضات مباشرة مع الأطراف المعنية دون شروط مسبقة. وشدد البرنامج على أهمية توقيع معاهدة سلام من شأنها إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية. من ناحية أخرى، أكد الحزب استمرارية الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل. وأخيراً، نص البرنامج على منح العرب في "أرض إسرائيل" الذين يرغبون في الحصول على الجنسية الإسرائيلية المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز.

ونلاحظ أن الخط الرئيس في برنامج حزب الليكود الإسرائيلي هو تأكيد موقفه الرافض لإقامة دولة فلسطينية، على أساس أن إقامة مثل هذه الدولة سيكون بمثابة تسليم أرض إسرائيل للسيطرة الأجنبية، وقد جاء في برنامجه:

"حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل أبدي، وهو جزء لا يتجزأ من حقه في الأمن والسلام .ويهودا والسامرة لذلك لا ينبغي التخلي عنها لحكم أجنبي، وبين البحر والأردن يجب أن تكون هناك سيادة واحدة، وأية خطة تتضمن التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل الغربية تعمل ضد حقنا في الأرض من شأنها أن تقود على نحو حتمي إلي قيام " دولة فلسطينية "، وتهديد أمن السكان المدنيين ، وتعريض وجود دولة إسرائيل للخطر، وإفشال كل احتمالات السلام". (شندلر، ك، 1997)

ولذلك يرى الباحث أن البرنامج الانتخابي لحزب الليكود لعام 1977م، يُعبر عن توجهات اليمين الإسرائيلي الرافض لتقسيم الأرض الفلسطينية، إذ يعتبر اليمين الإسرائيلي المتطرف أن أراضي شرق نهر الأردن جزءا من أرض إسرائيل الكاملة، ويدعو إلى توطين العرب الفلسطينيين فيها؛ فمن ناحية، حاول اليمين الإسرائيلي المتطرف مرارا وتكرارا إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، ومن جهة أخرى، حاول اليمين الإسرائيلي ممارسة سياسة التهجير واقتلاع الفلسطينيين من أرضهم. (نافعة،ح. وآخرون، 2002)

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي 1988-1986م:**

خاض حزب الليكود الإسرائيلي انتخابات الكنيست الحادية عشرة على أساس المبادئ التقليدية لإقامة دولة فلسطينية، وهذه المبادئ هي: المطالبة بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة على كل فلسطين، وتوسيع المستوطنات وتطويرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي للفلسطينيين المتفق عليها في (كامب ديفيد)، أما فيما يتعلق بقضية القدس، فقد أصر برنامج حزب الليكود على أن القدس ستبقى عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وغير قابلة للتقسيم، وعلى الرغم من أن برنامج حزب الليكود كان

فريدا من نوعه، إلا أن هناك خطوطاً عريضةً تحكم الائتلاف الوطني بين معسكري اليمين واليسار الإسرائيليين، وكان مسار حكومة الوحدة الوطنية محكوماً بهذه الخطوط حتى نهاية الدورة الانتخابية الحادية عشرة في الكنيست الإسرائيلي.

وتُظهر هذه الخطوط العريضة أن برامج المعسكرين اليساري واليميني تحتوي على عناصر مشتركة مثل: القضية الفلسطينية، وبقاء القدس المدينة الكاملة والأبدية وغير القابلة للتجزئة، وبقاؤها عاصمة لدولة إسرائيل، كما عارضت حكومة الوحدة الوطنية إقامة دولة فلسطينية في أية منطقة واقعة بين النهر والبحر، وعارضت المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتعهدت بعدم تغيير معالم السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، والتزمت بزيادة الهجرة اليهودية لإسرائيل، ومواصلة عملية السلام لإقامة حكم ذاتي. (غوانمة،ن، 2002)

أما تجاه القضية الفلسطينية، فقد جاء في برنامج حزب الليكود السياسي الآتي: حق دولة إسرائيل في السيادة على يهودا و السامرة وقطاع غزة؛ وفي الوقت المناسب ستطرح إسرائيل مطالبتها بها، وستعمل على تطبيق هذا الحق. إن الحكم الذاتي الذي اتُفق عليه في (كامب ديفيد)، هو الضمان لعدم حدوث أي تقسيم إقليمي "لأرض– إسرائيل الغربية"، وعدم قيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف.

تبنى حزب الليكود سياسة جديدة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي في هذه الحكومة، حيث ركز على عملية السلام وضمان أمن إسرائيل وسكانها، ودعم السلام مع جمهورية مصر العربية، وتعزيز الاستيطان، أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد جددت رفضها لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، وفيما يتعلق بمسيرة السلام فقد أكد استمرارها، ودعم دور مصر في عملية السلام، ودعا مصر إلى مواصلة استئناف المحادثات حول إقامة حكم ذاتي فلسطيني في المناطق التي يسكنها الفلسطينيون؛ أي أن موقف حزب الليكود من الحكم الذاتي الفلسطيني في الأماكن المأهولة بالفلسطينيين لم يكتمل بعد، فهو يرى بأن الحكم الذاتي سيمنح للفلسطينيين في المناطق المأهولة بالسكان في أراضي

الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بقاء باقي الأراضي في الضفة والقطاع عرضة للاستيطان، أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنه جدد رفضه للتفاوض معها، وفي قضية القدس، أكد الحزب تمسكه بها كعاصمة أبدية لإسرائيل وعدم قابليتها للتقسيم. (تيم، س، 1989)

وفي20 تشرين ثاني/أكتوبر 1986م، تبادل حزب الليكود الإسرائيلي السلطة مع حزب العمل الإسرائيلي، وفي ذلك الوقت تم إحياء فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام.

وخلال حكومة الوحدة الوطنية 1986-1984م، حدث خلافات بين (شمعون بيرس)، و(إسحاق شامير)، حول القبول بفكرة المؤتمر الدولي، تجدر الإشارة إلى موقف (إسحاق شامير)، من فكرة المؤتمر الدولي؛ فقد اتسم أثناء توليه منصب وزير الخارجية الإسرائيلية في عهد حكومة (مناحيم بيغن)، بالرفض الشديد لفكرة المؤتمر الدولي، حيث قال في إحدى المقابلات الصحفية: "إن المؤتمر الدولي فخ منصوب للإيقاع بإسرائيل، لأن هذا المؤتمر لو عقد فسوف تسيطر عليه الدول العربية الراديكالية بمساعدة "الاتحاد السوفيتي"، ومن ثم فهو يمثل كارثة لإسرائيل لأنه سوف تجبرها على التخلي عن الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية". (جاد، ع، 1987)

في عهد حكومة حزب الليكود كانت اللقاءات متكررة بين الإسرائيليين وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية متكررة، سواء في المؤتمرات والندوات، التي كانت تعقد في أوروبا، وعلى أثر هذه اللقاءات قررت حكومة الليكود أن تكون أكثر صرامة تجاه هذه اللقاءات، وقد قامت بتنفيذ قرار مكافحة الإرهاب، الذي يُحرم على الإسرائيليين مقابلة أعضاء من منظمة التحرير، مما أتاح له شن حملة واسعة على من يخرق هذا القانون، وعندما تولي (شامير)، رئاسة الوزراء كرر رفضه لفكرة المؤتمر الدولي، وعارضها، رافضا التخلي عن شبر واحد من "أرض إسرائيل"، ورافضا فكرة الأرض مقابل السلام، وتتبع فكرة عدم التنازل عن "أرض إسرائيل" لأسباب عقائدية وعسكرية؛ حيث كان الليكود يؤمن دوما بأنه لا يجوز التنازل عن أجزاء من أرضي إسرائيل، وخاصة الضفة الغربية لما لها من جوانب جيواستراتيجية. (هورفيتش، د، وآخرون، 1986) وما

إن انتهى عام 1987م، حتى أدت عوامل الاحتلال وممارساته تجاه الفلسطينيين وقضيتهم إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في تاريخ 9 كانون أول/ديسمبر 1987م.

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي 1992-1988م:**

دخل حزب الليكود الإسرائيلي انتخابات الكنيست الثانية عشرة في العام 1988م، بالبرنامج ذاته الذي خاض به الانتخابات الإسرائيلية السابقة، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، فقد جاء في برنامجه أن أرض إسرائيل هي حق أبدي للشعب اليهودي، وأن حكومة الليكود ستستمر في تطبيق القانون الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام1967م، وأوضح البرنامج أن الحكم الذاتي الممنوح للشعب الفلسطيني لا يشمل الحقوق السياسية أو الإدارية، وشدد الحزب على استمرار الاستيطان وتوسيعه، وضرب الانتفاضة للقضاء عليها، كما أكد استعداد الحزب للتفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني، شريطة ألا يكونوا تابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية. (غوانمة،ن، 2002)

في هذه الانتخابات حصل حزب الليكود على أربعين مقعدا في الكنيست، بينما حصل حزب العمل منافسه التقليدي على تسعة وثلاثين مقعداً، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة للسلام، إلا أنه من المؤكد أن الليكود واليمين الإسرائيلي سيعارض إقامة دولة فلسطينية، أو أي حلول مع الفلسطينيين.

بعد الانتخابات الإسرائيلية، وتحديداً في20 كانون أول/ديسمبر 1988م، أدى استمرار الانتفاضة الفلسطينية إلى توحيد الجبهات داخل إسرائيل؛ حيث دخل الحزبان الكبيران في إسرائيل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، اتفق حزب الليكود بزعامة (إسحاق شامير)، وحزب العمل بزعامة (شمعون بيرس)، على اقتسام السلطة، يترأس على أثرها "الليكود" السنتين الأولى، والثانية ويليه "العمل" في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، إلا أنه بعد عام ونصف تقريباً حدثت خلافات حادة بين الحزبين أدت لانسحاب "العمل" من الحكومة، حيث صوت حزب العمل إلى جانب مشروع حجب الثقة عن الحكومة، مما أدى إلى استقالة الحكومة الإسرائيلية في آذار/مارس 1990م. (الكنيست الاسرائيلي، 1988)

تشكلت حكومة الوحدة الوطنية في عام 1988م، وتم اتفاق حكومة الوحدة الوطنية على خطوط عريضة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك الاتفاق على تسريع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعلى أن تبقى مدينة القدس الكاملة والموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، وتحت السيادة الإسرائيلية بدون تجزئة، ونص البند رقم (11) للاتفاق على مواصلة عملية السلام وفق إطار اتفاق (كامب ديفيد)، لإنشاء إدارة ذاتية للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما البند رقم (12) فنص على أن تعارض إسرائيل قيام دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة بين النهر والبحر، أما البند رقم(13)، فقد نص على أنه لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفق حزبا "الليكود والعمل" على أنه لن يحدث أي تغيير في السيادة في الضفة الغربية إلا بموافقة الحزبين مجتمعين، مع ضمان استمرار وتطوير الاستيطان. (الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة، 1988)

أما تجاه القضية الفلسطينية، فقد جاء في برنامج حزب الليكود السياسي لعام 1988م، ما يأتي:

العقوبات في المناطق المحتلة واستخدام المزيد من القوة لقمع الانتفاضة، إلى جانب إقامة المستوطنات وتوسيعها في تلك المناطق، يعكس سياسات إسرائيلية معينة تجاه الصراع. كما تطالب إسرائيل بالسيادة على ما تسميه "يهودا والسامرة"، (الضفة الغربية)، وغزة، وتصر على عدم تقسيم هذه الأراضي، معتبرة أن الدولة الفلسطينية لم تقم وفقاً لأي شروط.

من وجهة النظر الإسرائيلية، يُعتبر الحل الأكثر ملائمة هو إجراء مفاوضات مباشرة مع سكان المناطق للتوصل إلى تسويات سلمية تؤدي إلى حكم ذاتي، مع رفض المشاركة في المؤتمرات الدولية، حيث تُفضل إسرائيل التفاوض مباشرة مع الدول العربية لتوقيع اتفاقيات سلام.

هذه السياسات تتعارض في جوانب كثيرة مع مواقف المجتمع الدولي والقانون الدولي، الذي يعتبر المستوطنات غير قانونية ويدعم حل الدولتين كأساس للسلام. كما أن رفض تقسيم الأراضي وعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية يتناقض مع الجهود الدولية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. الحل الدائم للصراع يتطلب اعترافاً متبادلاً وحلاً عادلاً يضمن حقوق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي في عام 1996م:**

دخل حزب الليكود الانتخابات الإسرائيلية في الدورة الرابعة عشرة للكنيست التي أجريت عام 1996م، ببرنامج عمل عبر فيه عن كل توجهات اليمين الإسرائيلي، مستغلاً تقلبات الرأي العام بسبب العمليات الفدائية التي حدثت داخل إسرائيل، وقد حدد الحزب برنامجه الانتخابي عام 1996م، في الآتي:

1. حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في جميع المناطق لمحاربة الإرهاب.
2. حكم ذاتي للفلسطينيين ما عدا شؤون الخارجية والأمن.
3. مناطق أمنية واستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
4. القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وإغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالمدينة. (أبو طالب، ح، 1988)

حث رئيس الوزراء (نتنياهو)، أثناء حملته الانتخابية الإسرائيليين إلى عدم الثقة بالفلسطينيين، وكذلك عدم الاستمرار في عملية السلام، وارتكز رئيس الوزراء (نتنياهو)، بتصريحاته هذه إلى مقالة نشرتها صحيفة يديعوت أحرنوت في عام 1993م، جاء فيها تصريح للرئيس الراحل ياسر عرفات يقول فيه: "إن اتفاق أوسلو ليس إلا جزءاً من خطة تسير على مراحل تبنتها منظمة التحرير لإبادة إسرائيل". (بشارة، م، 1996)

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي في الدورة الخامسة عشرة:**

خاض حزب الليكود تحت قيادة (أرئيل شارون)، الانتخابات الإسرائيلية في الدورة الخامسة عشرة بشعار انتخابي لم يختلف كثيرًا عن شعاراته السابقة، حيث ركز (شارون)، في حملته الانتخابية على شعار "صنع الأمن"، متجاهلاً أي إشارة إلى "صنع السلام"، وذلك في وقت كانت فيه عملية السلام تمر بأحد أخطر مراحلها.

فيما يتعلق ببرنامج الحزب السياسي في تلك الدورة، تمحور حول عدة نقاط رئيسة، منها التوصل إلى اتفاق تدريجي ممتد الزمن مع الفلسطينيين يجري تطبيقه على مراحل عدة. كما تم تحديد الدولة الفلسطينية على مساحة تقدر بحوالي 42% من الأراضي الفلسطينية، مع عدم منح الفلسطينيين أراضٍ إضافية.

كما اقترح البرنامج انتشار القوات الإسرائيلية على طول الحدود الشرقية مع الأردن، وعدم إخلاء أو إزالة أي مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك تضمن البرنامج تعزيز الحرب على الإرهاب بشكل دقيق وفعّال، دون اللجوء إلى سياسة الإغلاق، إضافة إلى بناء مستوطنات جديدة في المناطق التي قدمها الجانب الأمريكي للفلسطينيين مع الإبقاء على المستوطنات الموجودة في الأراضي الفلسطينية.

أخيرًا، تضمن البرنامج إلغاء أي اتفاقات تمت بين الفلسطينيين وحكومة (إيهود باراك)، يعكس هذا البرنامج سياسة حزب الليكود في تلك المرحلة، والتي تميزت برفض تقديم تنازلات كبيرة في عملية السلام مع الفلسطينيين.

كما يشدد البرنامج على انتشار القوات الإسرائيلي على امتداد الحدود المشرفة على الشرق مع الأردن، مع رفض إخلاء أو تفكيك أي مستوطنة في الضفة الغربية وغزة. إضافة إلى ذلك، يتم التركيز على محاربة الإرهاب بشكل مركز ودقيق، مع تجنب سياسة الإغلاق الجماعي.

من النقاط الأخرى المثيرة للجدل في البرنامج، هو اقتراح بناء سلسة مستعمرات في المناطق التي أوصى بها الجانب الأمريكي للفلسطينيين، مقابل الإبقاء على المستعمرات الحالية في الأراضي الفلسطينية. كما يعلن البرنامج أن كل ما تم الاتفاق عليه أو الحديث عنه خلال فترة حكومة (باراك)، مع الفلسطينيين يعتبر باطلاً.

هذه الرؤية تتعارض مع العديد من مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق ببناء المستوطنات ورفض إخلائها، وهو ما يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي. كما أن تقييد الدولة الفلسطينية على 42% من الأراضي الفلسطينية يتناقض مع مبدأ حل الدولتين الذي يدعمه المجتمع الدولي.

في النهاية، هذا البرنامج يعكس موقفا صارما من جانب حزب الليكود، ويبدو أنه يهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية مع تقليص احتمالات إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

نجح (أرئيل شارون)، بتشكيل حكومة وحدة وطنية من ستة وسبعين عضواً؛ مما أتاح له قاعدة برلمانية صلبة، تتيح له مواجهة تحديات الوضع الملتهب مع الفلسطينيين، وتم الاتفاق مع الأحزاب الإسرائيلية على برنامج عمل الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية الإسرائيلية:

تحقيق الأمن الوطني والأمن الفردي لكل مواطني الدولة، وتحقيق الأمن والسلام الحقيقي بين إسرائيل وبين جيرانها على أساس اتفاقات ثابتة، ودعم مكانة القدس عاصمة لإسرائيل، وزيادة الهجرة لإسرائيل، ودعم الاستيطان في كل أنحاء البلد، وتوسيع المستوطنات وتطويرها. (التقرير السنوي للمركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2001).

- **برنامج حزب الليكود الانتخابي لعام 2009م:**

ركز برنامج حزب الليكود السياسي في الدورة الثامنة عشرة للكنيست على تحقيق السلام الاقتصادي من خلال تحسين الوضع المعيشي للمواطن الفلسطيني، وتخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وبضائعهم، ويقدم الحزب هذا الطرح على أنه الأفضل والأنسب للتعامل مع الفلسطينيين في المرحلة الراهنة، وبشأن المفاوضات السياسية التي انطلقت مع السلطة الفلسطينية منذ مؤتمر (أنابولس)، 2007، عارض الحزب هذه المفاوضات واعتبرها أنها تخطئ الهدف المطلوب، معتقدا أن الفلسطينيين غير مستعدين في الوقت الحالي لصنع السلام السياسي، وأنهم لن يستجيبوا للحد الأدنى من المطالب لأي مسؤول أو زعيم إسرائيلي. (شلحت، أنطوان، 2009)

أما فيما يتعلق برؤية الحزب للحل السياسي مع الفلسطينيين فيمكن القول: إن الحزب لا يملك بديلاً متاحاً لحل الدولتين، يحظى بالقبول إقليميا ودوليا وحتى داخليا، إذ إنه وفي أحدث استطلاع للرأي أجراه "معهد ابحاث الأمن القومي"، في جامعة تل أبيب 2009م، ظهر أن 53% من الجمهور الإسرائيلي يدعم خطة حل الدولتين، وقد بدا ذلك أكثر جلاء بعد الكلمة التي القاها رئيس الوزراء (نتنياهو)، في حرم جامعة (بار إيلان)، في (رمات غان)، 14/ 6/ 2009م، حين وافق بشكل مراوغ مقاربة حل الدولتين، بعد ما وضع العديد من الشروط والعقبات التي تجعل من قيام الدولة الفلسطينية أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. (شلحت، أنطوان، 2009)

2.4 العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في البرنامج الانتخابي لحزب الليكود

- **الخطاب الايدولوجي وتغيرات في البيئة الخارجية والداخلية:**

إن القراءة في برنامج الليكود المختلفة تعكس استمرارية للخطاب الايدولوجي لليكود والذي يتجلى في الجانب الأمني(ايران وحزب الله والاقلية الفلسطينية في الداخل وحركات المقتاومة الفلسطينية)

إضافة الى الجانب الأمني إن الخطاب الايدلوجي لدى حزب الليكود يتجلى في كل المجالات سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية وما زال هو المسيطر في كل المجالات داخل إسرائيل بما في ذلك السياسة الخارجية أيضا واليكم بعض التاثيرات التي تندرج تحت الخطاب الايدولوجي

أولاً: تأثيرات البعد الأمني

في كل مرة تجري فيها انتخابات برلمانية في إسرائيل، تبرز مسألة الأمن وتؤثر بشكل كبير في نتائج الانتخابات، فإسرائيل لم تنفك تنظر إلى البعد الأمني على أنه أساس وجودها وكينونتها، وأدّت طبيعة نشأة الدولة الإسرائيلية وتأسيسها القائمة على التفوق العسكري دوراً في إبقاء الهاجس الأمني في مقدمة الملف الإسرائيلي، فالقيادة الإسرائيلية لم تترك وسيلة إلا واستخدمتها في سبيل الحفاظ على أهدافها الأمنية، بغض النظر عن تكاليفها سواء المادية أو المعنوية، فقد أكدت القيادة الإسرائيلية دوماً أهمية ضمان أمن مواطنيها واعتبار المساس به خطا أحمر لا يمكن لإسرائيل أن تتجاوزه أو تتجاهله أبداً، فهي تنظر إلى الأمن من زاويتين: أولاً، الأمن الشخصي لكل مواطن إسرائيلي وأن يكون قادرًا على ممارسة حياته الطبيعية دون أي قلق، والثانية والأهم الأمن الجماعي أو الوجودي، حيث لن تتردد إسرائيل في خوض الحرب للحفاظ على هذا الأمن، لأن الشعب الإسرائيلي لا يخشى على أمنه الجماعي فقط، بل على أمنه الشخصي أيضا، وقد دفعت الظروف والبيئة الإقليمية المعادية هذا الشعب على أن يحبذ اختيار قيادة قوية قادرة على توفير الأمن له؛ مما جعله يفضل اختيار الجنرالات وضباط الجيش من ذوي التاريخ والخبرة العسكرية على قيادات سياسية أخرى، أو على الذين تفرغوا للعمل السياسية، مثل: (مناحيم بيغن)، و(إسحاق شامير)، و(إسحاق رابين)، و(شارون)، و(إيهود باراك)، وغيرهم. (جابر إ.، 2006)

جاءت انتخابات الكنيست في الدورة الثامنة عشرة في عام 2009م، بعد حربين، أحدهما على لبنان في عام 2006م، وذلك إثر أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين؛ مما دفع الحكومة الإسرائيلية لشن حرب شاملة على لبنان بغية تحرير الجنديين والقضاء على حزب الله، وقد نالت هذه الحرب تأييدا واسعا من الجمهور

الإسرائيلي في بدايتها، فحسب استطلاع أجراه معهد (داحاف)، ونشرته صحيفة (يديعوت أحرونوت)، 18/6/2006 تبين أن 86% يرون أن للحرب التي شنها الجيش الإسرائيلي مبرراتها، و87% راضون عن أداء الجيش، هذه النسب المرتفعة سرعان ما أخذت نسبة الرضا عن أداء رئيس الوزراء في حينه بالتراجع إلى 78%، وذلك مع استمرار الحرب وتساقط الصواريخ التي يطلقها حزب الله المتزامن مع عجز الجيش الإسرائيلي عن توقيفها، حيث أعلن عن وقف لإطلاق النار بعد 33 يوماً من الحرب، ليتبين أن إسرائيل لم تنجح في تحقيق هدفٍ من الأهداف التي تم وضعها، والمتمثلة بتحرير جنودها والقضاء على حزب الله، بل لم يستطع الجيش وقف إطلاق الصواريخ التي أخذت تطال مناطق جديدة في إسرائيل مع استمرارية الحرب.

إضافة إلى ذلك، زعزعت الحرب ثقة المواطن الإسرائيلي بالجيش الذي لطالما اعتبره صمام الأمان، حيث فقد قوة الردع التي ميزت الجيش على مدى العقود القليلة الماضية، وفي هذا الصدد، أشار المعلق السياسي (يوئيل ماركوس)، في صحيفة (هآرتس)، 2006/8/25م إلى مستوى الانتقادات الشعبية للحرب وأدائه السياسي، كما ذكر (إيتان هابر)، مدير مكتب رئيس الحكومة السابق (رابين)، في صحيفة (يدعوت أحرنوت)، 2006/8/16م، أن إسرائيل تواجه أزمة قيادة بسبب الحرب الأخيرة على لبنان، وتجد إسرائيل أمام أزمة قيادة حقيقية، حيث لم يعد هناك قادة ولا أنداد في إسرائيل، كما أن بعض السياسيين والعسكريين يتوقون إلى (دهاف)، كما يحلم به المواطنون الإسرائيليون، وقد نشر استطلاع للرأي نشرته صحيفة القدس 2008/5/5م، تبين فيه أن 13% من المستطلعة آراؤهم تتمنى عودة (مناحيم بيغن)، و27% تتمنى عودة (رابين)، و16% عودة (بن غوريون)، هذه النسب تعكس بحق فقدان الثقة بالقيادة الإسرائيلية الحالية والرغبة في عودة القادة التاريخيين والملهمين، وهذا يدل على مدى عمق الأزمة التي تعاني منها دولة إسرائيل. (صحيفة القدس، 2008)

وبعد قرابة عامين على انتهاء الحرب على لبنان، وفي عام 2008م، شنت إسرائيل حربا شاملة على قطاع غزة بهدف منع إطلاق الصواريخ على البلدات والمدن جنوب إسرائيل، وقد سعت القيادة الإسرائيلية في هذه الحرب إلى استعادة قوة الردع للجيش وثقة المواطن الإسرائيلي بعد الانتقادات والإخفاق الذي أصابها في حرب تموز 2006م، على لبنان، مع محاولة الاستفادة من استنتاجات لجنة (فينوغراد)، وتفادي الأخطاء السياسية والعسكرية التي أشارت إليها هذه اللجنة خلال الحرب على لبنان، وبصرف النظر عن نتائج الحرب على غزة وأحداثها، يبقى الهاجس الأمني لدى المواطن الإسرائيلي المعضلة الأساسية التي يتمنى تجاوزها، وخصوصا مع تفاقم الشعور بتنامي التهديد والعداء على كلٍ من الجبهة الشمالية والجنوبية في إسرائيل. (جابر ح.، 2011)

أظهرت الانتخابات الإسرائيلية في عام 2009م، أهمية كبيرة لمسألة تحقيق الأمن الفردي والجماعي، وقد بدا ذلك واضحا في استطلاعات الرأي والبرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية المشاركة في الانتخابات، ففي استطلاع للرأي أجراه معهد (ترومان)، في كانون أول 2008م، منح 38% ثقتهم ل(بنيامين نتنياهو)، بصفته الأقدر على جلب الأمن لمواطني دولة إسرائيل، فيما حصل كلٍ من (باراك)، (وليفني)، على 20% فقط بالبرامج الانتخابية، وكان الإجماع بين مختلف هذه البرامج على تأكيد مسالة ضمان أمن مواطني دولة إسرائيل، مع التأكيد الدائم ضرورة محاربة "الإرهاب"، والمحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، حيث ركزت الحملات الانتخابية لرؤساء الأحزاب على إبراز الدور الأمني والعسكري لكل منهما في سبيل التأثير على الناخب الإسرائيلي .(جابر ح.، 2011)

ثانياً: تأثيرات البعد الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أكثر العوامل أهمية وتأثيراً في الحراك السياسي الإسرائيلي، وذلك لأن التحول الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي في الآونة الأخيرة كان له تأثيرٌ كبير على مختلف الشرائح الاجتماعية، وانعكس ذلك على المستوى السياسي من خلال انتشار أنماط معينة من التصويت في الانتخابات العامة الإسرائيلية.

اتبعت إسرائيل على مدار العقدين الماضيين سياسة اقتصادية لتحرير الاقتصاد الاسرائيلي، وقد تجلت هذه السياسة في شكل انسحاب تدريجي للدولة من سوق العمل وتسريع الخصخصة وتقليص الميزانية وخفض الضرائب، وفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام السوق العالمية، كان لهذه السياسة تأثيرٌ كبيرٌ على بنية المجتمع الإسرائيلي، لدرجة أن (الهستدروت)، (الاتحاد العام للعمال العبريين)، لم يعد يؤدي وظائفه الأساسية، فالدولة لم تعد الحَكَم الرئيس للسياسة الاقتصادية، بل أصبحت تحت تأثير نخبة جديدة في مجتمع الأعمال الذي بات يمارس ضغطاً وتأثيراً كبيرين على السياسة الاقتصادية، وقد ساهمت هذه السياسة بشكل أو بآخر بشعور المواطن الإسرائيلي بتفكيك دولة الرفاه الاجتماعي وانحسار الشعور بالرفاه والأمن الاجتماعي. (جمال، 2006)

في استطلاع للرأي أجراه معهد أبحاث (ريتينغ)، في العام 2003م، اعتبر المبحوثون الإسرائيليون أن مشكلة الفقر والأمن هما المشكلتان اللتان يعاني منهما المجتمع الإسرائيلي، مع وجود فجوة صغيرة جداً بين المشكلتين (69% للأمن و65% للفقر)، وفي عام 2004م، وحسب معهد أبحاث (حيكير)، بلغت مشكلة الفقر 57% مقابل 43% لمشكلة الأمن، حيث اعتبر 81% أن مشكلة الفقر لا تحظى بأي اهتمام من قبل الحكومة، وأن سياستها لا تساهم في حل المشكلة بل تزيد من تفاقمها، والجدير بالذكر أنه في عام 2008م، بلغت معدلات الفقر 15.2%، لدى المواطنين اليهود، وهذه النسب تشير إلى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وفي استطلاع آخر تبين أن 44% من المحتاجين لا يتوقعون الخروج من براثن

الفقر خلال حياتهم، كما أن 20% من المحتاجين يفكر بالانتحار بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية. (حيدر ع.، 2006)

ويرى الباحث أن مصداقية رئيس الوزراء(نتنياهو)، لدى الجمهور الإسرائيلي من حيث قدرته على التعامل مع آثار الأزمة الاقتصادية يعود إلى الطريقة التي تعامل بها مع الأزمة في برنامجه الانتخابي، حيث يعتبر التعامل مع الملف النووي الإيراني والتصدي للأزمة الاقتصادية على رأس أولوياته، و في حال فوزه في الانتخابات فإنه سيعمل على التخفيف من آثار هذه الأزمة من خلال خطة اقتصادية من شأنها أن تنهض بالاقتصاد.

ثالثاً: تأثيرات الفساد

بالرغم من الفساد المنتشر داخل المجتمع الإسرائيلي الا انه لم يؤثر بشكل واضح على تقدم الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل بل العكس بقيت قوية وازدادت تطرفا وهذا يعود بالدرجة الأولى الى الفكر الايدولوجي المترسخ في المجتمع الإسرائيلي بالإضافة الى شخصية نتنياهو الطاغية على الحزب وعلى أفكار الحزب.

إن فساد السلطة في إسرائيل ليس ظاهرة جديدة، فالفساد منتشر في إسرائيل، كما في دول أخرى، ولكن ما يميز الفساد في إسرائيل في الآونة الأخيرة (الأربعة أعوام الماضية 2006م- 2010م)، سرعة الكشف عن القضايا المتعلقة بالفساد التي تورط فيها أصحاب مناصب رسمية أساءوا استغلال سلطتهم، وشمل المتورطين في قضايا الفساد أصحاب مناصب رفيعة في الدولة، كرئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ووزير المالية، وقد أُجبروا جميعا على الاستقالة من مناصبهم، بعد توجيه الشرطة لوائح اتهام رسمية ضدهم تتضمن تهمًا تتعلق بفضائح وفساد أخلاقي، إضافة إلى تهم بالرشا، واختلاس المال العام واستغلاله للمصالح الشخصية، لكن بالرغم من كل ذلك بقي تأثيره ضعيفا بفعل الخطاب الايدولوجي الذي يتبعه نتنياهو في خطاباته، ومن أبرز قضايا الفساد التي حدثت خلال (الأربعة أعوام الماضية

2006م–2010م)، التهم التي وجهت لرئيس الدولة سابقاً (موشيه كتساف)،، بخصوص التحرش الجنسي مع إحدى العاملات في مكتبه، مما اضطره للاستقالة من منصبه في حزيران 2007م، كما وجهت تهم بالرشاوى لرئيس الوزراء (أولمرت)، مما دفعه أيضا للاستقالة في أيلول 2008م، وقد طالت تهم الفساد العديد من الوزراء في الحكومة الحادية والثلاثين، فكانت هناك قضايا فساد مالي ضد وزير المالية (هيرشزون)، وقضايا فساد أخلاقي ضد وزير العدل (حاييم رامون)،، اللذين قدما استقالتهما بعد توجيه لوائح اتهام ضدهما، أدت هذه التهم الموجهة لشخصيات كبيرة في قمة الهرم السلطوي عدا عن الكثير من توجيه تهم الفساد لشخصيات شغلت مناصب أخرى إلى اتساع زعزعة ثقة المواطن العادي بالمؤسسة الحاكمة، فقد أظهر مقياس الديمقراطية الإسرائيلي المعد سنويا الذي قام باعداده المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أن متوسط الثقة الشعبية برئيس الوزراء تراجع من 34% لعام 2006م، إلى 21% فقط في العام 2007م، كما أن الثقة في رئاسة الدولة انحدرت بشكل كبير جدا من 67% إلى 22% فقط، وبالنسبة لرأي العامة الإسرائيليين في الأوضاع المجتمعية، فإن 79% من الجمهور قلقون من وضع الدولة، و75% يظنون أن هناك الكثير من الفساد بشكل واسع النطاق في إسرائيل. (تركي، 2007).

وبالفعل أثرت مؤشرات الفساد المرتفعة في إسرائيل في العملية الانتخابية في عام 2009م، فاستياء الجمهور الإسرائيلي من الفساد المستشري في الدولة أثر في أنماط التصويت، ونسبة المشاركة في الانتخابات، فنسبة التصويت بلغت في الانتخابات الأخيرة 65.2%، ويعتبر انخفاض نسبة التصويت دليلاً على عدم الثقة التي يشعر بها الناخب الإسرائيلي تجاه النظام والأحزاب السياسية، كما أثر الفساد بشكل كبير في الأحزاب التي ظهر فيها فساد بشكل ملحوظ، فحزب (كاديما)، كاد ينهار بفعل فضائح الفساد التي طالت رئيس الوزراء، وبعض أعضاء الحزب في الحكومة، إلا أن استقالة (أولمرت)، ومجيء (تسيبي ليفني)، قبيل الانتخابات، والإعلان عن عزمها اتباع سياسة أكثر شفافية في الحزب، أدت إلى إعادة جزء من الثقة المفقودة لدى الجمهور الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى، ومع تنحي حزب العمل، وقوى اليسار من الساحة العامة، أصبح حزب (كاديما)، هو الذي يستطيع منافسة رئيس الوزراء (نتنياهو)،

والأحـزاب المتطرفـة ، واختـار الجمهـور التصـويت لحـزب (كاديمـا)، حتـى فـي مواجهـة مـزاعم الفسـاد. (جابر ح.، 2011)

رابعاً: تأثيرات تنامي العداء والتمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل

ويتجلى الفكر الايدولوجي أيضا في التمييز ضد الأقلية الفلسطينية في الداخل الفلسطيني.

وتؤكد نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلية في الدورة الثامنة عشرة بشكل أو بآخر سياسة إسرائيل العدائية تجاه الأقلية العربية، ففوز الحزب المسمى (إسرائيل بيتنا)، بالمركز الثالث في الانتخابات التي جرت بحصوله على 15 من مقاعد الكنيست مؤشر مهم على توجهات المجتمع الإسرائيلي، وقد استند برنامج (افغدور ليبرمان)، زعيم الحزب وخطاباته في هذه الانتخابات إلى ثلاثة برامج رئيسة.

أولاً: تعميق يهودية الدولة وتأكيد طابعها العرقي.

ثانياً: ربط المواطنة بالوفاء وما يتعلق بالحقوق والواجبات.

ثالثاً: الفصل بين مجموعات العرب واليهود ضمن أطر تعزيز التحيز والتمييز ضد المواطنين العرب، وإبعادهم عن مركز صنع واتخاذ القرار في إسرائيل. (مصطفى، 2009)

تطور الخطاب الإسرائيلي الموجه ضد الأقلية العربية في إسرائيل بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين، ويشير صعود الأحزاب ذات البرنامج الانتخابي المعادي للأقلية العربية إلى السلطة في إسرائيل إلى أن توجهات هذه الأحزاب بدأت تحظى بالقبول والتأييد في المجتمع الإسرائيلي؛ مما يعكس انتشار ثقافة مناهضة للعرب في داخل هذا المجتمع، حيث تدل الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة، أن الثقافة السائدة هي ثقافة أبعد ما تكون عن أسس الديمقراطية، ففي بحث أجراه مركز "يافا" للدراسات الاستراتيجية في العام 2002م، تبين أن حوالي 30% من اليهود يؤيدون ابعاد العرب من إسرائيل، وفي تقارير أخرى عن مقاييس الديمقراطية الإسرائيلية للسنة 2003م، الذي يعده

المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو المعهد الذي يقوم بالاشراف على إعادة صياغة الدستور الإسرائيلي، جاء فيه أن 53% من اليهود لا يرغبون بمنح المساواة الكاملة للعرب وأن 57% منهم يفضلون تشجيع سياسات تحث العرب على الهجرة. (شحادة ا.، 2009)

وفي مؤشر آخر للعلاقات اليهودية العربية في العام 2006م، الذي قام بالاشراف عليه احد علماء الاجتماع وهو سامي سموحة، قال 80% من اليهود: أنه ينبغي أن تكون هناك أغلبية يهودية في تحديد واختيار القرارات والاجراءات الحاسمة للدولة، وفي مقياس الديمقراطية للعام 2007م، قال نحو 37% من اليهود: أنه يجب نزع حق العرب في التصويت في الانتخابات العامة لترتفع النسبة فيما بعد إلى 45%، ويرى الباحثون أن مثل هذه النسب تعكس وبصورة مؤكدة مدى التغيرات التي حدثت وبشكل كبير على ثقافة الجمهور الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين، وقد أدت هذه التغيرات إلى صعود أحزاب متطرفة وكارهة للعرب للكنيست في الانتخابات الأخيرة، وبالأخص في انتخابات 2009م، مما هيأ لإقرار العديد من الأنظمة والقوانين وبعض التشريعات المعادية للعرب، وإعداد المزيد من التشريعات العنصرية التي تنتقص من حقوق الأقلية العربية. (مصطفى، 2009)

خامساً: تأثيرات انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وتراجع اليسار

في الانتخابات العامة الإسرائيلية لعام 2009م، فازت الأحزاب اليمينية والمتطرفة وتمكنت من الحصول على مامجموعه 65 مقعداً من 120 مقعداً من مقاعد الكنيست؛ مما عزز وجودها في السلطة، حيث ضمنت لها أغلبية مريحة داخل الكنيست لتشكيل الحكومة وتنفيذ سياساتها المتشددة، وفي المقابل حصلت الأحزاب اليسارية بما فيها حزب (كاديما)، والأحزاب العربية مجتمعة على55 مقعداً؛ مما يشير إلى أن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو اليمين واليمين المتطرف، في مقابل التراجع الواضح لليسار، وقد أظهرت دراسات عديدة منذ عقدين تقريبا أن المجتمع الإسرائيلي يسير باتجاه اليمين، وأن هذا الاتجاه غير متعلق بذرائع آنية، بل ببنية المجتمع الإسرائيلي نفسه الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحركة الصهيونية، وإذا ما اعتبرنا

نسبة الإسرائيليين المؤيدين (للترانسفير)، ضد الفلسطينيين كمؤشر على يمينية هذا المجتمع، وفي قراءة لـ (آشر أريان)، تعليقا على استطلاع 2002م في مشروع الأمن القومي والرأي العام الذي تم أنجازه تحت اشراف ورعاية مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة (تل أبيب)، أظهر تأييدًا بنسبة 46% من الإسرائيليين لتطبيق (الترحيل)، ضد الفلسطينيين في العديد من المناطق المحتلة، وأيد 31% تطبيقه على فلسطيني الداخل، ويعتقد (أريان)، أن مؤشرات التحول يمينيا تكمن ضمن أشياء أخرى في زيادة تأييد الإسرائيليين للافكاروالمشاريع التي تطرح حلول (الترحيل)، بحق الفلسطينيين سواءً في الضفة الغربية، أو قطاع غزة، أو داخل إسرائيل، ومع ذلك فإن نسبة ازدياد التأييد مدهشة في رأيه، إلا أن (آريان)، سرعان ما يؤكد أن هذا النمط من التفكير لدى الإسرائيليين ليس جديداً، فقد أظهر استطلاع 1991م، أن نسبة تأييد الإسرائيليين (للترانسفير)، ضد الفلسطينيين ليست أقل إبهارا، إذ أيد 38%ترحيل الفلسطينيين في المناطق المحتلة،1967، وأيد 24% ترحيل الفلسطينيين داخل إسرائيل، وبطبيعة الحال فإن ذلك راجع في جانب ما، إلى ترسيخ فكرة (الترحيل)، في تفكير الحركة الصهيونية ، إضافة إلى ذلك يرى الأستاذ الجامعي (أيلان بابيه)، أن لعامل الانتفاضة الثانية أثراً كبيراً في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، إذ ينظر الإسرائيليون إلى الفلسطينيين على أنهم خانوا مبدأ السلام بعد فشل المفاوضات في (كامب ديفيد)، وأنه لم يبق أمام إسرائيل سوى النزاع والقوة لفرض الحلول وتسوية المشكلة، وربما يشكل لجوء الحكومات الإسرائيلية للتمييز والعنف واستخدام القوة ضد الفلسطينيين البديل لسياسة (الترانسفير)، تجاه الفلسطينين. (آشر أريان وآخرون، 2003)

ولعل من العوامل التي أدت إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين هو الفكر الايدولوجي المترسخ داخلهم والذي هو يشكل بشكل كبير السيلسات والأفكار داخل المجتمع الإسرائيلي ككل والقادة السياسيين خاصة و انهيار عملية السلام عام 2000م، والحرب مع حزب الله التي أدت بمجملها إلى دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين واليمين المتطرف، والجدير بالذكر، أن للعامل الديمغرافي دورًا مهمًا في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بشكل ملحوظ أيضا، إذ إن الذين يصوتون لليسار ينجب

كل منهم ولدين تقريبا، بينما الذين يصوتون لليمين و(شاس)، وغيرهما من الأحزاب المتطرفة هم متدينون، أو أقرب إلى التدين، وينجب كل منهم أولاداً، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاماً المنصرفة، أي ما يعادل 20% من المصوتين في إسرائيل، وهؤلاء يصوت 6% فقط لميرتس مقابل 94%، يصوت ل(كاديما)، والأحزاب اليمينية، وخصوصاً حزب (إسرائيل بيتنا)، الذي تبين أن غالبية الأصوات التي حصل عليها في عام 2009م، جاءت من وسط اليهود الروس. (جابر ح.، 2011)

- **تأثيرات البيئة الخارجية:**

أولاً: تأثيرات الموقف الإسرائيلي بشأن التسوية السلمية مع الفلسطينيين

أدت عملية التسوية دورا مهما في عملية التحرك السياسي والحزبي على الساحة الإسرائيلية، وعبور أصوات المصوتين الإسرائيليين من معسكر إلى آخر، فمنذ ابتداء المباحثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام 1991م، شهدت الساحة الإسرائيلية عددا من أجواء التوتر والنزاعات الحزبية، كان أهمها الانشقاق في حزب الليكود في سياق الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، عندما ترك زعيم الحزب آنذاك (أرئيل شارون)، حزب الليكود وأسس حزب (كاديما)، بسبب الصعوبات والمعارضة التي واجهها من أعضاء الحزب، وفيما يتعلق بمواقف الجمهور الإسرائيلي من المسائل الأساسية المرتبطة بتسوية النزاع، فقد بلغت نسبة الإسرائيليين الذين لا يوافقون على فكرة إخلاء المستوطنات بلغت في سنة 1996م، 35.2%، لترتفع هذه النسبة لتصل في العام 2006م، إلى 37.7%، في حين تدنت نسبة المؤيدين والمناصرين لإخلاء قسم من المستوطنات من 49.6% عام 1996م، إلى 45.6% عام 2006م، أما بالنسبة للموافقين على إخلاء المستوطنات فلم تتجاوز نسبتهم 16.8% طوال المدة المذكورة، وفيما يتعلق بتقبل الإسرائيليين إقامة دولة فلسطينية، فقد أيد نحو 62% من المستطلعة آراؤهم في العام 2006م إقامة دولة فلسطينية على قسم من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك طبقا للشروط الإسرائيلية. (شحادة ا.، 2009)

لذلك كانت الأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة هي الأقدر على التعامل مع ملف الصراع مع الفلسطينيين من خلال إظهار قادة الأحزاب برامجهم السياسية، بحيث لا تساوم ولا تتنازل عن القضايا السياسية التي يجمع عليها الشارع الإسرائيلي، وقد ركزت الانتخابات بشكل كبير على القضايا السياسية على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي لم يكن لها حضور كبير في برامج الأحزاب الإسرائيلية، مما يدل على التأثير الواضح للتصريحات بشأن القضايا السياسية وسرعة استجابة الجمهور.

ويرى الباحث أن برامج الأحزاب السياسية تتطابق مع مواقف الجمهور الإسرائيلي، وبما أن هناك شبه إتفاق على عدم الرجوع إلى الحدود المتعارف عليها في الرابع من حزيران 1967م، بل دمج المستوطنات الرئيسة في إسرائيل وترسيم المناطق الحدودية مع الدول المجاورة، بما في ذلك غور الأردن، مع إمكانية تبادل الأراضي، بحيث يمكن لإسرائيل التخلص من العرب الذين يعيشون بداخلها، كما يعتقد الباحث وفيما يتعلق بقضية القدس، فإن الأحزاب تكاد تتفق على عدم الانسحاب من القدس، والحفاظ عليها كعاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، والنظر إلى قضية القدس على أنها خط أحمر لا يجب تجاوزه بأي تنازلات، بل بالعكس، تُبذل الجهود لترسيخ القضية محليا من خلال تكثيف النشاط الاستيطاني حول القدس، وتوسيع سياسة الضم والتوحيد التي تسعى إلى عزل القدس عن محيطها العربي. (جابر ح.، 2011)

ثانياً: تأثيرات مستجدات الملف النووي الإيراني

تتفق جميع المستويات السياسية والعسكرية وحتى الشعبية في إسرائيل على مخاطر الملف النووي الإيراني في حال تمكنت إيران من امتلاك السلاح النووي، يقيّم الإسرائيليون باستمرار مخاطر هذا الملف ويحاولون التعرف إلى مستجداته والتفاصيل الأكثر دقة، من أجل الوصول إلى أفضل الخيارات للتعامل مع هذا الملف، فالجميع في إسرائيل يدركون ويتفقون على أن السلاح النووي الإيراني يشكل خطرا على إسرائيل ويهدد الأمن القومي، وله تأثيرات على الوضع الاستراتيجي، وتشير التقديرات نقلا عن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي اللواء (عاموس يدلين)، أن إيران تعدت السقف التكنولوجي، وقد بلغت الحد اللازم من القدرة على إتقان التكنولوجيا النووية، والوصول إلى القدرة النووية ذات المستوى العسكري

أصبح مسألة تنسيق استراتيجيتها مع إنتاج قنبلة نووية، وأن إيران مستمرة في تجميع مئات الكيلوغرامات من مادة اليورانيوم المخصب بمستوى متدنٍ، وتأمل باستغلال المباحثات مع الغرب والإدارة في واشنطن من أجل السير قدما باتجاه صنع قنبلة نووية"، وفي العام 2008م، قدرت الاستخبارات العسكرية الغربية والإسرائيلية أن إيران ستتمكن من الحصول على السلاح النووي في موعد لا يتجاوز أقصاه 2011م، على أبعد تقدير. (نحاس، 2009)

وما إن تولى رئيس الوزراء (نتنياهو)، منصبه حتى وضع التهديد النووي الإيراني على رأس أولويات حكومته، وذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن رئيس الوزراء (نتنياهو)، تلقى تقارير مفصلة من رئيس أركان الجيش وكبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية تتناول خطط إسرائيل للقضاء على التهديد النووي الإيراني، وذلك لأن الشروط اللازمة لوقف مثل هذا البرنامج قد لا تتوفر لدى الإدارة الأمريكية في عهد (أوباما)، وقد أشار تقرير لمعهد سياسة الشعب اليهودي الصادر في 2009م، إلى أن تراجع مكانة الولايات المتحدة معضلة استراتيجية جديدة لإسرائيل، وأشار إلى (إدارة جديدة برئاسة باراك أوباما)، وجاء في التقرير وصول (أوباما)، للبيت الأبيض سيؤدي إلى مراجعة شاملة لكل ما يتعلق بإيران، وذلك لأن قضية إيران قد يتم اعتبارها مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط، وبالتالي فربما تتبلور استراتيجية تسعى إلى "صفقة إقليمية شاملة" تشمل بذل جهود مكثفة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط. (جرايسي، 2009)

في النهاية لابد من التطرق بإيجاز لبرامج حزب الليكود منذ تأسيسه والامحطات التي مر بها والثوابت التي بقيت كما هي والمتغيرات التي حصلت على مواقف الحزب لاحقا ، حيث يعتبر حزب الليكود من ابرز الأحزاب الاسرائيلية اليمينية المتطرفة وقد شهدت برامجه الانتخابية العديد من التطورات التي تعكس مدى التغيرات السياسية والاجتماعية في إسرائيل.

ابرز الثوابت التي بيقيت لدى الحزب منذ 1973 لغاية 2023 تتلخص في العديد من القضايا واهمها:

- يهودية الدولة: حيث يصر حزب الليكود على تعريف إسرائيل كدولة يهودية ويتعامل مع هذا التعريف أساسا لسياساته مع التأكيد على ان القيم الديمقراطية في حال التعارض بينهما.
- الرفض التام للعودة الى حدود 1967: حيث وفي كل المحافل والمناسبات يتغنى الحزب انه لن يسمح بالعودة الى حدود ما قبل 1967 ويعتبر هذا موضوع غير قابل للنقاش ويصر على الاحتفاظ بالقدس موحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل.
- الاستيطان ودعمه: حيث يشجع الليكود على توسيع المستوطنات في الضفة الغربية ويعتبلرها جزءا من التاريخ لليهود في أرض إسرائيل.
- رفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ويتحدث عن حكم ذاتي محدود للفلسطينيين دون سيادة كاملة على أراضيه.
- الأمن ويعتبره أولوية له ويشدد ويركز على ضرورة إحتفاظ إسرائيل بالتفوق العسكري في المنطقة.

اما فيما يتعلق بالمتغيرات التي حدثت للحزب فهي تندرج تحت اطار العديد من الأمور ومن أهمها:

- الانسحاب من غزة: في عام 2005 دعم رئيس الوزراء الاسراءيلي في تلك الفترة شارون خطة الانفصال عن قطاع غزة وهذا ما أدى على انقسامات داخل الحزب حيث عارض العديد من الأعضاء هذه الخطوة.
- التركيز على الأمور الاقتصادية :حيث بدأ الحزب في التركيز على السياسات الاقتصادية والتي تشجع الاقتصاد الحر وخفض الضرائب وتحفيز النمو الاقتصادي خاصة في المناطق المهمشة مثل النقب والجليلز
- تشكيل العديد من التحالفات السياسية: حيث اصبح الليكود اكثر انفتاحا على تشكيل تحالفات مع العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة والدينية وذلك لتعزيز موقعه في الكنيست والقدرة على تشكيل الحكومة.

أبرز مواقفه السياسية:

- مفاوضات السلام: حيث يظهر الحزب الاستعداد للمفاوضات مع الفللسطينيين نبشرط تنفيذهم للتعهدات، مثل وقف الإرهاب على حسب ادعائه بالإضافة الى التحريض وإلغاء البنود النعلقة بتدمير إسرائيل من الميثاق الفلسطيني.
- موقفه من حركة حماس: يرفض حزب الليكود التفاوض مع حماس بشكل مباشر.
- السيطرة على غور الأردن: حيث يصر الحزب بالاحتفاظ على منطقة غور الأردن كجزء من الحدود الأمنية لدولة إسرائيل ويعتبره موقع استراتئجي.

منذ تأسيس الحزب عام 1973، تبنى الليكود موقفا ثابتا من الصراع العربي الإسرائيلي، المتمثل في الرفض القاطع لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتمسك بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض العودة الى حدود عام 1967. كما ويعارض الليكود مبادرات السلام العربيه، مثل المبادة العربلية للسلام التي أقرت عام 2002، ويعتبرها غير متوافقة مع مصالح دولة إسرائيل السياسية والأمنية. ويرى الليكود ان أي تسوية يجب أن تضمن امن إسرائيل وتفوقها العسكري مع رفض التنازلات الأحادية الجانب، واهم الشروط هو نبذ الإرهاب والعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية كأساس لأي مفاوضات مستقبلية .

رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أشار الى وجود بعض الأمور الإيجابية في المبادرة العربية ، لكنه شدد على ضرورة تعديلها لتتوافق مع المصالح الأمنية والسياسية لدولة إسرائيل مؤكدا القبول بها كما هي امر غير وارد نهائيا.

في عام 2016 أعربت القيادة السياسية لحزب الليكود الإسرائيلي عن رفضها لمبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية معتبره أنهما تستندان الة إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، يتضمن ذلك مدينة القدس الشرقية وهذا ما ترفضه إسرائيل وبشكل قاطع. بعض الشخصيات الإسرائيلية مثل الوزير السابق مئير شطريت، قامت بالدعوة الى إعادة وتقييم النظر في المبادرة العربية

للسلام معتبره انها قد تشكل أساسا لحل دائم للصراع العربي الإسرائيلي لكن وبكل أسف تبقى هذه الآراء محدودة التأثير داخل حزب الليكود.

وفي النهاية لا بد من القول ان العامل الايدولوجي هو الذي كان وما زال هو المسيطر على كافة مناحي الحياة في إسرائيل ابتداءا من الاقتصاد مرورا بالامن حتى التاثيرات الالخرى اللبية على المجتمع الفلسطيني في الداخل وتنامي العداء ضده ولا ننسى شخصية نتنياهو التي لعبت دورا كبيرا في إزاحة الحزب من اليمين الوسطك الى اليمين المتطرف .

الفصل الثالث

موقف حزب الليكود من الصراع العربي- الاسرائيلي والمبادرات السلمية

3.1 المقدمة

دأبت الأحزاب الإسرائيلية في برامجها السياسية على طرح مجموعة من المواضيع السياسية قبل إجراء أية دورة انتخابية جديدة، وفي مقدمتها كيفية إدارة التسوية السلمية، ورؤيتها للدولة الفلسطينية المقترحة، وقضية الاستيطان والمستوطنات، وحدود دولة إسرائيل، وقضية القدس كعاصمة مقترحة للدولة الفلسطينية وعلاقاتها الدولية ومسألة يهودية الدولة الإسرائيلية.

ولعل من أبرز تلك الأحزاب في الحياة السياسية الإسرائيلية هو حزب الليكود والذي يتزعمه (بنيامين نتنياهو)، (رئيس الوزراء الحالي)، فحزب الليكود ومنذ أكثر من خمس عشرة سنة لا زال في سدة الحكم في إسرائيل عبر فوزه في الانتخابات البرلمانية وتسلمه رئاسة الوزراء وقيادة الدولة، وبالتالي تسلم زمام الأمور في رسم العلاقة مع الفلسطينيين ووضع استراتيجية متكاملة في كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية كانعكاس متطابق لموقف الليكود من الدولة الفلسطينية المستقلة وقضايا الحل النهائي.

وتستمر اسرائيل، بقيادة (نتنياهو)، في إنكار أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي –الإسرائيلي وتسعى إلى إيجاد منافع مشتركة بينها وبين العديد من حكومات الدول العربية من دون حل القضية الفلسطينية. (على سبيل المثال: ضد ما تعتبره العدو المشترك المتمثل ب " الخطر الايراني وقوى التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية والحركات الإسلامية على أنواعها").

حتى خطة (ترامب)، (صفقة القرن)، التي تم الإعلان عن موافقته عليها واشتق منها خطة الضم، تسلّم بمبدأ (التنازل)عن أراض في الضفة وبناء كيان فلسطيني. هذه الأمثلة تضاف إلى موافقته على الدخول في المحادثات التي تم رعايتها من قبل وزير الخارجية الأميركي (جون كيري)، في العالم 2013_2014،

تحت عنوان الأرض مقابل السلام، والتي نتجت عنها الوثيقة التي أطلق عليها وثيقة (كيري)، والتي رغم أنها لم تكن ناضجة للتحول إلى اتفاق، إلا أنها نصّت، وبموافقة مبعوث (نتنياهو)، الخاص (إسحاق مولخو)، على أن الحدود الجديدة والآمنة والتي تم الاعتراف بها دوليًا لإسرائيل وفلسطين ستطرح للتفاوض على أساس خطوط العام 1967، تثبت أن (نتنياهو)، يحدث نفسه، وأن اكتشافه الجديد لمبدأ " السلام مقابل السلام " فاجأه بشكل شخصي قبل أن يفاجئ (رابين)، و(بيغين).

3.2 فكرة "إدارة الصراع"

يرتكز مفهوم "إدارة النزاع" على إعتقاد حكومة اليمين بأن النزاع مع الفلسطينيين لم يعد يشكل خطرا أمنيا حقيقيا على دولة إسرائيل، وبينما تعامل (نتنياهو)، وأفراد حزبه مع التهديد الإيراني باعتباره خطرا وجوديا، ومع خطر حزب الله اللبناني بأنه خطر هائل، فقد تعاملوا مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني– بوصفه "قضية ثانوية"، أو كما وصفه رئيس الحكومة السابق (نفتالي بينيت)، بأنه "(ليس أكثر من شظية في المؤخرة)، قضية يفضل " تدبيرها"، مع القبول والارتياح بوجودها، على المجازفة بحلها: من الناحية الأولى، عدم السعي وعدم التوجه نحو تسوية مع أي طرف في الجانب الفلسطيني؛ ومن الناحية الثانية، عدم ضم المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية، أساسا) إلى السيادة الإسرائيلية، وهو ما يتحتم عليه استيعاب الملايين من الفلسطينيين مواطنين في داخل إسرائيل وما سيعمل ضجة ومعارضة دولية. أو، باختصار: تفادي اتخاذ أي قرار جوهري وتحويل تجاهل القضية الفلسطينية إلى مبدأ أمني. (سلامة، 2023)

كان يرى (بن غوريون)، أن مستقبل اليهود في فلسطين يعتمد ببساطة على امتلاك أكبر قدر ممكن من المساحة والأراضي، إن لم يكن بالضرورة كل المنطقة، وإسكانها بأكبر عدد ممكن من اليهود وأقل عدد ممكن من السكان العرب.

وفي الغالب كان (بن غوريون)، يرفض "الحلول اليسيرة" التي كان ينسبها إلى بعض رفاقه، مثل فكرة إمكانية حث اليهود على تعلم اللغة العربية، أو حتى إمكانية التعايش بين اليهود والعرب في دولة واحدة، إن (نتنياهو)،على غراره في ذلك مثل (بن غوريون)، وغيره من القادة الإسرائيليين، لا يظن أن النزاع يمكن حله. (أفيرز، 2024)

في السنوات الأخيرة لجأت إسرائيل من أجل تخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي للتطبيع مع الدول العربية في اتفاقيات ومعاهدات ثنائية من أجل ضمان أمنها الاستراتيجي في المنطقة العربية، واتخذت من خطواتها هذه وسيلة لتحجيم نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبار كل من يناصرها عدوًا مشتركًا للأطراف المتحالفة.

3.4 مشروع حل الدولتين

يقوم مفهوم حل الدولتين على أساس إنشاء دولتين في فلسطين، تعيشان في سلام، ولقد أُقرَّ هذا الإقتراح في مجلس الأمن بما يعرف بقرار 242، بعد حرب 1967، وسيطرة إسرائيل على بقية أراضي الفلسطينيين، وهو بالمعنى العام يدل على تسوية النزاع القائم بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني، على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين بين تلك الدولتين فلسطين وإسرائيل. (بورغ، 2011)

مرت فكرة حل الدولتين في الفكر السياسي الغربي بمراحل عديدة، فيرى بعضها أن تأسيس دولة عربية وأخرى يهودية هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، كما وقع في قرار 181، المعروف بقرار التقسيم، وبعض منها تجاوز مشروع الدولتين الذي ذكره قرار 181 ، نصاً صريحاً، ورأى بضرورة العودة إلى فكرة التحدث عن إيجاد حلول لقضايا النزاع دون التحدث عن دولة عربية أو فلسطينية، ومع بداية الثمانينيات رجع الحديث عن حل الدولتين بصورة مغايرة بدءا بمشروع (ريغان)، 1982، ومرورا باتفاق (أوسلو)، 1993، وانتهاء بالرؤية الخاصة الرئيس (جورج بوش). (زيد، 2013)

هناك ثلاثة مسارات إسرائيلية رئيسية بشأن إقتراح حل الدولتين، المسار الأول: يرفضه نهائيا ويشمل تيارات أقصى اليمين، فالبيت اليهودي يمانع وبشدة أية شكل من أشكال الدولة الفلسطينية " من الغرب إلى الأردن"، ويهدف إلى بسط السيطرة التامة على الضفة الغربية وفصلها عن غزة، ويعارض أصحاب هذا المسار كلياً أي حل للدولتين وأية تسوية سلمية مع الفلسطينيين، ويعيدوا التكرار والتأكيد أنه "لا يمكن إقامة دولة فلسطينية، وأن حل الدولتين بلغ إلى طريق مسدود"، ويطلبون بإلحاق " الأراضي المصنفة "ج" إلى "إسرائيل، ويرفض حزبا (يهودية التوراة)،(yahdut huturatah) (يهدوت هاتوراه) وحزب (شاس)، بصورة قاطعة اتفاق (أوسلو)، الذي يقضي بتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والرجوع لحدود 1967، ويشجعون الاستيطان ويرفضون التفريط والابتعاد عن أية مستوطنات تم بنائها، كما يريون أن إسرائيل ما هي إلا دولة للشعب اليهودي، وقضية القدس لديهما محسومة وغير ممكنة للتفاوض، وأنها عاصمة أبدية لدولة "إسرائيل". (وزان، 2017)

الاتجاه الثاني: هو ما يطلق عليه باليسار الإسرائيلي الذي يؤيد إختيار الدولتين؛ بحيث يحث حزب (ميرتس)، بشكل واضح ودون لبس فيه ومعروف إلى إنهاء الاحتلال، ويسعى إلى إنهاء النزاع بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في ما يعرف بإطار حل الدولتين لشعبين على أساس حدود 67، مع وجود عاصمتين في القدس للدولتين، أما الخيار الثالث: فهو يقبل بخيار الدولتين ولكن بشروط تجعله خاويا من مضمونه تحت عنوان أولوية الأمن الإسرائيلي، وهذا التيار في الحقيقة يناور سياسيا؛ لتحقيق غرض وتضليل الرأي العام، ولأنهم يطمحون في إقامة دولة يهودية بعد تهجير وطرد العرب من أراضي 48، تحت عنوان استبدال الأراضي وتقنين وتشريع المستوطنات، وإبقاء القدس كاملة تحت السيطرة الإسرائيلية، أي أنه يجري القبول بعنوان دولة فلسطينية، ولكن مفرغة من كل مضامينها السيادية وعلى الحد الأدنى من الأرض. (الموسوي، 2017)

موقف أحزاب اليمين المتطرف من حل الدولتين

من خلال الاطلاع على الوثائق الإسرائيلية التي نشرت تبين أن موقف اليمين قبل (أوسلو)، قد مر بمرحلتين :المرحلة الأولى: وهي مشاركته في الحكومات يرأسها اليسار ويديرها، والمرحلة الثانية: وهي توليه دفة الحكم التي تظهر في خطتي (أرئيل شارون)، (20)، وخطة (نتنياهو)، (دروبلس)، (21)، وخطة الحكم الذاتي التي طرحها (بيغن)؛ إذ يؤمن (بيغن)، بأن أرض إسرائيل بأكملها، والسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض قرار تقسيم فلسطين الانتدابية، أما فيما يخص بالاستيطان، فقد اقترح (بيغن)، أمام الحكومة في عام 1968، الخلط ما بين أفكار (ألون ديان)، وذلك عبر إقامة مخيمات لسكان يهود في أريحا، والخليل، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، وبهذا يكون قد غرس مستوطنين يهود في المواقع التي يتواجد فيها لليهود حق تاريخي. (جلسات الحكومة الاسرائيلي، 1967)

أما حزب (إسرائيل بيتنا)، فقد اقترح (أفيجدور ليبرمان)، وهو زعيم الحزب التبادل السكاني والجغرافي، أي تهجير السكان الفلسطينيين من عرب 48، بالتزامن مع ضم المستوطنات إلى إسرائيل، وبالتالي إيجاد الحل دون التقيد بحدود 1967، وهو برنامج يتوافق مع صفقة القرن.

وفي الوقت الراهن جاءت الانتخابات الإسرائيلية لتأكيد سيطرة اليمين، واليمين المتشدد على الساحة السياسية الإسرائيلية للسنوات الأربعة القادمة، وربما أطول من ذلك، ومن أبرز نتائجها، إضعاف بديل وخيار الدولتين، وضم المزيد من أراضي الضفة، إضافة الى ذلك تصاعد احتمالات المواجهة مع إيران وحلفائها في سوريا أو لبنان. (شطريت بن ليهي، 2019)

كما وتهدف القوات الإسرائيلية اليمينية الصاعدة لتقوية أيديولوجية السيادة الإسرائيلية على جميع الأراضي الفلسطينية التاريخية، وتفرض حلولا أحادية تحقق فيها المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية في مجموعة من الملفات الهامة بما ينهي عملياً أي إمكانية لحل الدولتين بناء على حدود عام 1967 ، وأهم هذه الملفات هي: لا لدولة فلسطينية حيث تتقاسم قوى اليمين الصاعدة موقفا واحدا إتجاه العمل على رفض وعرقلة

إقامة دولة فلسطينية، وذلك رفض المعايير الدولية التي تم الاتفاق عليها للحل القائم على أساس دولتين لشعبين. وتستغل هذه القوى الانقسام الفلسطيني المستمر منذ العام2007، وتعمل على تثبيته من أجل الزعم بغياب الشريك الفلسطيني؛ حيث افاد (نتنياهو)، قبل عدة أيام من الانتخابات بأن من مصلحة إسرائيل العمال على إدامة الانقسام. (نتنياهو ب.، 2019)

3.5 مشروع خارطة الطريق

تم تسليم مسودة خارطة الطريق لإسرائيل في 23، (أكتوبر)، 2002، بمبادرة أمريكية من (بوش)، إلى (أرئيل شارون)، احتوت وثيقة الطريق وضع جدول زمني لإعلان دولة فلسطين في نهاية 2005، حيث صرح (شارون)، عن قبول حكومته للمشروع رغم صعوبته، لكن تعامله اتسم بالمراوغة، ووضع العراقيل في طريق تطبيقها، حتى تم إعلانها رسميا في 30، (نيسان)، 2003. (عسيلة، 2003)

جاءت وثيقة خارطة الطريق في ثلاث مراحل للعمل على الوصول الى التسوية السلمية. المرحلة الأولى: يقوم فيها الفلسطينيون من إنهاء العنف، وإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي، والعمل على إصلاح النظام السياسي، وفي المرحلة الثانية: يتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقته. أما المرحلة الثالثة: فتكون فيها مفاوضات الحل النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. (فهمي، 2003).

وبناء على سبق نلاحظ أن خارطة الطريق فرضت على السلطة الفلسطينية الاعتراف بدولة إسرائيل من خلال بيان رسمي، إضافة إلى إصدار أوامرها بوقف إطلاق النار.

حيث أرسلت الولايات المتحدة وزير الخارجية أنذاك (باول)، إلى المنطقة لتأكيد موافقة الأطراف على مشرع خطة الطريق، وافقت السلطة الفلسطينية على مشروع خارطة الطريق رغم التكبيل الواضح لسياسات السلطة الدستورية الداخلية والتدابير لاتخاذ قرار وقف الانتفاضة.

لم يستطع المبعوث (باول)، أخذ اعتراف واضح من الحكومة الإسرائيلية على مشروع خارطة الطريق، حيث تعمد (شارون)، تأجيل الإعلان عن خارطة الطريق، والتحفظ المستمر لتفريغ الخارطة من مضمونها، فاشترطت حكومة (شارون)، أن يتم تنفيذ الجدول الزمني المحدد في الوثيقة من قبل السلطة الفلسطينية في وقف الانتفاضة، حيث يستطيع الاسرائيليون التراجع عن العمل بالوثيقة إذا لم يلتزم الفلسطينيون بما عليهم، كما طالب (شارون)، بعدم تحديد سقف للوثيقة أكثر من ثلاث سنوات، وأصر أن تتعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل بمبدأ التبادل في تنفيذ الالتزامات. (صبيح، 2003)

ومن باب الرفض لبنود وثيقة خارطة الطريق، وضعت حكومة (شارون)، القيود على إقامة الدولة الفلسطينية، بأن تكون دولة منزوعة السلاح وتقييد دخول فلسطينيين جدد إليها، ورفض إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس، إضافة إلى رفض تفكيك المستوطنات غير القانونية التي أقيمت في عهد (شارون). (عسيلة، 2003)

ويرى الباحث أن مشروع خارطة الطريق كان مطروح لعمل تسوية سلمية، لكن موافقة (شارون)، كانت مجرد تكتيك سياسي لتفادي أي ضغوط دولية، ولدعم فكرة السلام التي يتبناها (بوش)، في الشرق الأوسط وعدم إحراجه، وهذا ما يبرر المراوغة والمطالب المشروطة الهادفة لتفريغ الوثيقة من مضمونها.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يرفض فيها حزب الليكود المبادرات الأمريكية لإنعاش عملية السلام، فإسرائيل ترفض دائما ما يتعارض مع فكرة الوجود التي يتبناها الحزب، ولا سيما إبان فترة حكم الحزب لدولة إسرائيل، وهذا ما حدث تماما عندما رفضت إسرائيل سابقا مشروع (ريغان)، عام 1981، والذي سميّ (مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط)، ورسم خطوط تنفيذية لإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين وإدارة شؤونهم الداخلية.

3.6 الطرح الإسرائيلي للحل مع الفلسطينيين في ظل حكومة (نتنياهو)

شكّل الطرح الاسرائيلي الأخير من قبل حكومة (نتنياهو)، بضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وبالتحديد في منطقة الغور، صدمة كبيرة للرأي العام الدولي، وللمنادين بحل الدولتين كحل وحيد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإقدام إسرائيل على هكذا خطة تعني عمليا إنهاء حلم حل الدولتين، وانهاء المشروع الفلسطيني بالعمل على إقامة دولة فلسطينية على الحدود المتعارف عليها من الرابع من حزيران عام 1976، عن طريق المفاوضات والحل الدبلوماسي.

فالجانب الإسرائيلي حافظ على وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وأزال وقائع، وخلق وقائع جديدة على الأرض، وأصبح المجتمع الإسرائيلي لا يؤمن كثيرا بعملية السلام، خاصة في ظل توجه الجمهور الإسرائيلي في غالبيته نحو اليمين، والذي يؤمن بأن أرض إسرائيل تمتد لكامل فلسطين التاريخية، ولا حق للفلسطينيين فيها؛ مما ألقى بظلال ووقائع جديدة على القضية الفلسطينية، وانتهاء حلم حل الدولتين المطروح دوليا لحل الصراع. (حنا، 2012)

فلا شك أن لعملية ضم الأغوار آثارًا تدميرية كبيرة على حياة الشعب الفلسطيني، وعلى مستقبل أرضه ووطنه، وهو كذلك يشكل انتهاكا صارخا للقوانين والقرارات الدولية، وقد ألقت الإجراءات الاستيطانية للاحتلال في الأراضي الفلسطينية بتأثيرات سلبية كبيرة على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، فتسارع الاستيطان بشكل كبير في الضفة الغربية يؤثر سلبا في حق الشعب الفلسطيني في أرضه.

وتأتي قضية الضم الإسرائيلي لغور الأردن على أنها تطبيق مادة من مواد صفقة القرن على طريق تصفية القضية الفلسطينية بواسطة الاحتلال، فسياسة الضم التي تنتهجها دولة الإحتلال، إنما هي خطوة إضافية على طريق تعزيز واقع الاحتلال الإحلالي، وتهدف إلى سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض، فضم مساحات أراضي من غور الأردن، يعني إحكام الطوق على ما بقي من الأراضي الفلسطينية المحتلة والعمل على عزلها عن التواصل الحدودي مع الأردن، وهذا يعني عدم إمكانية قيام دولة فلسطينية طبقا

لرؤية حل الدولتين؛ مما يعني الغاء وانتهاء رؤية حل الدولتين، ويعني هدم وانهيار السلطة الفلسطينية وحلّها وانتهاء الدور الوظيفي لها، والتوجه لقرار الدولة الواحدة والمراد بها: هي يهودية دولة الاحتلال ذات القومية الواحدة، والتغيير على كل ما تم ابرامه مؤخرا من اتفاقيات ومعاهدات بين دولة الاحتلال وقيادة السلطة الفلسطينية، ويعني الضم أيضا ممارسة النقد بالتوطين وإحياء طرح سياسة دولة الاحتلال للوطن البديل. (محيسن، 2020)

ويمكن القول: إن الغاية الإسرائيلية الأساسية من تحركاتها الراهنة هي العمل على الإننهاء الفعلي لأي فرصة مستقبلية لإنشاء دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967. ومن أجل بلوغ هذا الغاية تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية الراهنة على مبدأ "عكس التوجهات". ويعني هذا المبدأ أن إسرائيل، وضمن إطار "صفقة القرن" التي تم الإعلان عنها من قبل الرئيس الأميركي (دونالد ترامب)، في 28 يناير/كانون الثاني 2020، ستقوم بإنهاء القضايا الاساسية، (مصير مدينة القدس، والحدود، والمستوطنات، واللاجئين، والسيادة الأمنية)، بصورة فردية وخارج إطار المفاوضات الثنائية مع الفلسطينيين. ويعتبر مستقبل مدينة القدس الشرقية، والتي يطالب الفلسطينيون بأن تصبح عاصمة مستقبلية لدولتهم، نموذجا لهذه الاستراتيجية الإسرائيلية. فقد قام الرئيس الأميركي (ترامب) الاعتراف بها، ضمن إطار "صفقة القرن" بمدينة القدس، بشقيها الشرقي والغربي، كعاصمة موحدة لإسرائيل وذلك في ديسمبر/كانون الأول 2017، ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن مستقبل مدينة القدس لم يعد أمرا مطروحًا خلال أي إطار مفاوضات مستقبلية متوقعة ما بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي. تتجه الخطوات الإسرائيلية المستقبلية إلى استنساخ هذه الاستراتيجية في سبيل بناء نموذج جديد في العلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية، يحقق من ناحية المصالح الجيوسياسية، والأمنية الإسرائيلية، على حساب الشروط السياسية، والاحتياجات الأمنية الفلسطينية. (جرابعة، 2020)

في جميع الحالات، لا تزال مسألة ضم أجزاء من الضفة إلى سيادة الكيان المحتل محل جدل قوي في الساحة الإسرائيلية، بين من يطالبون بالحد الأقصى من الضم، ويعتقد هؤلاء أن هناك فرصة تاريخية يجب اقتناصها في هذا المنحنى، ومن يُشددّ على أن يبقى سقف الضم «مخطط ترامب». وعلى النقيض، تصدر تحذيرات عن خبراء وجهات سياسية ومهنية، يرون أن قرار الضم لن يبدل من الوقائع الميدانية، فالاحتلال قائم ابلضم وبدونه، لكن تكاليفه قد تكون سياسية، وبما يؤثّر في مواجهة خطر إيران والجبهة الشمالية، التي تحتل صدارة أولويات الأمن القومي في هذه المرحلة. (حيدر ع.، 2020)

ستُختتم عملية ضم الضفة على الأغلب، فرصة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، وستفتح الباب أمام مجموعة من المسارات المرتبطة ببنية السلطة وترتيب العلاقة مع إسرائيل. ستظل في الغالب بنية السلطة القائمة حاليًّا في أداء أدوارها ووظائفها الخدمية للاهالي في مناطق سيطرة السلطة، وتحديدا مناطق (أ)، وقد ينتج عن ذلك تثبيت تدريجي لهذا الواقع. في هذه الحالة، ستصبح أجهزة السلطة مع مرور الوقت نظاما أشبه بنظام بلديات مفكك ويفتقر للسيادة. من المستبعد أن تنهار أجهزة السلطة لأن هناك العديد من الأطراف الداخلية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية المهتمة بالمحافظة على بنيتها الحالية خشية من انتشار الفوضى في حال انهيارها أو فقدان امتيازاتهم. وعلى الرغم من ذلك، تبقى احتمالية انهيار وتداعي السلطة واردة في حال أدت عملية الضم إلى تصدع وتفكيك بنية السلطة الفلسطينية نتيجة خروج احتجاجات جماهيرية واسعة. (جرابعة، 2020)

ويُجمع المراقبون والمهتمون أنه ستكون لعملية ضم أجزاء من الضفة الغربية نتائج وعواقب وتداعيات سياسية على الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة كلها. وتشير هذه الدراسة بأن أهم هذه التداعيات هي: انهاء أي إمكانية لتسوية سياسية بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال الاسرائيلي القائمة على مبدأ ما يعرف بحل الدولتين، وإلغاء اتفاقية (أوسلو)، الموقع عام 1993، وتقوية أفكار ورؤى ومواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يعتمد على الانضمام بدلاً من الانفصال، وتقوية مُركَّب الدولة اليهودية على حساب "الديموقراطية"، والعمل على تعزيز (الأبارتهايد الإسرائيلي).

عَكَس معالجة الدولتين الغايات التدريجية للمسعى القومي الوطني الفلسطيني كما قررت منظمة التحرير الفلسطينية التي تتزعمها حركة فتح، منذ منتصف السبعينيات. وعلى الرغم من أن هذا الكلام عن زوال إمكانية معالجة الدولتين قد بدأ قبل الضم، إلا أنه قد زاد شيئا ذات قيمة لتقوية هذا الاتجاه؛ وهو نهاية فترة إمكانية معالجة الدولتين على الأقل بالطريقة المقترحة منذ (أوسلو)، سنة 1993، ومن سمات المرحلة المنتهية، الاعتقاد بأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ العام ،1967 هو احتلال مؤقت سيفاوض عليه الإسرائيليون للعمل على انهائه بحسب معادلات مرضية فلسطينيا وعربيا، ويُضعف الضم هذا الاعتقاد، وما له من انعكاسات، ومن أهمها: ضرورة إعادة الأولوية للمقاومة الفلسطينية بأشكالها كافّة، وهذا يتوجب عليه بالضرورة تحقيق المصالحة، والوحدة الوطنية الفلسطينية.

ومن التداعيات السياسية للضم أيضا ما أكده الرئيس محمود عباس في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 2020/5/19 رداً على قرار الضم "أن سلطات الاحتلال قد قامت بإلغاء اتفاق (أوسلو) والاتفاقات معها بشكل كامل. (عيسى، 2020)

من الواضح أيضا بأن الضم سيعزز من توجهات "إسرائيل" المستمرة نحو (الأبارتهايد)، والتمييز العنصري، والذي يقوم بخلاف الاحتلال العسكري الحالي" يقوم نظام (الأبارتهايد)، بوصفه نظاما سياسيا على بت مسألة المواطنة، وعلى تنظيمه لهذا البت دستوريا وتشريعيا"، كما حذر معارضو الضم من قادة، وجنرالات، ومفكرين إسرائيليين، من أن الضم سيلحق الضرر بـ "إسرائيل" دوليا، وسيحول الاهتمام من الخطر الإيراني إلى الموضوع الفلسطيني. ومن المهم الإشارة إلى أن القضاء على حل الدولتين، وإنشاء دولة يهودية واحدة من البحر إلى النهر، هو أحد أبرز أهداف اليمين في "إسرائيل"، بمعنى أن بعض هذه التداعيات والآثار للضم هي غايات مقصودة وليست كامنة أو غير مقصودة. علما أن خطة الضم لاقت رفضا من بعض الأحزاب والشخصيات الإسرائيلية مثل: (يائير لابيد)، زعيم المعارضة يعتبر أن الضم يمثل خطرًا أمنيًا على إسرائيل، وبشكل عام يمكن القول: إن اليمين يذهب للمخاطرة والمقامرة من أجل إيمانهم المسيحياني – القومجي، وهم يميلون للتقليل من المخاطر المحتملة على إسرائيل. (عيسى، 2020)

الفصل الرابع

شخصية قائد الحزب ودورها في بلورة الأحداث لمصلحة الحزب

4.1 المقدمة

تتعدد أنواع القادة في مجتمعاتنا، لكن القائد السياسي يتوقع منه أن يكون قادرا على إدارة قضايا مهمة، وأن يدير المنظمات التي لديها الامكانية للمنافسة في الانتخابات. (الأحزاب السياسية)، وضمان خدمات ضرورية للمواطنين بشكل فعال من خلال القطاعات والوكالات الحكومية، وتاسيس نظام اقتصادي قوي مع تدبير أموال القطاع العام، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات المشتركة الفورية للمجتمع مع تحديد رؤية واضحة للمستقبل، وغالبا ما تتجاوز المتطلبات والتوقعات المرتبطة بالقادة السياسيين تلك المطلوبة من القادة في أي حقل آخر من المجتمع.

تواجه زعماء الأحزاب السياسية صعوبات تكمن في معرفة كيفية الموازنة بين الاستدامة والسلطة؛ حيث تحتاج الأحزاب السياسية قدرا محددا من الثبات كي تشتد قوتها، أي أن الأحزاب السياسية تتجدد وتنمو عندما تمتلك عقولًا وأفكارًا جديدة؛ مما يبث الروح في الحزب، ويجعله مؤهلا للمنافسة،من غير شك فيه وجود قوى محركة تقوم بتعطيل الأعمال لو بدرجة بسيطة. (المعهد الديمقراطي الوطني، 2013)

4.2 شخصيات سياسية إسرائيلية

4.2.1 شخصية (مناحيم بيغن)، مؤسس حزب الليكود

في 16 آب 1913، ولد (بيغن) كولد وحيد أهله في أسرة تقليدية– صهيونية في (بولندا)، تأثر بأبيه (زئيف دوف)، الذي كان ناشطا صهيونيا في البلدة، وعلى هذا الأساس تبلورت نظرته لهويته اليهودية، وبخلاف العديد من أبناء جيل (بيغن)، من المتدينين لم يكن (بيغن)، متمردا على واقعه التقليدي؛ حيث أن أباه لم يكن متزمتاً ولا علمانياً مطلقاً. (هليفي، 1970)

رأى (بيغن)، في الحركة الصهيونية مرحله طبيعية واستمرارية لتاريخ اليهودية ولم يكن يراها حركة ثورية للتمرد أو التغيير المطلق للواقع الصهيوني القديم، نشط (بيغن)، في العقود التي تولى فيها قيادة حزب الليكود واستطاع توريث رؤيته في توفير وعي مشترك لقيم تقليدية تخص الديانة اليهودية، فالتركيبة الفكرية التي تبناها (بيغن)، لا تدعم إنتاج أرض إسرائيل جديدة، بل إنتاج ثقافة مشتركة للإسرائيلين، ورغم دعم (بيغن)، لفكرة أرض إسرائيل الكاملة عبر سياسات خارجية إلا أنه ربط ذلك بالوعد الإلهي، على خلاف ما جاء به (جابوتنسكي)، والمطالبة بأرض إسرائيل التاريخية بفعل قرار عصبة الأمم عام 1920م. (نأور، 2011)

في عام 1967م، وخلال حرب الأيام الستة، أتاح انضمام كتلة (غاحل) للحكومة تعيين (بيغن)، وزيرا في حكومة الوحدة الوطنية التي كانت برئاسة (ليفي أشكول)، لم يكن مشاركا في التخطيط العسكري لكنه أكد ضرورة الربط بين ما يحدث وبين التاريخ اليهودي، واعتبر احتلال المناطق بعد حرب الـ 1967م، ترسيخًا للموروث اليهودي الديني، ونظر للمستوطنات على أنها مدن أرض إسرائيل التي وعدت بها ذرية إبراهيم، كما قدّس (بيغن)، أرض إسرائيل في خطاباته، خاصة بعد توليه رئاسة الحكومة في خطاب العرش عام 1977م، إلا أنه كان على استعداد التنازل عن سيناء بعد اتفاق السلام مع مصر عام 1979م، مبرراً ذلك برؤيته الدينية التي تعلم منها أن سيناء ليست جزءًا من أرض إسرائيل كما وعد بها الشعب الإسرائيلي من قبل الله. (شملون، 2004)

4.2.2 شخصية (إسحاق شامير)، القائد

ولد (اسحاق شامير)، سنة 1915م، في (بولندا)، لأسرة صهيونية متطرفة، درس القانون وهاجر لإكمال دراسته بالجامعة العبرية في القدس، اختفى من الصورة السياسية لفترة من الزمن، إلا أنه عاد مجددا ليرشح نفسه عام 1973م، في قائمة حزب الليكود من قبل كتلة (حيروت)، وشغل منصب رئيس الكنيست في

الدولة سنة 1977م، ثم وزيراً للخارجية سنة 1980م بديلا (لموشيه ديان)، الذي استقال آنذاك، وانتخب رئيسا للوزراء عام 1983م، ليخلف (مناحيم بيغن)، كمرشح لحزب (حيروت).

استمد (شامير)، سياسته من مبادئ ومفاهيم تكتل الليكود، فمن جهة ركز على ارتباط إسرائيل بالعالم، وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى التركيز على عامل الردع وقوة الجيش وتجنيد الطاقات البشرية والعلمية من أجل توفير الاحتياجات الأمنية، أما اتجاه العرب فكان يسعى لفرض السلام بالقوة ودون أي تنازلات إقليمية، واعتبر الأراضي المحتلة بعد حرب 1967م، جزءاً من أرض إسرائيل، لا يجوز التخلي عنها. (شامير، 1983)

4.2.3 شخصية (أرئيل شارون)، القائد

ولد (أرئيل شارون)، في فلسطين عام 1928م، وعندما بلغ أشده التحق في (الهاجاناه)، اليهودية المسلحة، شارك (شارون)، في كل الحروب التي خاضتها الدولة الصهيونية، واشتهر كجندي ومخطط عسكري، حيث قاد كتيبة المظليين في صراع السويس عام 1956م، وارتفع فيما بعد إلى رتبة (الجنرال)، عقب حرب عام 1967م، إستلم قيادة سيناء، وفي عام 1973م، ربح (شارون)، بمقعد في الكنيست عن حزب الليكود، ليصعد بعدها إلى مستشار أمني لـ(إسحاق رابين)، عام 1974م، عاد (شارون) للكنيست عام 1977م، وتولى منصب وزير الدفاع في حكومة (بيغن)، وخطط للقضاء على منظمة التحرير في لبنان عام 1982م، وارتكب آنذاك مجازر (صبرا وشتيلا)، في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مما تسبب بإقالته من منصبه والتحقيق معه في ذلك.

عام 1999م، عاد (شارون)، زعيما لحزب الليكود، وكان سببا في اشتعال انتفاضة الأقصى الفلسطينية، عندما قرر زيارة المسجد الأقصى عام 2000م، فازدادت شعبيته في المجتمع اليهودي، وفاز فوزا ساحقا في انتخابات عام 2001م، واقترح بناء السور العازل في الضفة الغربية، لكن (شارون)، قرر التراجع والانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات بشمال الضفة الغربية، الأمر الذي أثار الغضب وانتقده

السياسيون والشعب اليهودي؛ مما دفعه إلى تأسيس حزب (كاديما)، المنشق عام 2005م، وحقق للحزب الجديد الفوز بالانتخابات العامة وأصبح رئيسا للوزراء، إلا أن المرض لازمه من حينها وغيبه عن الحياة السياسية بشكل كامل. (جبريني، 2006)

4.2.4 شخصية رئيس الوزراء (نتنياهو)، القائد

يعد رئيس الوزراء (نتنياهو)، من الشخصيات التي أدت دورا مهما من خلال المنصب الوظيفي الذي تقلده في الدورات الثلاث المتتالية، إضافة إلى دورة أخرى سابقة، ولفهم تأثير رئيس الوزراء نتنياهو في الحقل السياسي والفكري والاجتماعي في إسرائيل، علينا فهم العلاقة بين الدور والوظيفة؛ فدوره المؤثر يأتي من قدرته على الحكم في دوراته المتتالية، والتي تمكن من خلالها من إحداث تغييرات بالغة في إسرائيل بالتزامن مع قدراته القيادية والفكرية، على سبيل المثال، يتحرك (أرئيل شارون)، بمفاهيم السياسي الوظيفي، الذي مكنته قدراته القيادية من إحداث تحولات كبرى في إسرائيل دون مرجعية أيديولوجية، وذلك رغم قصر مدة حكمه، مقارنة برئيس الوزراء (نتنياهو)، على وجه التحديد في تعامله مع الموضوع الفلسطيني، لكن ما يتميز فيه رئيس الوزراء (نتنياهو)، عن (شارون)، وعن غيره من القيادات الإسرائيلية، اقتناص الفرص السياسية واستغلالها حتى النهاية؛ أي أن (شارون)، يغير الواقع رغم كل الصعوبات والتحديات، ومحاولته لإعادة انتاج واقع سياسي واستراتيجي لإسرائيل، بينما رئيس الوزراء (نتنياهو)، يقتنص الفرص التي يفرضها الواقع ولا يصنعها، ويستغل الظروف التاريخية ويعود إلى منظومته الأيديولوجية كلما سنحت له الفرصة ذلك، فنجده محافظا على فكره الأيديولوجي والسياسي في كل الظروف واللحظات ولا يغيرها حتى على مستوى المفاهيم والمفردات التي يستخدمها في خطاباته، على سبيل المثال، عندما فرضت الظروف الدولية والإقليمية والفلسطينية فكرة حل الدولتين، تبنى رئيس الوزراء (نتنياهو)، هذه الفكرة في خطاب (بار إيلان)، عام 2009، خاضعا للضغوط الأمريكية في توقيف الاستيطان في مناطق معينة، إلا أنه عاد إلى موقفه الأيديولوجي في دورته الانتخابية الثالثة، وصرّح بأن زمن إخلاء المستوطنين وتفكيك المستوطنات قد ولّى من قاموسه السياسي، من خلال ذلك، ولكونه رجلاً أيديولوجيا وسياسيا محنكا استطاع ترك بصمة

كبيرة على منظومة الفكر السياسي الإسرائيلي، وعلى السياسة الإسرائيلية والمشروع الاستيطاني الاسرائيلي الكولونياليّ. (مهند مصطفى، 2019)

4.3 تأثير شخصية رئيس الوزراء نتنياهو في حزب الليكود

انتخب رئيس الوزراء (نتنياهو) لرئاسة حزب الليكود ليصبح زعيم المعارضة في الكنيست، بعد خسارة حزب الليكود في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة عام 1992؛ وذلك لإعادة ترميم الحزب بعد استقالة (شامير).

4.3.1 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الأولى

تراجعت شعبية رئيس الوزراء (نتنياهو)، بعد مقتل (رابين)، وأشارت الاستطلاعات مع نهاية عام 1994 إلى تفوق (بيرس)، على رئيس الوزراء (نتنياهو) بفارق 30%، نتيجة الصدمة التي حلّت بالمجتمع الإسرائيلي في أعقاب ذلك، لكن رئيس الوزراء (نتنياهو)، استطاع الفوز في انتخابات 1996، والتفوق مجددا على منافسه (شمعون بيرس). (يوناتان، 1999)

لم تكن الفترة الأولى لحكم رئيس الوزراء (نتنياهو)، (1996_ 1999) ناجحة؛ فقد أشارت الدراسات الإسرائيلية بفشلها ومحدودية قدرة الحكومة في تنفيذ قراراتها، وارتفاع معدلات البطالة والكساد الاقتصادي. (يوناتان، 2001)

إن الضغوطات الأمريكية التي تعرض لها رئيس الوزراء (نتنياهو)، لإكمال المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، جعلت من رئيس الوزراء (نتنياهو)، قائدا ضعيفا لليمين، خاصة من قبل اليمين الأيديولوجيّ الذي عارض اتفاق (أوسلو)، إضافة إلى فشله في ردع قضايا الفساد التي كان متورطا بها رئيس حزب شاس (أرييه درعي)، بعد أن وعد بذلك أثناء حملته الانتخابية. (ألون جدعون، 2001)

4.3.2 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الثانية

في عام 2009، نجح رئيس الوزراء (نتنياهو)، في حكومته الثانية، فقد بنى جداراً فاصلاً على الحدود المصرية _ الإسرائيلية بلغ طوله 227كم، ليمنع دخول اللاجئين الأفارقة لإسرائيل، ففي عام 2011 صادقت حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، على اتفاقية تحرير (جلعاد شاليط)، من أيدي حماس، ومبادلته بما يزيد عن ألف أسير فلسطيني من السجون الإسرائيلية، كما حقق رئيس الوزراء (نتنياهو)، نجاحا في عام 2010، من خلال ضمّ إسرائيل إلى منظمة الـ (OECD)، العالمية، في المقابل صب عداوته على إيران، وطالب بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وعدم إعطاء أي إعفاءات أو تسهيلات للإيرانيين. (يوسي قارطر، 2011)

4.3.3 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الثالثة

بعد تشكيل حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الثالثة عام 2013، وبعد حادثة اختطاف ثلاثة شبان يهود عام 2014، أصدر رئيس الوزراء (نتنياهو)، أوامره للهجوم على غزة في حرب أطلق عليها (الجرف الصامد) وراح ضحيتها الآف الفلسطينيين وعشرات الإسرائيليين، تبعها إعلان لحل الحكومة بعد إقالة (يئير لبيد)، و(ليفيني)، من حكومته.

4.3.4 حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو)، الرابعة

نجح رئيس الوزراء (نتنياهو)، من جديد في زعامة حزب الليكود عام 2015، وشكل حكومته الجديدة بعد فوز الحزب في انتخابات الكنيست العشرين، حيث شغل منصب وزير الخارجية ووزير الاتصالات، ولعل أبرز نجاحات رئيس الوزراء (نتنياهو) في هذه الفترة، وفي عام 2017 تحديدا، إعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترمب)، أن القدس عاصمة دولة إسرائيل، ونياته في العمل على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. (يوسي قارطر، 2011)

يرى الباحث ان نتنياهو يعتبر الشخصية الأكثر تأثيرا في تاريخ حزب الليكود، حيث قام بتحوبل الحزب من كيان متعدد الأصوات والتوجهات الى تنظيم يتمحور حول شخصيته. منذ عودته الى زعامة حزب الليكود عام 2009 قام بترسيخ هيمنته من خلال السيطرة التامة على مؤسسات الحزب، وتهميش المنافسين له وتقديم نفسه على انه المنقذ والذي يضمن بقاء الحزب في الحكم.

إضافة الى كل ما سبق لابد أن نوضح أن قيادة نتنياهو للحزب أدت إلى تراجع التعددية داخل الحزب حيث غادر العديد من القادة البارزين الذين كانوا يرون أنفسهم الخلفاء المحتملين له مثل جدعون ساعر وموشيه كحلون ويعلون وذلك بسبب الخلافات على السيطرة المركزية لنتنياهو على الحزب .

بالعودة لمقارنة نتنياهو مع غيره من قادة الحزب مثل يواف غالانت ونير بركات إلا ان أيا منهم لم يتمكن من تشكيل أي تهديد لزعامة نتنياهو.

الخلاصة: شخصية نتنياهو الكاريزمية وقدرته على التحكم في كل مفاصل وأركان الحزب جهات منه الزعيم والقائد الوحيد لحزب الليكود وأدى ذلك لتهميش الأصوات الأخرى المناهضة أو المنافسة له في الحزب ومع كل ما تقدم إلا ان تزايد الإنتقادات له والبحث عن خليفة له تشير الى ان هيمنته قد تكون مهددة بالتلاشي في المستقبل القريب.

4.4 أثر تحالفات رئيس الوزراء نتنياهو الخارجية في حزب الليكود

4.4.1 العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الداعم الأساسي لإسرائيل في كل القضايا المهمة؛ حيث تبنت الإدارة الأميركية المواقف الإسرائيلية التي وضعها (نتنياهو)، بشكل كامل، إضافة إلى معاداتها للمؤسسات الدولية التي تنتقد إسرائيل.

أعلنت الولايات المتحدة مبادرتها للتسوية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التي يطلق عليها إعلاميا صفقة القرن، وما زال الغموض يحوم حول الخطة وتفاصيلها، حيث نشر الوفد القادم للشرق الأوسط أن الهدف هو نشر الرؤية الأميركية للسلام وتسويقها، حيث شملت الجولة كلًا من: الأردن، والسعودية، ومصر، وقطر، وعرض الخطوط العريضة للخطة والحصول على موافقة عربية عليها، ورغم نشر تفاصيل الخطة، إلا أنها اعتمدت على خطوات تهدف للضغط على الفلسطينيين لقبول المشروع الأميركي، حيث مارست الإدارة الأميركية الضغط من خلال قرار وقف تمويل (الأونروا)، وحجب مساعدات إغاثية وطبية وتنموية للشعب الفلسطيني بقيمة 200مليون دولار، بحجة أنه لا توجد مصلحة قومية أميركية في صرف ذلك المبلغ في الضفة والقطاع. (إبراهيم هـ.، 2024)

4.4.2 التطبيع العربي الإسرائيلي

الليكود يرى ان التطبيع مع العرب أساسي ومهم جدا لكن دون ربط ذلك بمصالح الفلسطيسنيين ونتنياهو يعمل جاهدا للتطبيع مع كافة الدول العربيه ولكن دون تقديم أي ثمن باهظ تدفعه إسرائيل لتلك الدول.

التطبيع بين إسرائيل والدول العربية مفهوم حديث، ظهر بعد اتفاقية (كامب ديفيد)، فالتصور الإسرائيلي لمفهوم السلام يكون من خلال بناء علاقات مع الشعوب العربية مقابل إعادة الأراضي التي احتلتها عام 1967، وهي عبارة عن صحراء سيناء، ويعتبر الجانب الإسرائيلي أن ثمن هذا التطبيع هو الانسحاب، وللتطبيع عدة مقومات– بحسب الرؤية الإسرائيلية– منها: إنهاء اوضاع الحرب بين الجانبين؛ حيث تضمن فيه إسرائيل أن تعيش بأمان، وإرساء العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وتبادل السفراء وفتح كامل الحدود أمام تنقل الأفراد والسلع، وإنهاء مظاهر المقاطعة الاقتصادية، وحث التبادل السياحي والأنشطة الثقافية، علاوة على تعهد عربي بعدم مساندة العمل الفدائي ومنع الفدائيين من القيام بأي عمل يخل بأمن إسرائيل وسلامتها، وتقديم كل من يرتكب هذه الأفعال للمحاكمة. (إبراهيم هـ.، 2024)

- **معاهدات الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع إسرائيل**

تعتبر العلاقة مع الجانب الإسرائيلي بين الإمارات والبحرين علاقة اقتصادية؛ لتحقيق مصالح متبادلة، فقد بدأت الإمارات علاقاتها مع إسرائيل من خلال اهتمام البنوك الإماراتية بالبورصة الإسرائيلية في تل أبيب خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبدأت الزيارات لعقد صفقات اقتصادية وتعاون مشترك عام 1994، بتعاون بين وكالة سياحة إماراتية ووزارة النقل الإسرائيلية في مجال شركات الطيران الجوي، وعادت الإمارات عام 1997، لتستبعد إقامة علاقات تجارية مع الاحتلال، وربطت ذلك بحقوق الشعب الفلسطيني، ورفضت مبادرة إقامة بنك شرق أوسطي بالتعاون مع إسرائيل، وفي هذه الفترة منعت الإمارات التغلغل الإسرائيلي اقتصاديا، وبعد انتفاضة 2000 ساهم الإعلام الاماراتي بنشر جرائم الاحتلال ووضع إسرائيل في خانة " التحريض وبث الكراهية".

أما البحرين، فقد أعلنت عن مقاطعة الاحتلال عام 1956، إلا أنها بدأت العلاقات السياسية مع إسرائيل بعد (أوسلو)، عام 1994، وكان هناك عدد من المباحثات واللقاءات، ومنها لقاء منتدى (دافوس)، الاقتصادي عام 2000. (عودة، 2003)

ساهمت الأزمة الخليجية (2017–2021) في خلق جو ملائم للإمارات والبحرين للسير باتجاه التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني، بدءًا من تبني (مشروع ترامب– كوشنير)، لتصفية القضية الفلسطينية والذي عرف بـ " صفقة القرن"، مرورا باحتضان البحرين للقمة الاقتصادية التي شكلت أساس الصفقة السياسية عام 2019، وعملت لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل في الوقت الذي كانت تتحدث إسرائيل عن نية لضم الضفة الغربية بشكل تام كجزء من مشروع الصفقة المذكورة والمرفوضة فلسطينيا وعربيا، ووقعت معاهدات التطبيع البحريني الإماراتي مع الاحتلال في البيت الأبيض بتاريخ 15 أيلول 2020، ووصلت إلى درجة التحالف الاستراتيجي، على عكس اتفاقيات السلام السابقة بين الأردن ومصر وإسرائيل. (عودة، 2003)

أسفرت المعاهدات عن تبعات مختلفة على الجانب السياسي للقضية الفلسطينية في بنودها على المستويين الرسمي والشعبي، حيث ينص البند (4) "السلام والهدوء والاستقرار" للتعاون الأمني بين الجانبين أنه" يلتزم الطرفان بمنع أي أعمال إرهابية أو عدوانية ضد بعضهما وانطلاقا منها، وكذلك العمل على الحيلولة دون تقديم أي مساعدة لمثل هذه الأنشطة في الخارج، أو السماح بمثل هذا العون في أراضيهما، أو انطلاقا منها". وهذا يعتبر توجهًا لمنع أي تمويل لأي نشاط داعم للفلسطينيين، وقد يمنع وبحظر حركة المقاطعة (BDS)، في الإمارات على اعتبار أنها تمارس نشاطًا عدائيًا.

- **العلاقات المصرية– الإسرائيلية**

لم يغير مؤتمر مدريد للسلام في اكتوبر 1991، أيّا من العلاقات بين الجانبين المصري والإسرائيلي، ورغم بدئ مفاوضات ومباحثات بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، أبقت مصر على المعاهدة المصرية– الاسرائيلية 1979، والانسحاب من سيناء عام 1982، حيث وقعت ما يقارب الخمسين اتفاقية تعاون في المجالات: الزراعة والمواصلات والنقل الجوي والتجارة والشرطة والسياحة والثقافة. (سلطان، 2009)

لعل الانتخابات الاسرائيلية عام 1992، وتولي حزب العمل برئاسة (اسحاق رابين)، الحكومة غيّر الكثير في الأجندة الإسرائيلية، حيث ركزت الحكومة الجديدة على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، ورفض الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض أي احتمال لإقامة الدولة المستقلة للفلسطينيين، واعتبار مصر شريكاً في إحلال السلام في المنطقة، ودعت إلى توطيد العلاقة مع الرئيس مبارك رئيس مصر آنذاك. (سلطان، 2009)

4.5 موقف رئيس الوزراء (نتنياهو) من التطبيع مع الدول العربية

أعلن البيت الأبيض، في 13/ أب أغسطس 2020، عن الوصول إلى اتفاق سلام ووصفه بـ (التاريخي) بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وقد عمل الرئيس (دونالد ترامب)،على نشر نص البيان المشترك للاتفاق، وقد ورد في مقدمته ما يلي: "إن الرئيس دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

نتنياهو، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، اتفقوا على توثيق العلاقات، بشكل كامل، بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة". وأفاد (ترامب)، أن الاتفاق سيتم توقيعه في البيت الأبيض في غضون ثلاثة أسابيع بحضور (نتنياهو)، وبن زايد. كما صرح أن الأسابيع المقبلة قد تشهد إبرام مزيد من اتفاقيات السلام، وقد سمي الاتفاق باتفاق (أبراهام)، وبهذا يكون الاتفاق قد أخرج العلاقات الإسرائيلية الإماراتية إلى العلانية. (المركز العربي للدراسات، 2022)

إن تسمية الرئيس الأمريكي لاتفاق توثيق وتطبيع العلاقات الدبلوماسية الإماراتي الإسرائيلي بأنه معاهدة سلام لم تأت دون فائدة ولا يمكن اعتبارها هفوة لسان، بل جاءت لإضفاء هيبة والمزيد من الأهمية على الاتفاق الذي يقضي بتطبيع العلاقات بين الدولتين اللتين لم يعملا أي حرب بينهما ولم تريا صراعا مسلحا، ولا توجد بينهما حدود مشتركة تتطلب تسويات وتعديلات حدودية. (المركز العربي للدراسات، 2022)

وبعد بضع ساعات من إعلان الرئيس الأمريكي عن الاتفاقية التي سميت "اتفاق أبراهام"، ظهر رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو)، في مؤتمر صحفي خاص، سبقه مشهد تمثيلي مليء بالإثارة عند خروجه المفاجئ من اجتماع المجلس الوزاري المصغر الخاص بفيروس كورونا، وهو ما زاد سقف التطلعات والإبهار إلى أقصاه وفتح مجال التكهنات عاليا، وسلط جميع الأضواء ناحية الشخصية الهادئة التي تقف بهدوء تحت إطار الضوء الوحيد على منصة الأحداث الافتراضية. (منصور، 2020)

يعلم (نتنياهو)، من خلال تجاربه الطويلة في الحكم والتعامل مع العامة ووسائل الإعلام، أن الاوقات الجيدة والمتسامحة التي يمنحها التاريخ للسياسي وهو في طور الأفول، هي لحظات قليلة وقد لا تعود، لذا لا ينبغي الاكتفاء بالهالة الزائلة التي تتزامن معها، بل استثمارها واستنفاذها الى اقصاها، من خلال إطالة عمرها وتثبيتها على أنها إعجاز، والمضي قدما في إرسال رسائل ومتكررة وجلية تؤكد استحالة حدوثها دون قدراته الفذة التي يدرك هو وحسب كيف يسخرها لاستيعابها لآخر نفس، ليس فقط بدون عون شركائه،

بل على الرغم من مناقشتهم الطفولية وحداثة تجربتهم. (الشيء الذي قد يظهر بأنه استمرار لحملاته الانتخابية الثلاث ضدهم والتي رفع فيها شعارًا أنه يلعب في دوري مغاير لهم).

الوفاق مع الإمارات وفق (نتنياهو)، هو الأول مع دولة عربية منذ 26عاما، والذي يقوم على مبدأين يجعلان منه يختلف عن التفاهمات السابقة وهما، الأول: إنه سلام مبني على أساس " السلام مقابل السلام " (ولا شيء آخر)، والثاني: أنه سلام مبني من منطلق القوة، أي أنه سلام لم يتم ولم ينجز، وما كان بالإمكان أن ينجز لو كانت إسرائيل ضعيفة أو أضعفت نفسها عن طريق الانسحاب إلى حدود 1967.

بدل التراجع وتقديم " تسويات " اعتمد (نتنياهو)، على مبدأ إسرائيل الصلبة، والتي يكمن مصدر القدرة لديها في الدمج الناجح بين اقتصادها المزدهر والقوي مع قوتها العسكرية وتفوقها النوعي، مع عظمتها التكنولوجية وهي أسباب مكّنتها من تحقيق تأثير عالمي ومكانة غير مسبوقة جعلتها دولة مطلوبة ومحطّ إعجاب.

بالنسبة لنتنياهو هناك واقعة بسيطة هي وحدها القادرة على احلال السلام وهي: أن القدرة تدني البعيد والضعف ينفر القريب، خصوصا في منطقة مثل الشرق الأوسط (التي لا ينجو فيها إلا القوي)، أما القوي فهو الذي يستطيع أن يصنع السلام من موقع القوة التي تدمج المركبات الثلاثة السالفة الذكر.

نظرية (نتنياهو)، كما شرحها في مؤتمراته الصحفية والمقابلات التي اجراها ما بعد توقيع الاتفاق الإماراتي (تبطل كليا الفرضيات الخاطئة التي زعمت أن أيّا من الدول العربية لا يمكنها أن تبرم اتفاق سلام مع إسرائيل من دون أن يتم التوصل إلى حل منصف يقبله الفلسطينيون للقضية الجوهرية وهي القضية الفلسطينية)، وهو ما يعني بموجب نظريته (الاستسلام للفلسطينين ومنحهم حق النقض على السلام مع العرب، وجعل إسرائيل أسيرة لدى المتشددين).

أشار (نتنياهو)، أن رؤية السلام مقابل التراجع والوهن انتهت من الدنيا بلا عودة، (استخدام عبارة تطلق عادة على المحرقة النازية وهي" ليس بعد الآن") وأن احلالها برؤية أخرى ترتكز لسلام فعلي مستند على فكرة " السلام مقابل السلام"، فالصلح مع الفلسطينيين طبقا لرؤية (نتنياهو)، ممكن أن ينجز كثمرة للتآزر العربي الإسرائيلي وإعادة وضع العربة خلف الحصان بدلا من الرؤية السائدة حاليا، والتي تجعل حل القضية الفلسطينية شرطا للسلام مع الدول العربية.

في خطابه المشهور، الذي وصف بالهام، والذي قام بإلقاه في جامعة (بار إيلان)، العام 2009، تحت ضغوط إدارة (باراك أوباما)، قرر (نتنياهو)، أن يوجه خطابه إلى قادة العرب بشكل مباشر قائلًا: "إذا ما مُنحنا هذه الضمانة المحددة بنزع السلاح والإجراءات الأمنية المطلوبة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين خلال تسوية مناسبة في المستقبل للوصول إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية"، مؤكدا على أن " مسألة الأراضي ستكون مدار بحث في اتفاق الوضع الدائم".

هذا الخطاب أتى بعد أكثر من عقد على توقيعه بشكل شخصي مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على اتفاق الخليل (بروتوكول الخليل)، الذي قامت فيه قوات جيش الاحتلال بإعادة انتشارها في مدينة الخليل التي تعتبر الثانية من حيث مكانتها لدى المستوطنين، ومشاركته لاحقا في مباحثات (واي بلانتيشين) وبعدها بأقل من سبع سنوات على تصويته لصالح الانسحاب الذي قاده (أريئيل شارون)، من قطاع غزة . (منصور، 2020)

الخاتمة

كانت انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977، بداية جديدة لحزب الليكود، حيث حصل على 43 مقعدا مقابل 32 مقعدا لحزب العمل، والتي عهد إلى (مناحيم بيغن)، بتشكيل الحكومة أنذاك، واستطاع كذلك الفوز في انتخابات الدورة التالية للكنيست عام 1981، وحصوله على 48 مقعدا، إلا أن الحكومة شهدت منعطفاً بعد الحرب على لبنان، وذلك بسبب الخسائر الباهظة التي أصابت قواته في الحرب، وانعكاس ذلك على الداخل الاسرائيلي، مما أجبر (بيغن)، على الاستقالة عام 1983، وتكليف (إسحاق شامير)، بتشكيل الحكومة، وفعلا استطاع (شامير)، الحصول على الثقة داخل الكنيست، إلا أن حكومة (شامير)، أيضا لم تستمر بسبب الخلافات الداخلية داخل حكومة الائتلاف، وبسبب الصراع الذي ظهر بين الحزب الليبرالي والليكود، الأمر الذي أصاب الحكومة بالشلل، وسقوط حكومة الليكود، حتى تشكيل حكومة ائتلاف جديدة يتولى فيها حزب الليكود رئاسة الحكومة عام 1984.

تباينت مواقف الأحزاب الاسرائيلية تجاه إقامة دولة فلسطينية منذ نشأتها وحتى الآن، ومع تبدل رؤساء الحكومة اليمينين لم تتغير مواقفهم تجاه قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ومشاريع التسوية السلمية، حيث تبنى حزب الليكود فكرة إسرائيل كاملة، ودعم فكرة التطبيع مع الدول العربية لعرقلة الجهود المبذولة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

نتائج الدراسة

1. حزب الليكود ووجوده في السلطة يعني ذلك أنه لا وجود لأي عملية سلمية في المستقبل وهذا ينطوي تحت بند الطابع الايدولوجي لدى الحزب القائم على التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ولا ننسى أيضا الجانب والعامل الشخصي لنتنياهو حيث كان له الأثر الكبير في سياسات الحزب حيث اصبح الحزب مرتبط ارتباطا وثيقا بشخصية نتنياهو ،وغياب الدور الإيجابي للدول العربية في الوقوف إلى جانب الفلسطينيين في مواجهة

إسرائيل، زاد من التطرف الإسرائيلي والتنصل من الحقوق الفلسطينية، وبالتالي ضرورة اتخاذ موقف عربي وفلسطيني حازم ضد الاحتلال وأن هناك ثمنا لتجاهلهم الحقوق الفلسطينية، ينتج عن ذلك ضعف المعسكر اليميني بقيادة الليكود.

2. غياب الرؤية الإستراتيجية من الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل، وصرف النظر عن تمادي اليمين الإسرائيلي، شجع وزاد من نسبة التطرف واليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي ضرورة وضع استراتيجية فلسطينية واضحة تجاه الانتهاكات الإسرائيلية للحد من تغولهم في الحقوق الفلسطينية.

3. تقاعس الأمم المتحدة عن القيام بأعبائها تجاه ما يحدث في فلسطين، ورفض إسرائيل الانصياع لقراراتها وقرارات مجلس الأمن، شجع المجتمع الإسرائيلي أخذ مواقف يمينية متطرفة تجاه الفلسطينيين، وليس أدل من ذلك إلا نتائج الانتخابات في السنوات الأخيرة، والتي فاز بها حزب الليكود، وبالتالي على مجلس الأمن والأمم المتحدة إلزام إسرائيل بتلك القرارات، وأن عدم الانصياع سيواجه بعقوبات، حينها يمكن وضع حد لسياسات اليمين المتطرف في إسرائيل.

4. شجع الانقسام الداخلي الفلسطيني حكومة الليكود على التنصل أكثر وأكثر من الالتزام بمخرجات مفاوضات التسوية، وبالتالي زادت حكومة الليكود من مصادرتها للأرض الفلسطينية، ومن إصرارها على أن فلسطين بأكملها أرض يهودية ليس للفلسطينيين حقوق فيها، وعليه بات لزاما إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة في المجتمع الفلسطيني لأخذ زمام المبادرة بمواجهة مخططات الاحتلال وآخرها قرار الضم.

5. التقاعس العربي وهشاشته في مواجهة المشروع اليميني الإسرائيلي شجعها على التعنت ورفض الاعتراف بالحقوق العربية في مرتفعات الجولان ومزارع شبعا، وزاد من إصرار حكومة الليكود على رفض التنازل بتاتا عن تلك المناطق وبالتحديد الجولان، فالرؤية الليكودية بأن الجولان

أرض إسرائيلية، وأن السلام مع سوريا لا يتطلب إعادة الجولان، وعليه يرى الباحث ضرورة أخذ موقف عربي موحد من قبل دول الطوق المعنية بتلك القضايا ضد الاحتلال والحكومة الإسرائيلية حتى تنصاع للحقوق العربية.

6. ويوصي الباحث ببذل الجهود لتحقيق الوحدة الوطنية ونبذ الإنقسام،إضافة إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية المطبعة مع الاحتلال، وتكثيف العمل الدبلوماسي لمواجهة التطبيع من خلال السفارات والجاليات الفلسطينية في الخارج.
7. كما ويوصي الباحث بتفعيل العمل الحقوقي والقانوني، وذلك من أجل فضح اعتداءات الاحتلال وجرائمهم بحق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى خلق قنوات تواصل عالمية بجميع اللغات لكسب التأييد العالمي في حق الفلسطينين بإقامة دولة شرعية قانونية مستقلة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، عبد الكريم (2003). رؤية اليمين الإسرائيلي لخطة خريطة الطريق. الصفحات ص21-59.

إبراهيم، هديل (2024). *العلاقات الأمريكية الاسرائيلية رؤية تحليليةللقضايا ةالمحددات في ضوء الحرب الاسرائيلية على غزة اكتوبر 2023.* (جامعة أسيوط، المحرر) مصر: مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

أبو ارشيد، أسامة (2020). الاتفاق الاماراتي – الاسرائيلي خلفياته وحيثياته. تأليف *سلسلة تقييم حالة.* قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

أبو جابر، إبراهيم (2006). الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية: تأثيرات الأمن في الحراك 1. (عبد الحميد الكيلاني، المحرر) الصفحات 100-102.

أبو جابر، كامل (1973). نظام دولة اسرائيل في اطار القرار السياسي. بيروت، لبنان: طباعة معهد البحوث.

أبو جزر، يوسف (2009). موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية. تأليف *رسالة ماجستير غير منشورة.* القدس: جامعة القدس.

أبو سعدة، مخيمر (2009). تأليف *مقدمة في علم السياسة* (صفحة ص93). غزة: مطبعة دار المنارة-ط3.

أبو شوك، أحمد (2019). السودان والتطبيع مع إسرائيل. المركز العربي للأبحاث.

أبو طالب، ح. (يوليو, 1988). جولة شولتز ومستقبل التسوية. *مجلة السياسة الدولية*، الصفحات 127-131.

ابو عامر، عدنان (2007). *الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي*. سوريا.

أبومور، أنور جمعة حرب (2014). التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999). غزة- فلسطين: رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غزة.

أدان، حانا وآخرون (2003). أن نكون مواطنين في اسرائيل. مركز *تخطيط وتطوير المناهج*.

أرشيف دولة إسرائيل. (1967). *جلسة 19/ 6*. جلسات الحكومة الاسرائيلي.

أريان، آشر وآخرون (آذار، 2003). الانزياح نحو اليمين: 2003 ما قبلها وما بعدها. *أوراق إسرائيلية*(السلسلة 14)، الصفحات 7-8.

الأغا، راني (2013). *التوجه الاسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس*. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة الأزهر.

اغباريه، مسعود (2007). المشهد السياسي في جوني منصور. رام الله.

الأفندي، عدنان (2018). رؤية أهم الأحزاب اليمينية الاسرائيلية للتسوية السياسية مع الفلسطينيين (2000- 2017)،. *رسالة ماجستير*، 76.

أفيرز، فيرون (26 4, 2024). عقيدة دولة إسرائيل إدارة الصراع لا حله. *موقع الجزيرة الأخبارية*.

أمارة، محمد (2003). اليهود الشرقيون في إسرائيل... الواقع واحتمالات المستقبل،. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أنطوان. شلحت (2009). فلسطين في برنامج نتنياهو، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية. *مجلة قضايا إسرائيلية*(34)، الصفحات 108-109.

البحيري وآخرون (1997). المدخل الى القضية الفلسطينية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

بدر، أشرف (2020). قراءة في الاتفاق الاماراتي الاسرائيلي. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.

بدر، كاميليا (2002). نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية. *جمعية الدراسات العربية*، ص111.

بشارة، م. (1996). هزيمة بيرس هزيمة لأوسلو. *مجلة السياسة الفلسطينية*، الصفحات 35-45.

بن ليهي، شطريت (2019). الانتخابات الاسرائيلية2019 – التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية. مركز الجزيرة للدراسات.

بني جابر، حسين (2011). أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

بورغ، أبرهام (2011). حل الدولتين لفظ أنفاسه الأخيرة ولا بد من التفكير بالحل المدني. *مقابلة اجراها انطوان شلحت وبلال ظاهر*. مجلة قضايا إسرائيلية.

تركي، أحمد السيد (29 11, 2007). *الفساد السياسي والاسرائيلي.. منظم ومقنن*. موقع إسلام أونلاين الالكتروني.

التقرير السنوي للمركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية. (2001). *حكومة الوحدة الوطنية الثالثة في تاريخ إسرائيل*. رام الله: المدار.

تيم، س. (1989). *النظام السياسي الاسرائيلي*. بيروت_ لبنان: دار الجيل.

تيم، سعيد (1989). النظام السياسي الاسرائيلي. *دار الجليل*، ص414-415.

الجابر، عاجل (1980). تكتل (هتحميا) وظاهرة تعدد الأحزاب الإسرائيلية وتعدد الانشقاقات. (الصفحات 6-7). بغداد: مركز الدراسات الفلسطيني.

جاد، ع. (اكتوبر, 1987). موقف اسرائيل من المؤتمر الدولي. *مجلة السياسة الدولية*، الصفحات 70-77.

جبريني، محمد مصطفى (2006). *المشروع السياسي لآرئيل شارون: خط فك الارتباط من جانب واحد*. القدس: عمادة الدراتسات العليا-جامعة القدس.

جدعون، ألون (2001). قضية بارؤون _ الخليل. *هارتس 3 /4/ 2018*.

جرابعة، محمود (4 8, 2020). *ضم الضفة الغربية: نموذج إسرائيلي جديد "للحل" في فلسطين*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://www.aljazeera.net/ar/article/4701

جرايسي، برهوم (24 2, 2009). *نتخابات 2009 تثبت حالة التشرذم وتعيد جدولة الأزمات*. تم الاسترداد من http://www.madarcenter.org

جمال، أمل (2006). أنماط تشكيل اللامساواة القومية في إسرائيل. *قضايا معاصرة*(العدد 24)، الصفحات 64-65.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010). *المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية*.

جوني، منصور (2009). معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية. *مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية*، 391.

حرب الخليج. (1991). *القدس*، (مجموعة مقالات بالعبرية عن حرب الخليج).

حسين. حمدي أحمد (2022). اتفاقيات التطبيع العربي مع "إسرائيل" وأبعادها السياسية على القضية الفلسطينية. *قضايا سياسية/ العدد 69*. العراق: جامعة النهرين.

حسين، حسين السيد (2012). معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وأثرها على دور مصر الإقليم. جلة الدراسات التاريخية. العدد 117، كلية العلوم السياسية.

حسين، عبد القادر (2012). موقف الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل تجاه مشروع الدولة الفلسطينية في الفترة ما بين عامي 1977 م –2009 م. تأليف *رسالة ماجستير غير منشورة*. ليبيا: جامعة بنغازي.

الحمد، جواد (2020). مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبله. القدس–فلسطين: مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281.

حمدان، غسان (1989). التطبيع: استراتيجية الاختراق الصهيوني.، (صفحة 23). بيروت.

الحوراني، هاني (د.ت). مسارات العلاقات الأردنية–الاسرائيلية 1994–2004. (الصفحات 16–20). عمان: مجلة قضايا المجتمع المدني.

حيدر، عزيز (2006). الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والأمنية والاجتماعية: التحولات الاقتصادية في إسرائيل 2. (عبد الحميد الكيلاني، المحرر) الصفحات 17–18.

حيدر، علي (4 8, 2020). *سيناريوات إسرائيل لضمّ الضفّة: قلق من الغضب الشعبي... لا من الأردن والسلطة*، جريدة *الاخبار اللبنانية*. تم الاسترداد من https://al-akhbar.com/Palestine/289599 https://al-akhbar.com/Palestine/289599

خراز، أحمد (2016). العلاقات الأمنية المصرية الاسرائيلية (1978–2016). القدس–/فلسطين: معهد الدراسات العالمية/جامعة القدس.

خطة سلام الحكومة الاسرائيلية. (15 أيار/ مايو 1991).

الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة. (ديسمبر, 1988). *كؤسسة دراسات فلسطينية*، الصفحات 933–953.

خطيب، ايناس (2014). تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في اسرائيل، مدى الكرمل. *المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية*.

درويش، مروان (1996). *الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)*. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

الدويري، بروفسور مروان (6 12, 2008). التعددية الحزبية بين التعاون والتشرذم. *الاتحاد*.

ربايعة، محمد رجا (2004). hتجاهات معلمي إقليم جنوب الأردن نحو تغيرات متوقعة في محتوى مناهج مرحلة التعليم الأساسي نتيجة لتطبيق معاهدة السلام الأردنية- الاسرائيلية. مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد 2.

رضوان، فتحي وآخرون. (1981). عام على التطبيع. القاهرة: دار الموقف العربي.

الزعمط، تامر (2015). تأليف *اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية* (صفحة ص19). جامعة بيرزيت-رام الله: رسالة ماجستير غير منشورة.

الزلاحقة، جمال (2020). كيف تقرأ إسرائيل صفقة القرن؟ رام الله -فلسطين: مجلة قضايا إسرائيل الصادرة عن مركز مدار، العدد 77.

زيد، امينة (2013). *نموذج الدولة الواحدة واثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)*. نابلس: رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة النجاح الوطنية.

سبع، سداد (2022). حزب الليكود ودوه السياسي في إسرائيل.، (الصفحات 41-48). بغداد.

السعدي، غازي (1981). الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية،. *منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، ص 284.

سلامة، سليم (8 نوفمبر, 2023). مؤسستان بحثيتان إسرائيلتان :أحداث 7 اكتوبر أدت إلى إنهيار مفاهيم إسرائيلية مركزية أولها إدارة الصراع وتقوية حماس. *مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية*.

سلطان. (2009). تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. (الصفحات 28–30). القاهرة: دار ابن لقمان.

سلينر، جيروم (2002). دراسات عالمية: إنهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، أين الخلل؟ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى.

سمارة، عادل (2010). التطبيع يسري في دمك. بيروت: دار ابعاد .

السيد، عاطف (1987). من سيناء الى كامب ديفيد (1967– 1979. مصر: دار عطوة للطباعة.

شامير. *اسحاق* (1983)*: سيرة ذاتية*. بغداد: مركز البحوث والمعلومات.

شامير، اسحاق (24 تموز/ يوليو, 1991). (برنامج "موكيد" في التلفزة الإسرائيلية، المحاور)

شبكة الجزيرة نت. (25 7، 2018). تم الاسترداد من http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/22/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%88%D8%AF

شحادة، إمطانس (11 2، 2015). البرامج السياسية لأحزاب اليمين في إسرائيل. *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*.

شحادة، امطانس (2009). قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات للكنيست ال 18: عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الاسرائيلي. (العدد 33)، الصفحات 14–15.

الشرفا، ابراهيم (2018). الحزب الديني القومي (المفدال)،. غزة– ، الجامعة الاسلامية: رسالة ماجستير غير منشورة.

الشطيبي، ساسية (2017). أثر الصراع الاسرائيلي العربي على السياسة المائية في الشرق الأوسط (1959– 2016).، (صفحة 9). الجزائر.

شعبان، خالد (2014). تطور قوى اليمين الصهيوني في إسرائيل وأثره على عملية التسوية السياسية مع الفلسطينيين. ص 101-134.

شملون، آفي (2004). *موقف مناحيم بيغن من الديانة اليهودية*. القدس: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.

شمير، يتسحاق (24 تموز/ يوليو, 1991). (برنامج "موكيد" في التلفزة الإسرائيلية، المحاور)

شندلر، ك. (1997). *اسرائيل والليكود والحلم الصهيوني* (المجلد ط1). (المترجمون: مصطفى الرز) القاهرة_ مصر.

الشوبكي، بلال (2020). صفقة ترامب لإنهاء القضية الفلسطينية : فرص التطبيق في ظل المتغيرات الإقليمية. دراسات وأبحاث منتدى السياسات الدولية.

شوفاني، الياس (1987). طريق بيغن الى القاهرة من التسوية الى الحلف. بيروت، لبنان.

صبيح،محمد (2003). خارطة الطريق لغة جديدة وأفعال قديمة. *السياسة الدولية/ العدد 153*، الصفحات 200-202.

صحيفة القدس. (5 5, 2008). نقلا عن معهد داحف لاستطلاع الرأي.

ضمرة، يوسف (2001). التطبيع الثقافي في معاهدات التسوية – وادي عربة نموذجا-. مجلة كنعان. العدد 104.

طارق، عبدالكريم (2021). تأثير اتفاقيات السلام والتطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978-2020). عمان -الاردن: جامعة الشرق الأوسط. كلية الآداب والعلوم.

الظاهر، محمود كامل سعيد (1979). الصهيونية وساسة العنف، زئيف جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الاسرائيلية. تأليف *سلسلة نصوص ودراسات صهيونية* (صفحة ص81). القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب.

الظاهر، معين (2022). جذور التطبيع: تاريخه ومراميه. *مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، صفحة العدد130.

عبد الظاهر، محمود (1998). دراسة فى الموقف السياسي. تأليف *مجلة رسالة المشرق* (صفحة ص 15). القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.

عبد المنعم، عامر (2018). الخاسرون والرابحون في صفقة القرن. تأليف *دراسات سياسية*. تركيا: المعهد المصري للدراسات.

عبدالله، أحمد حسن (2020). معاهدة وادي عربة جذوره وآفاق. الاردن: مجلة مدارات تاريخية–دورية دولية ربع سنوية– جامعة فيلادلفيا، العدد الخامس، المجلد الثاني.

عسيلة، صبحي (2003). السياسة الاسرائيلية تجاه خارطة الطريق. *السياسة الدوليه/ العدد 153*، الصفحات 184–186.

العلاف، إبراهيم (2008). العلاقات الأردنية – الإسرائيلية: نشأتها وتطورها. (صفحة السياسية والعلاقات الدولية). الحوار المتمدن/ العدد 2206.

العلوي، محمد (2009). الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية. *مجلة دراسات إقليمية*، الصفحات ص 27–46.

عميرة، حنا (2007). القضية الفلسطينية وعوامل الاستقرار في الشرق الأوسط. دراسة منشورة.

العناني، خليل (2009). أوباما والتطبيع بين العرب وإسرائيل. مجلة شؤون عربية. جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. العدد 139.

عودة، جهاد (2003). إسرائيل والعلاقات مع العالم الاسلامي. (الصفحات 75-77). القاهرة: مكتبة الأسرة وجمعية الرعاية المتكاملة.

عوض وآخرون (2007). مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة. (صفحة 46). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الاولى.

العويوي، محمد (30 9, 2022). حل الدولتين من وجهة نظر اليمين الإسرائيلي. *مجلة العلوم والثقافة*، صفحة 6.

عيسى حنا. (4 5, 2012). تم الاسترداد من https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/259574.html

عيسى، عبد الناصر (5 8, 2020). *الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية: الدوافع، والسيناريوهات، والتداعيات*. تم الاسترداد من https://bit.ly/2Co4m1a

غنطوس، الياس (1965). الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية. *منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية*، ص347.

غوانمة، نرمين (2002). حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية. عمان: الجامعة الأردنية.

غوانمة،ن. (2002). *حزب الليكود ودوره في السياسة الاسرائيلية* (المجلد ط1). عمان_ الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر.

فضل، أحمد (9 يناير، 2021). *اتهامات للحكومة بممارسة الالهاء.. السودان يوقع اتفاق التطبيع مع اسرائيل في هدوء*. تم الاسترداد من موقع الجزيرة: https://bit.ly/3kU0Mh9

فهمي، طارق (2003). خريطة الطريق:المواقف، التوجهات،المؤشرات. صفحة 178.

فوزي، محمد (1992). النظام السياسي في إسرائيل. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر/ ط2.

فوزي، محمد (1999). الاعداد لمرحلة التحرير (1967- 1970). القاهرة: الكرامة للتوزيع والنشر.

قارطر، يوسي (12 تشرين الاول, 2011). صفقة عمر نتنياهو. *هارتس*.

قيسية، نداء (2017). حكومات اليمين في اسرائيل (2006– 2017) وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية (دراسة مقارنة بين حكومة ايهود الولمرت وحكومات بنيامين نتنياهو. *رسالة ماجستير*، 77.

الكعيب، هاني (2013). تأليف *الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 1991–2013*. جامعة الشرق الأوسط، عمان: رسالة ماجستير غير منشورة.

الكنيست الاسرائيلي. (1988). *الكنيست الثانية عشرة– تركيب الكتل وتركيب الحكومات*. تم الاسترداد من http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist11_s.htm

كوثراني، وجيه (1995). الشرق الاوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة. بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 23.

الكيالي، عبد الوهاب (1990). تأليف *موسوعة السياسية* (صفحة ص316). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كيري، جون (13 5, 2018). *موقع تايمز اوف اسرائيل*. تم الاسترداد من https://bit.ly/2wEaL4v

ليفريت، فلاينت (2005). وراثة سوريا– اختبار بشار بالنار. *ترجمة عماد شعبي* (صفحة 98). بيروت: الدار العربية للعلوم.

ماضي، عبد الفتاح (1999). *الدين والسياسة في إسرائيل دراسة في: الأحزاب والجماعات الدينية في اسرائيل ودورها في الحياة السياسية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

ماضي، محمد إبراهيم (1992). صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

متولي، عبد الحميد (1969). نظام الحكم في إسرائيل. (الصفحات 76–79). الاسكندرية: ط2.

مجلة الدراسات الفلسطينية. (4 أيار/ مايو 1994). اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا. ص255.

محمودي، عبد القادر (بلا تاريخ). النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الاقليمي العربي: مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية، 1945- 1885. الجزائر: السيد عبد العزيز بوتفليقه، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال.

محيسن، احمد (25 مايو, 2020). *ضم الضفة والأغوار.. التداعيات على فلسطين والأردن*. تم الاسترداد من مركزعربي 21 الالكتروني: https://bit.ly/39a1t05

مخاميد، ذياب و وليد، خالد (2008). الأحزاب وأثرها في رسم سياسة إسرائيل (إسرائيل وخيارات الأمن والسلام). (صفحة 63). بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية/ العدد 9.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (11 8, 2019). تم الاسترداد من www.alzaytouna.net

مركز الشرق الاوسط للدراسات الحضارية والاستراتيجية. (بلا تاريخ). *وديعة رابين والتزام بيرس وباراك في مذكرات بيل كلنتون*. تم الاسترداد من لندن: http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/bmushacat-s-w.htm

المركز العربي للدراسات. (16 اب, 2022). اتفاق <<أبراهام>>: تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الامارات وإسرائيل؟ *المركز العربي للدراسات*.

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (14 8, 2016). الليكود من يمين ليبرالي إلى يمين متطرف.

المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2005). *حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين*. رام الله: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

مركز دراسات الشرق الأوسط. (2000). الانسحاب الاسرائيلي من جنوب اللبنان،مرحلة تحولاستراتيجي في الصراع.

مركز دراسات الشرق الأوسط. (2015). آفاق التسوية السياسية وحل الدولتين في ظل إعادة انتخاب اليمين في إسرائيل. *مجلة دراسات شرق أوسطية*.

المسيري، عبد الوهاب (1975). تأليف عبد الوهاب المسيري، *موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية* (صفحة ص 334). القاهرة–مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

مصالحة، عمر (1994). السلام الموعود، الفلسطينيون: من النزاع إلى التسوية . تأليف ترجمة وديع أسطفان وماري طوقا. بيروت: دار الساقي.

مصطفى، مهند (2009). الانتخابات الاسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الاثني ل " الدولة اليهودية". *قضايا اسرائيلية*(العدد 33)، الصفحات 20–22.

مصطفى، مهند (2019). *بنيامين رئيس الوزراء نتنياهو (إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات*. اسطنبول: مركز رؤيا للتنمية السياسية.

معبد، آمنة (2004). العلاقات الأمريكية – الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى إصدار خارطة الطريق. فلسطين: كلية الدراسات العليا/ جامعة بيرزيت.

المعهد الديمقراطي الوطني. (2013). *الأساليب والمهارات القيادية (مميزات القائد الناجح)* (المجلد الوحدة الثانية). المدارس الاقليمية لتنظيم الحملات.

معوض، جلال عبد الله (1998). صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

منصور، عصمت (31 8, 2020). اتفاق الإمارات – إسرائيل•• هل يثبت نظرية " السلام مقابل السلام " أم يدحضها؟ *مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية*.

الموسوي، هاشم (2017). *الاف الاسرائيليون يتظاهرون تأييدا لحل الدولتين*. تم الاسترداد من https://arabic.rt.com/middle_east/880650

موقع أخباري. (29 3, 2006). *Israel exection*. تم الاسترداد من http:// 11arabic.cnn.com2006, Israel exection.29/3/2006 op. cit

موقع *الجزيرة الاخباري*. (25 7, 2020). تم الاسترداد من آفاق السلام مع سوريا: https://www.aljazeera.net/news/

موقع الجزيرة الأخبارية. (3 10, 2004). *الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي*. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/knowledgegate/2004/10/3/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%4%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%8

موقع *الحملة الفلسطينية للدراسات الاكاديمية والثقافة لإسرائيل*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.pacbi.org

نافعة،ح. وآخرون. (2002). *انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع* (المجلد ط1). القاهرة_ مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع.

نأور، أربيه (2011). *أيديولوجية مناحيم بيغن في فترة تأسيس حركة حيروت*. القدس.

نتنياهو، بنيامين (14 9, 2020). *هضبة الجولان ستبقى بيد إسرائيل إلى الأبد*. تم الاسترداد من https://bit.ly/3myUMLe

نتنياهو، بنيامين (2019). المدن.المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

نحاس، فادي (2009). المشهد العسكري الأمني " تقرير مدار استراتيجي 2009 المشهد الاسرائيلي 2008. (هنيدة غانم، المحرر) الصفحات 88-92.

نصار، أسماء (2016). تأليف حزب *الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن (1973-1983)*، الجامعة الإسلامية، غزة: رسالة ماجستير غير منشورة.

نعيرات، رائد (بلا تاريخ). لماذا اصبحت الدولة الفلسطينية حتمية؟ مجلة جامعة الخليل.

نعيرات، رائد (2011). التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو.

نوار، ابراهيم (26 مايو, 2024). هل سقط مبدأ الأرض مقابل السلام؟ *القدس العربي*.

نوفل، ممدوح (2000). عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثاني. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 42.

النيرب، محمد (2014). أي حكم ذاتي، والى اين. غزة، فلسطين.

هليفي، يهودا (1970). *الخوارزمي*. (المترجمون: يهودا بن تيفون)

هنية، أكرم (2000). أوراق كامب ديفيد. رام الله: شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى.

هورفيتش، د، وآخرون. (1986). *الثابت والمتغير في الاستراتيجية الاسرائيلية*. نيقوسيا_ قبرص: وكالة المنارة للصحافة والنشر المحدودة.

هيئة الموسوعة الفلسطينية. (1990). الموسوعه الفلسطينية. دمشق.

وثائق معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية. (26 10, 1994). معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية .

وحدة الدراسات السياسية. (2020). قراءة في التطبيع/التحالف الاماراتي والبحريني مع إسرائيل.

الوحيدي، فايز (1997). نظام الحكم في اسرائيل،. غزة، فلسطين.

وزان، محمد (2017). تعرفوا على مواقف أبرز الاحزاب الاسرائيلبة من القضية الفلسطينية. المركز الاستشاري للدراسات.

وهب، عبد الوهاب (1979). المؤتمر الرابع عشر لحيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

يعالون، موشيه (15 10, 2014). *لن تقاوم دولة فلسطينية في الضفة الغربية وانما حكم ذاتي منزوع السلاح.* تم الاسترداد من http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2041/10/15/604065.html

يوسف، أيمن (2020). تداعيات التطبيع العربي الاسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية. مقال في مجلة شؤون فلسطينية. القدس: مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية.

يوسف، حسن السيد (2013). البعد الديني في السياسة الأمريكية. *منشورات بيروت العربية*، 21.

يوناتان. (2001). الليكود في انتخابات 1999 سباق نحو الفشل. القدس.

يوناتان، منديلوف (1999). *الصراع المزدوج لليكود بين المطرقة والسندان.* القدس.

المراجع الأجنبية:

Pipes. Daniel .(2016) .*Israeli Victory Project* تم الاسترداد من *(2017-2016).* http://www.danielpipes.org/topics

Katz. Israel .(2017 ,3 12) .Israel's Three- Layered Regional Concept .The Jerusalem Post.13 صفحة .

Keter .(1936) .The Autobiography of Vladimir Jabotinsky.

Schattne. Marius .(1991) .*Histoire de la Droite Israelinne* .Editions Complexe.

Kraimes. Oscar .(1961) .Government and politics in Israel (sd) N. Y-66 الصفحات . .80

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE POSITION OF ISRAEL LIKUD PARTY ON ACHIEVING A PEACFUL RESOLUTION TO THE ARAB-ISRAELI CONFLICT

By

Mohammed Abdelrazaq Abdelmun'em Farkh

Supervisor

Dr. Johnny Assi

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus - Palestine.

2024

THE POSITION OF ISRAEL LIKUD PARTY ON ACHIEVING A PEACFUL RESOLUTION TO THE ARAB-ISRAELI CONFLICT

By

Mohammed Abdelrazaq Abdelmun'em Farkh

Supervisor

Dr. Johnny Assi

Abstract

This study aims to examine the position of the Israeli Likud Party since its establishment in 1973 regarding the Palestinian issue, the broader Middle Eastern conflict, and the prospect of establishing an independent Palestinian state with Jerusalem as its capital. The researcher employed the political analysis method, addressing both the ideological foundation of the party and the personal influence of its current leader, Benjamin Netanyahu, on party policies, as well as the potential changes that may have resulted from this influence.

The study highlights the ideological roots deeply embedded in the party's structure since its founding—roots that trace back to the era of Ze'ev Jabotinsky. During that period, the party was characterized by ideological rigidity and a steadfast commitment to extreme right-wing positions on the conflict with Palestinians and Arabs, consistently favoring negotiation from a position of strength.

Undoubtedly, Netanyahu's personal influence has had a significant and direct impact on the Likud Party's policies. It can even be argued that he has, to a considerable extent, reshaped the party to align with his own vision and political ambitions. The study notes that Netanyahu, with his charismatic personality, managed to consolidate his absolute control over the party, leading to a fundamental shift in its orientation. He transformed Likud from a center-right party into a far-right party, particularly regarding issues such as settlement expansion and the outright rejection of a Palestinian state. This transformation largely reflects Netanyahu's personal vision and political aspirations.

Netanyahu’s political discourse relies heavily on concepts of national security, using deterrence and military strength as justifications for both domestic and foreign policies. This has made the party increasingly hardline in its stance toward issues such as Iran and Palestinian resistance movements like Hamas and Hezbollah. Furthermore, Netanyahu’s skill in forming political coalitions has enabled his prolonged hold on power, deepening his dominance within the party.

Ideologically, Likud adheres to a blend of militant Jewish nationalism and national security doctrine, firmly rejecting any compromises regarding Palestinian territories. Since its inception, the party has embraced the notion of a "Greater Israel," encompassing the West Bank and Gaza Strip, and opposes any agreements that might lead to the establishment of a Palestinian state.

In conclusion, the study affirms that the Likud Party, under Netanyahu’s leadership, continues to reject peaceful solutions and disengages from international agreements, making the prospect of establishing a future Palestinian state highly unlikely as long as the party remains in power

Keywords: Likud Party; The Palestinian Question; Ideological Factor; East Jerusalem; Party Leader; Ze'ev Jabotinsky.